الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 23

"الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 23

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
13	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
42	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
42	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
43	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
43أ	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
83	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
97	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
124ج	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
124ط	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 23	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 58	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	6-2
تعريفات	28-7
المعاملات غير التبادلية	11-8
الإيراد	13-12
الأحكام المفروضة	16-14
الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة	18-17
القيود المفروضة على الأصول المحوّلة	19
تغليب الجوهر على الشكل	25-20
الضرائب	28-26
تحليل التدفق الداخل الأولى للموارد من المعاملات غير التبادلية	29
إثبات الأصول	43-30
السيطرة على الأصل	33-32
الحدث السابق	34
التدفق الداخل المحتمل للموارد	35
الأصول المحتملة	36
المساهمات من الملاك	38-37
العناصر التبادلية وغير التبادلية للمعاملة	41-39
قياس الأصول عند الإثبات الأولى	43-42
إثبات الإيراد من معاملات غير تبادلية	47-44
قياس الإيراد من معاملات غير تبادلية	49-48
الواجبات الحالية المثبتة على أنها التزامات	58-50
الواجب الحالى	54-51
الشروط المفروضة على الأصل المحوّل	56-55
قياس الالتزامات عند الإثبات الأولى	58-57
الضرائب	75-59
الحدث الخاضع للضريبة	65
الضرائب المحصلة مقدماً	66
قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية	70-67
المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبى والنفقات الضريبية	75-71
التحويلات	105-76ب
قياس الأصول المحوّلة	83
الإعفاء من الديون وتحمل الالتزامات	87-84
الغرامات	89-88

الموضوع	الفقرة
الوصايا	92-90
الهبات والتبرعات بما في ذلك السلع العينية	97-93
الخدمات العينية	103-98
التعهدات	104
التحويلات المستلمة مقدماً	105
القروض الميسرة	105أ-105ب
الإفصاح	115-106
أحكام الانتقالية	123-116
تاريخ السريان	125-124
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)" في الفقرات 1-125. تتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. يجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 23 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 23 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 23 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 23 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات التقرير المالي عن الإيراد الناتج عن المعاملات غير التبادلية، بخلاف المعاملات غير التبادلية التي تؤدي إلى تجميع عمليات في القطاع العام. ويتناول هذا المعيار المسائل التي يجب أخذها في الحسبان عند إثبات وقياس الإيراد من المعاملات غير التبادلية، بما في ذلك تحديد المساهمات من الملاك.

النطاق

2. **يجب على الجهة التي تعد وتعرض قوائم مالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد من المعاملات غير التبادلية. ولا ينطبق هذا المعيار على:**
   أ. تجميع العمليات في القطاع العام الذي يُعَدُّ معاملة غير تبادلية؛ و
   ب. المساهمات في خطط المنافع الاجتماعية التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرات 26-31 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية* (منهج التأمين).

3. [حذفت].

4. [حذفت].

5. يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن المعاملات غير التبادلية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية* الإيراد الناتج من المعاملات التبادلية. وبالرغم من أن الإيرادات التي تحصل عليها جهات القطاع العام تنتج من معاملات تبادلية وغير تبادلية، فإن معظم إيرادات الحكومة وجهات القطاع العام الأخرى تأتى عادة من معاملات غير تبادلية مثل:
   أ. الضرائب؛ و
   ب. التحويلات (سواء نقدية أو غير نقدية)، بما في ذلك المنح والإعفاء من الديون والغرامات والتركات والهبات والتبرعات والسلع والخدمات العينية، ومقدار الانخفاض في فوائد القروض الميسرة عن سعر الفائدة في السوق.

6. يجوز للحكومة أن تعيد تنظيم القطاع العام، من خلال دمج بعض جهات القطاع العام، وتقسيم جهات أخرى إلى جهتين منفصلتين أو أكثر. ويحدث تجميع العمليات في القطاع العام عند دمج عمليتين أو أكثر لتشكيل جهة واحدة معدة للقوائم المالية. وعادة لا تنطوي عملية إعادة الهيكلة هذه على شراء جهة لعملية أو لجهة أخرى، ولكن قد ينتج عنها قيام جهة جديدة أو جهة قائمة بالاستحواذ على جميع أصول والتزامات عملية أو جهة أخرى. ويجب المحاسبة عن تجميع العمليات في القطاع العام وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*.

تعريفات

7. **تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:**

<u>الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة</u> هي أحكام مفروضة تنص على أنه يجب استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل من قبل الجهة المحوّل إليها كما هو محدد أو أنه سيتوجب إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة.

السيطرة على الأصل تنشأ السيطرة عندما يكون بإمكان الجهة استخدام أو الانتفاع بطريقة ما من الأصل في سبيل تحقيق أهدافها، وأن تمنع أو تنظم بطريقة أخرى إمكانية وصول الآخرين إلى تلك المنفعة.

المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي هي المبالغ المتاحة للمستفيدين بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون ضرائب أم لا.

الغرامات هي منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مستلمة أو مستحقة الاستلام من قبل جهات القطاع العام، والتي تُحدِّدُها محكمة أو جهة إنفاذ نظام أخرى كنتيجة لمخالفة أنظمة أو لوائح.

القيود المفروضة على الأصول المحوّلة هي أحكام مفروضة تحد من أو توجه تحديد الأغراض التي قد يستخدم فيها الأصل المحوّل، ولكنها لا تنص على إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال عدم استخدام الأصل في الغرض المحدد له.

الأحكام المفروضة على الأصول المحوّلة هي شروط منصوص عليها في الأنظمة أو اللوائح، أو في ترتيب ملزم، مفروضة على استخدام أصل محول من قبل جهات تقع خارج نطاق الجهة المعدَّة للقوائم المالية.

النفقات الضريبية هي أحكام تفضيلية في النظام الضريبي تمنح مكلفين معينين امتيازات غير متاحة للآخرين.

الحدث الخاضع للضريبة هو الحدث الذي تحدد الحكومة أو المشرع أو سلطة أخرى خضوعه للضريبة.

الضرائب هي المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المؤداة أو المستحقة الدفع بشكل إجباري لجهات القطاع العام وفقاً للأنظمة و/أو اللوائح، وُضعت لتزويد الحكومة بإيراد. ولا تتضمن الضرائب الغرامات أو الجزاءات الأخرى المفروضة بسبب مخالفة النظام.

التحويلات هي تدفقات داخلة لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من معاملات غير تبادلية بخلاف الضرائب.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

المعاملات غير التبادلية

8. في بعض المعاملات يكون من الواضح أن هناك تبادلاً لقيمة مساوية تقريباً. هذه المعاملات تبادلية وتتناولها معايير محاسبة للقطاع العام أأخرى.

9. في معاملات أخرى سوف تحصل الجهة على موارد بدون عوض أو لقاء عوض رمزي. ومن الواضح أن هذه المعاملات هي معاملات غير تبادلية ويتم تناولها هذا المعيار. على سبيل المثال، يدفع المكلّفون ضرائب لأن نظام الضريبة يقضي بدفع تلك الضرائب. وعلى حين أن

الحكومة التي تفرض الضرائب تقدم للمكلّفين مجموعة متنوعة من الخدمات العامة، فإنها لا تقوم بذلك عن أنه عوض لدفع الضرائب.

10. هناك مجموعة أخرى من المعاملات غير التبادلية حيث قد تقوم الجهة بتقديم عوض بشكل مباشر مقابل الموارد التي تم الحصول عليها، إلا أن ذلك العوض لا يقارب القيمة العادلة للموارد المستلمة. وفي هذه الحالات، تحدد الجهة ما إذا كان الترتيب يجمع بين معاملات التبادلية وغير التبادلية، ويتم إثبات كل مكون منهما بشكل منفصل. على سبيل المثال، تتلقى الجهة 6 ملايين ريال سعودي كتمويل من وكالة تطوير متعددة الأطراف. وتنص الاتفاقية على أنه يجب على الجهة أن تسدد 5 ملايين ريال سعودي من التمويل المستلم على مدى 10 سنوات بسعر فائدة 5% في حين أن سعر الفائدة في السوق لقرض مماثل هو 11%. من الناحية الفعلية، فإن الجهة استلمت منحة قدرها مليون ريال سعودي (6 ملايين ريال سعودي مطروحاً منها 5 ملايين ريال سعودي يجب تسديدها)، وأبرمت قرضاً ميسراً قيمته 5 ملايين ريال سعودي والذي يحمل فائدة تقل عن سعر الفائدة في السوق لقرض مماثل بنسبة 6%. ويعد كل من مبلغ المنحة المستلم (مليون ريال سعودي) وكذلك المبالغ التي تنخفض بها دفعات الفائدة التعاقدية عن سعر الفائدة في السوق، معاملات غير تبادلية. وتعد دفعات أقساط أصل القرض التعاقدية ودفعات الفائدة التعاقدية على مدى فترة القرض هي معاملات تبادلية.

11. هناك أيضاً معاملات إضافية لا يتضح فوراً ما إذا كانت معاملات تبادلية أم غير تبادلية. وفي هذه الحالات، فإن فحص جوهر المعاملة سيحدد ما إذا كانت معاملات تبادلية أم غير تبادلية. على سبيل المثال، يصنف بيع السلع عادة على أنها معاملات تبادلية. مع ذلك، إذا تم القيام بالمعاملة بسعر مدعوم، أي بسعر غير مساوٍ تقريباً للقيمة العادلة للسلع المباعة، فإن هذه المعاملة تقع ضمن تعريف المعاملة غير التبادلية. ولتحديد ما إذا كانت المعاملة في جوهرها هي معاملة تبادلية أو غير تبادلية، فإنه تتم ممارسة الحكم المهني. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحصل الجهات على خصومات تجارية أو خصومات على الكمية أو تخفيضات أخرى على السعر المعلن للأصول وذلك لأسباب مختلفة. وهذه التخفيضات على الأسعار لا تعني بالضرورة أن المعاملة هي معاملة غير تبادلية.

الإيراد

12. يشمل الإيراد إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المستلمة أو مستحقة الاستلام من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية، والتي تمثل زيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية، بخلاف تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات الملاك. أما المبالغ التي تحصلها الجهة بصفتها وكيلاً عن الحكومة أو جهة حكومية أخرى أو أطراف ثالثة أخرى فإنه لن ينتج عنها زيادة في صافي أصول الوكيل أو إيراده. ويعود ذلك إلى أن الجهة التي تتصرف كوكيل لا تستطيع السيطرة على استخدام الأصول المحصلة أو الانتفاع بها في سبيل تحقيق أهدافها.

13. حين تتكبد الجهة بعض التكاليف التي تتعلق بالإيراد الناتج عن معاملة غير تبادلية، يكون الإيراد هو إجمالي التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة، ويُثْبَت أي تدفق خارج للموارد كتكلفة للمعاملة. على سبيل المثال، إذا تعين على الجهة المعدّة للقوائم المالية دفع تكاليف الاستلام والتركيب المتعلقة ببند من بنود الآلات والمحوّلة إليها من جهة

أخرى، فإن تلك التكاليف تُثْبَت بشكل منفصل عن الإيراد الناتج من تحويل هذا البند. تُضمن تكاليف التوصيل والتركيب في المبلغ المثبَت على أنه أصل وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*.

الأحكام المفروضة

14. قد يتم تحويل الأصول بموجب توقع و/أو تفاهم أنها ستستخدم بطريقة معينة، وبالتالي فإن الجهة المحوّل إليها سوف تتصرف أو تؤدي العمل بطريقة معينة بناء على ذلك. وعندما تفرض الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة مع الأطراف الخارجية شروطاً على استخدام الأصول المحوّلة من قبل الجهة المحوّل إليها، فكما هو محدد في هذا المعيار تكون هذه الشروط عبارة عن أحكام مفروضة. وكما هو محدد في هذا المعيار، فإن إحدى الخصائص الرئيسة للأحكام المفروضة، هي أن الجهة لا تستطيع فرض أحكامٍ على نفسها، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو من خلال جهة تسيطر عليها.

15. قد تكون الأحكام المفروضة المتعلقة بأصل محول إما شروطاً أو قيوداً. وفي حين أن الشروط والقيود قد تتطلب من الجهة استخدام أو استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل لغرض معين (واجب الأداء) عند الإثبات الأولي، فإن الشروط فقط تتطلب إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال مخالفة ذلك الحكم المفروض (واجب الإرجاع).

16. تكون الأحكام قابلة للإنفاذ من خلال إجراءات نظامية أو إدارية. وإذا كان هناك حكم معين منصوص عليه في الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة الأخرى ولكنه غير قابل للإنفاذ، فإنه لا يُعَدُّ حكماً مفروضاً كما هو محدد في هذا المعيار. ولا تنشأ واجبات ضمنية من الأحكام المفروضة. وقد حدد معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة متطلبات إثبات وقياس الواجبات الضمنية.

الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة

17. تتطلب الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة (المشار إليها فيما بعد بالشروط) من الجهة إما أن تستهلك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل كما هو محدد لها، أو أن تقوم بإرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال مخالفة الشروط. ومن ثَمَّ، تتكبد الجهة المحوّل إليها واجباً حاليًّا لتحويل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى أطراف ثالثة عندما تكتسب السيطرة على أصل يخضع لشرط معين. ويرجع ذلك إلى أن الجهة المحوّل إليها تكون غير قادرة على تجنب التدفق الخارج للموارد حيث يُطلب منها استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل المحوّل عند تقديم سلع أو خدمات معينة لأطراف ثالثة، أو يتعين عليها إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة. ولذلك عندما تثبت الجهة المحوّل إليها أصلاً خاضعاً لشرط معين، فإنها تتكبد التزاماً أيضا.

18. وبغرض التسهيل من الناحية الإدارية، فإنه يمكن إرجاع أصل محول أو منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة أخرى فعليًّا بطرح المبلغ الذي قد سيُرْجَعُ من الأصول الأخرى التي ستُحوَّل لأغراض أخرى. وعلى الجهة المعدّة للقوائم المالية إثبات إجمالي المبالغ بقوائمها

المالية، أي تثبت الجهة أي تخفيض في الأصول والالتزامات المتعلقة بإرجاع الأصل بموجب أحكام الشرط الذي تم مخالفته، كما ستعكس إثبات الأصول والالتزامات و/أو الإيراد للتحويل الجديد.

القيود المفروضة على الأصول المحوّلة

19. لا تتضمن القيود المفروضة على الأصول المحوّلة (المشار إليها فيما بعد بالقيود) متطلباً يقضي بإرجاع الأصل المحوّل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى إلى الجهة المحوّلة إذا لم يُسْتَخدَم الأصل كما هو محدد له. وبالتالي، فإن اكتساب السيطرة على أصل خاضع لقيد معين لا يفرض واجباً حالياً على الجهة المحوَّل إليها بتحويل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى أطراف ثالثة عند اكتساب السيطرة على الأصل. وعندما تخالف الجهة المحوّل إليها قيداً معيناً، فإن الجهة المحوّلة أو طرفاً آخر قد يكون لديها الخيار للسعي لفرض جزاءٍ معينٍ على الجهة المحوّل إليها برفع دعوى قضائية مثلاً أمام محكمة أو هيئة أخرى أو من خلال عملية إدارية مثل إصدار توجيهات من وزير في الحكومة أو سلطة أخرى أو غير ذلك. وقد ينتج عن مثل هذه الإجراءات توجيه الجهة نحو الوفاء بالقيد أو الخضوع لعقوبة مدنية أو جنائية بسبب عدم الالتزام بحكم محكمة أو هيئة أو سلطة أخرى. ولا يُتكبد مثل هذا الجزاء نتيجة لاستحواذ الأصل وإنما نتيجة لمخالفة القيد.

تغليب الجوهر على الشكل

20. عند تحديد ما إذا كان الحكم المفروض عبارة عن شرط أو قيد، فإنه من الضروري النظر في جوهر بنود الحكم وليس مجرد شكلها. على سبيل المثال، فإن مجرد اشتراط أنه يجب استهلاك الأصل المحوّل في تقديم السلع والخدمات لأطراف ثالثة أو إرجاعه إلى الجهة المحوّلة غير كافٍ في حد ذاته لنشوء التزام عندما تكتسب الجهة السيطرة على الأصل.

21. عند تحديد ما إذا كان الحكم المفروض عبارة عن شرط أو قيد، فعلى الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كان متطلب إرجاع الأصل أو منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات المتوقعة أخرى قابلاً للإنفاذ، وما إذا كانت الجهة المحوّلة ستقوم بإنفاذه. وإذا لم يكن بمقدور الجهة المحوّلة أن تقوم بإنفاذ متطلب إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى، فإن الحكم المفروض لا يعتبر شرطًا، ويتم اعتباره قيدًا. وإذا بينت تجربة سابقة مع الجهة المحوّلة أن تلك الجهة لا تقوم أبداً بإنفاذ متطلب إرجاع الأصل المحوّل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى عند حدوث المخالفات، فقد تستنتج الجهة المحوّل إليها أن الحكم المفروض له شكل الشرط وليس جوهره، وبالتالي، فإنه يُعَدُّ قيداً. وإذا لم يكن لدى الجهة تجربة مع الجهة المحوّلة، أو أنها لم يسبق لها مخالفة أحكام مفروضة كان من شأنها أن تدفع الجهة المحوّلة لتقرير ما إذا كانت ستقوم بإنفاذ إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى، وليس لدى الجهة دليل على خلاف ذلك، فإن الجهة تفترض أن الجهة المحوّلة من شأنها أن تقوم بإنفاذ الحكم المفروض وبالتالي ينطبق على الحكم المفروض تعريف الشرط.

22. يفرض تعريف الشرط على الجهة المحوّل إليها واجب أداء، أي يتعين على الجهة المحوّل إليها استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي يشتمل عليها الأصل المحوّل كما هو محدد له، أو إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى إلى الجهة المحوّلة. ولكي ينطبق على واجب الأداء تعريف الشرط، فإنه يجب

أن يكون واجباً من حيث الجوهر وليس مجرد الشكل وأن يكون متطلباً كنتيجة للشرط ذاته. وقد يؤدي وجود بند في اتفاقية تحويل أصول يقضي بقيام الجهة المحوّل إليها بتصرف لا تملك بديلاً عنه، إلى أن تستنتج الجهة أن البند من حيث الجوهر ليس شرطاً أو قيداً. ويرجع ذلك إلى أنه في هذه الحالات لا تفرض شروط تحويل الأصول بحد ذاتها واجب أداء على الجهة المحوّل إليها.

23. لاستيفاء ضوابط الإثبات على أنه التزام، فإنه من الضروري أن يكون التدفق الخارج للموارد محتملاً بدرجة كبيرة وأن يكون الأداء المقابل الشرط مطلوباً ويمكن تقييمه. وبالتالي، فإنه يجب أن يحدد الشرط مسائل معينة مثل طبيعة أو كمية السلع والخدمات التي ستقدم أو طبيعة الأصول التي ستُستحوذ حسب ما هو مناسباً، وكذلك الفترات التي يجب حدوث الأداء خلالها عندما يكون ذلك ملائما. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة الأداء من قبل الجهة المحوّلة، أو بالنيابة عنها، على أساس مستمر. ويحدث هذا بشكل خاص عندما يقتضي حكم مفروض إرجاعًا جزئيًّا للقيمة المعادلة للأصل إذا كانت الجهة تلبي متطلبات الشرط بشكل جزئي، وقد سبق أن جرى إنفاذ واجب الإرجاع عند حدوث اخفاقات مهمة في الأداء في الماضي.

24. في بعض الحالات، قد يُحَوَّل أصل معين مع وجود حكم مفروض ينص على إرجاعه إلى الجهة المحوّلة في حال عدم وقوع حدث مستقبلي محدد. وقد يحدث هذا مثلاً عندما تمنح حكومة وطنية[1] أموالاً لحكومة منطقة[2] مع مراعاة حكم مفروض ينص على أن تجمع حكومة المنطقة مساهمة مساوية. وفي هذه الحالات، لا ينشأ واجب الإرجاع إلا عندما يُتوقع أنه الحكم المفروض سيُخالَف ولا يُثبَت الالتزام حتى تُستَوفَى ضوابط الإثبات.

25. مع ذلك، ستحتاج الجهات المحوّل إليها إلى أن تنظر فيما إذا كانت هذه التحويلات هي في طبيعتها مقبوضات مقدمة. وتشير المقبوضات المقدمة في هذا المعيار إلى الموارد المُستلَمة قبل أن يصبح الحدث الخاضع للضريبة أو ترتيب التحويل ملزماً. وتؤدي المقبوضات المقدمة إلى نشوء أصل وواجب حالي لأن ترتيب التحويل لم يصبح ملزماً بعد. وعندما تكون طبيعة هذه التحويلات على شكل معاملة تبادلية، فسيتم التعامل معها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9.

الضرائب

26. تعتبر الضرائب المصدر الرئيس للإيراد بالنسبة للعديد من الحكومات وغيرها من جهات القطاع العام. وتعرف الضرائب في الفقرة 7 على أنها منافع اقتصادية مسددة أو مستحقة الدفع بشكل إجباري لجهات القطاع العام وذلك وفقاً للأنظمة أو اللوائح، وُضعت لتزويد الحكومة بالإيراد، باستثناء الغرامات أو الجزاءات الأخرى المفروضة جراء انتهاك الأنظمة أو اللوائح. ولا تُعَدُّ التحويلات غير الإجبارية إلى الحكومة أو جهات القطاع العام مثل التبرعات ودفع الرسوم على أنها ضرائب، رغم أنها قد تكون نتيجة لمعاملات غير تبادلية. وتفرض حكومة ضرائب على

[1] أن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

[2] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

الأفراد والجهات الأخرى الذين يعرفون بالمكلّفين داخل نطاق الدولة باستخدام سلطاتها السيادية.

27. يمكن أن تختلف الأنظمة واللوائح الضريبية اختلافاً جوهرياً من دولة إلى أخرى، إلا أن بها عدداً من الخصائص المشتركة. وتنص الأنظمة واللوائح الضريبية على (أ) حق الحكومة في تحصيل الضريبة (ب) وتحديد الأساس الذي يتم بموجبه حساب الضريبة (ج) وإجراءات إدارة الضريبة، أي إجراءات حساب الضريبة مستحقة الاستلام وضمان استلام الدفعات. وتقتضي الأنظمة واللوائح الضريبية غالباً من المكلّفين تقديم إقرارات ضريبية دورية لدى الجهة الحكومية التي تشرف على ضريبة معينة. وبشكل عام، يقدم المكلّفون تفاصيل وأدلة حول مستوى النشاط الخاضع للضريبة ويُحْسَب مبلغ الضريبة مستحق الاستلام من قبل الحكومة. وتختلف ترتيبات استلام الضرائب بشكل واسع ولكنها تُصمم عادة لضمان استلام الحكومة للدفعات على أساس دوري دون اللجوء إلى اتخاذ إجراء نظامي. ويتم عادة إنفاذ أنظمة الضريبة بشكل صارم وغالباً ما تفرض جزاءات شديدة على الأفراد أو الجهات الأخرى التي تخالف النظام.

28. قد تنشأ أيضاً مقبوضات مقدمة تتعلق بالضرائب، باعتبارها مبالغ مُحصَّلة قبل وقوع الحدث الخاضع للضريبة.

تحليل التدفق الداخل الأولي للموارد من المعاملات غير التبادلية

29. تقوم الجهة بإثبات الأصل الناتج من معاملة غير تبادلية عندما تكتسب السيطرة على الموارد التي ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات. وفي بعض الظروف، عندما يتنازل الدائن مثلاً عن التزام معين، فإنه قد يحدث هبوط في القيمة الدفترية لالتزام سبق إثباته. في هذه الحالات، تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلاً من إثبات أصل معين. وفي بعض الحالات، ينطوي اكتساب السيطرة على الأصل على واجبات تثبتها الجهة على أنها التزام. لا تؤدي مساهمات الملاك إلى نشوء إيراد، لذا يتم تحليل كل نوع من أنواع المعاملات وتتم المحاسبة عن أي مساهمات الملاك بشكل منفصل. وبالاتساق مع المدخل المنصوص عليه في هذا المعيار، ستحلل الجهات المعاملات غير التبادلية لتحديد عناصر القوائم المالية ذات الغرض العام التي ستُثبَت نتيجة للمعاملات. وتوضح خريطة التدفق الواردة في الصفحة التالية العملية التحليلية التي تجريها الجهة عند وجود تدفق داخل للموارد وذلك لتحديد ما إذا كان قد نشأ إيراد. ويتبع هذا المعيار هيكل خريطة التدفق. وتتضمن الفقرات 30-115 متطلبات معالجة المعاملات.

توضيح التحليل الأولي للتدفقات الداخلة للموارد[3]

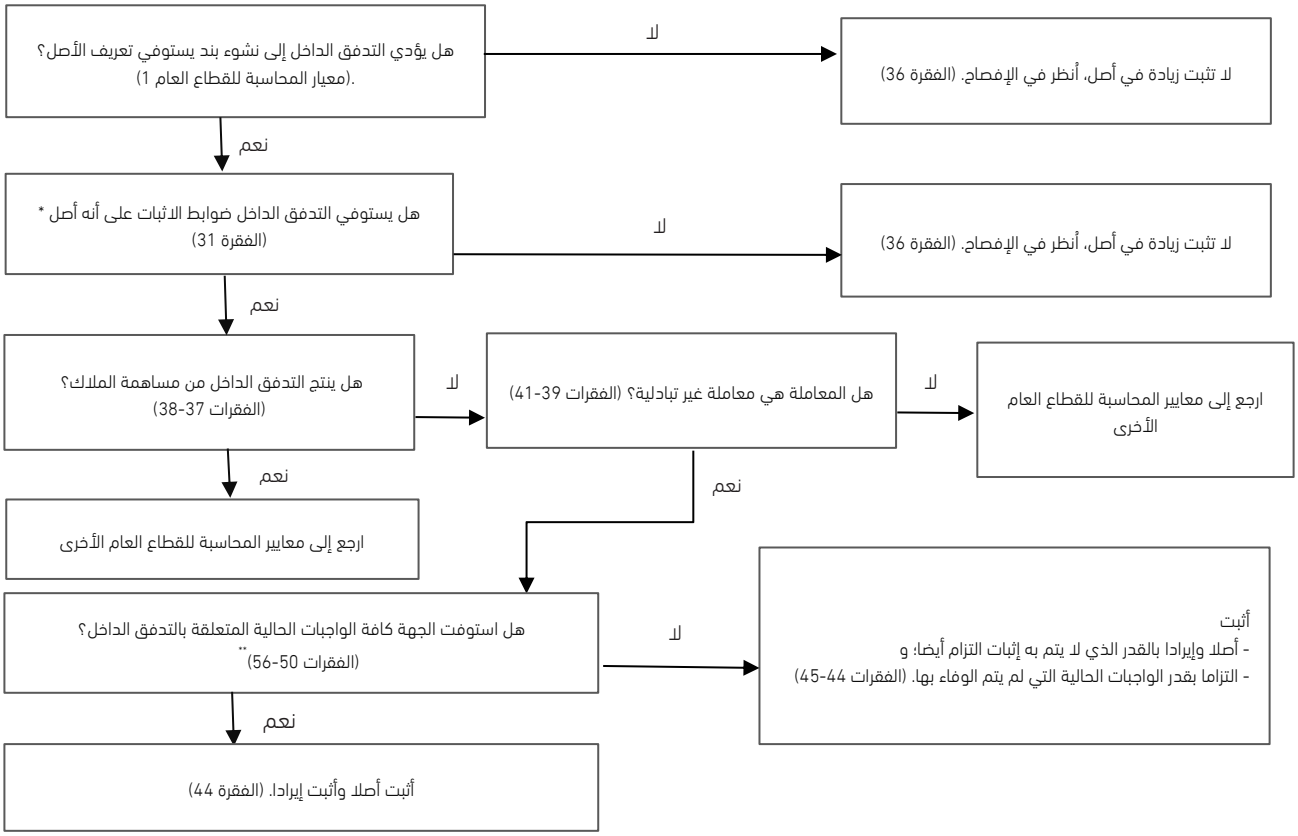

إثبات الأصول

30. يُعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الأصول على أنها موارد مسيطَر عليها من قبل الجهة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن يتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة.

31. **يجب إثبات التدفق الداخل لموارد من معاملة غير تبادلية، باستثناء الخدمات العينية، والذي ينطبق عليه تعريف الأصل على أنه أصل عندما وفقط عندما:**
    أ. **يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالأصل إلى الجهة؛ و**
    ب. **يمكن قياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية[4].**

---

3 إن خريطة التدفق هذه موضوعة لأغراض التوضيح فقط ولا تحل محل هذا المعيار. وهي مقدمة كأداة مساعدة لتفسير هذا المعيار.

* في بعض الحالات، عندما يعفي الدائن من التزام مثلا، قد ينشأ هبوط في القيمة الدفترية لالتزام سبق إثباته. وفي مثل هذه الحالات، تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلا من إثبات الأصل.

** عند تحديد ما إذا استوفت الجهة جميع الواجبات الحالية، يُؤخذ بالاعتبار تطبيق تعريف الشروط المفروضة على الأصل المحوّل وضوابط إثبات الالتزام.

4 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بموثوقية عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

السيطرة على الأصل

32. تُعَدُّ القدرة على منع أو تنظيم وصول الآخرين إلى منافع الأصل عنصرا مهماً من عناصر السيطرة والذي يميز أصول الجهة عن تلك السلع العامة التي تملك جميع الجهات فرصة الوصول إليها والانتفاع منها. وفي القطاع العام، تمارس الحكومة دوراً تنظيمياً في أنشطة معينة، مثل المؤسسات المالية أو صناديق التقاعد. ولا يعني هذا الدور التنظيمي بالضرورة أن هذه البنود التي يُنَظَّم الوصول إليها ينطبق عليها تعريف أصل للحكومة، أو تستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بالحكومة التي تنظّم تلك الأصول. ووفقا للفقرة 98 فإنه يجوز للجهات -ولكنها غير مطالبة بذلك -إثبات الخدمات العينية.

33. لا يُعَدُّ الإعلان عن نية تحويل الموارد إلى جهة في القطاع العام كافياً بحد ذاته لتحديد ما إذا كانت الموارد مسيطَراً عليها من قبل الجهة المحوّل إليها. فعلى سبيل المثال، إذا دُمرت مدرسة حكومية جراء حريق غابة وأعلنت الحكومة عن نيتها تحويل الأموال من أجل إعادة بناء المدرسة، فلن تثبت المدرسة أي تدفق داخل للموارد (موارد مستحقة الاستلام) في وقت الإعلان. وفي حالة ضرورة وجود اتفاقية للتحويل قبل تحويل الموارد، فإن الجهة المحوَّل إليها الموارد لن تستطيع تحديد ما إذا كانت تلك الموارد مسيطَراً عليها إلى أن تصبح الاتفاقية ملزمة نظاماً لأن الجهة المحوّل إليها لا تستطيع منع أو تنظيم وصول الجهة المحوّلة إلى الموارد قبل ذلك التاريخ. وفي العديد من الحالات، سوف تحتاج الجهة إلى أن تثبت القابلية لإنفاذ سيطرتها على الموارد قبل أن تستطيع إثباتها على أنها أصل. وإذا لم يكن لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في المطالبة بالموارد، فإنها لا تستطيع منع أو تنظيم وصول الجهة المحوّلة لتلك الموارد.

الحدث السابق

34. تحصل جهات القطاع العام عادة على الأصول من الحكومة أو من جهات أخرى بما في ذلك المكلّفون أو من خلال شراء الأصول أو إنتاجها. وبذلك قد يكون الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء السيطرة على أصل معين عبارة عن عملية شراء أو حدث خاضع للضريبة أو عملية تحويل. ولا تؤدي المعاملات أو الأحداث التي يتوقع حصولها في المستقبل بذاتها إلى وجود أصول، ولهذا السبب لا تعتبر نية فرض ضريبة مستقبلاً مثلا بمثابة حدث سابق يؤدي إلى نشوء أصل على شكل حق في مطالبة المكلف.

التدفق الداخل المحتمل للموارد

35. يكون التدفق الداخل للموارد محتملاً عندما تكون فرصة حدوثه أكبر من فرصة عدم حدوثه. وتستند الجهة في هذا التحديد إلى خبرتها السابقة مع أنواع مماثلة لتدفقات الموارد وتوقعاتها المتعلقة بالمكلّف أو الجهة المحوّلة. فعلى سبيل المثال عندما: (أ) توافق الحكومة على تحويل أموال إلى جهة في القطاع العام (الجهة المعدّة للقوائم المالية)، و(ب) تكون الاتفاقية ملزمة، و(ج) يكون لدى الحكومة تاريخ من تحويل الموارد المتفق عليها، فإنه يكون من المحتمل حدوث التدفق الداخل، بالرغم من أنه لم تُحَوَّل الأموال في تاريخ القوائم المالية.

الأصول المحتملة

36. إن البند الذي يتسم بالخصائص الأساسية للأصل، ولكنه لا يستوفي ضوابط الإثبات، قد يستدعي الإفصاح عنه في الإيضاحات على أنه أصل محتمل (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19).

المساهمات من الملاك

37. يُعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 مساهمات الملاك. وكي تُعتبر معاملة مساهمة من الملاك، فإنه يكون من الضروري أن تحقق الخصائص المحددة في ذلك التعريف. وعند تحديد ما إذا كانت معاملة ينطبق عليها تعريف مساهمة من الملاك، فإنه يُنظر في جوهر المعاملة وليس شكلها. وتشير الفقرة 38 إلى الشكل الذي قد تتخذه المساهمات من الملاك. وإذا اتضح -بالرغم من شكل المعاملة -أن جوهرها هو قرض أو نوع آخر من الالتزامات أو إيراد، فإنه على الجهة إثباته تبعاً لذلك، وتقوم بعمل إفصاح مناسب في إيضاحات القوائم المالية ذات الغرض العام، إذا كان ذا أهمية نسبية. فعلى سبيل المثال، إذا كان يُقصد من معاملة ما أنها مساهمة من الملاك، ولكنها تنص على أن الجهة المعدّة للقوائم المالية ستدفع توزيعات ثابتة إلى الجهة المحوّلة مع إرجاع استثمار الجهة المحوّلة في تاريخ مستقبلي محدد، فإن المعاملة تتسم بدرجة أكبر بخصائص القرض. وبالنسبة للترتيبات التعاقدية، تأخذ الجهة في الحسبان أيضاً الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض عند تمييز الالتزامات عن المساهمات من الملاك.

38. قد يتم التدليل على مساهمة من الملاك، على سبيل المثال، عن طريق:
أ. وسم رسمي للتحويل (أو أحد فئات هذه التحويلات) من قبل الجهة المساهمة أو جهة مسيطرة على الجهة المساهمة كجزء من صافي الأصول/حقوق الملكية المساهم بها الخاصة بالجهة المحوّل إليها، إما قبل حدوث المساهمة أو وقت حدوثها؛ أو
ب. اتفاق رسمي، يتعلق بالمساهمة، يؤدى إلى نشوء أو زيادة حصة مالية قائمة في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة المحوّل إليها، والتي يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها؛ أو
ج. إصدار أدوات حقوق الملكية تتعلق بالمساهمة، والتي يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها.

المكونات التبادلية وغير التبادلية للمعاملة

39. تتناول الفقرتان 40 و41 أدناه الحالات التي تكتسب فيها الجهة السيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة بخلاف تلك التي تم الحصول عليها من خلال مساهمات من الملاك.

40. تعرف الفقرة 11 من معيار المحاسبة للقطاع العام 9 المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية وتبين الفقرة 10 من المعيار نفسه أن المعاملة قد تتضمن مكونين، أحدهما تبادلي والآخر غير تبادلي.

41. عندما يُقتنى أصل من خلال معاملة تتكون من مكون تبادلي وآخر غير تبادلي، تثبت الجهة المكون التبادلي وفقاً لمبادئ ومتطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. ويُثْبَت المكون غير التبادلي وفقاً لمبادئ ومتطلبات هذا المعيار. وعند تحديد ما إذا كانت المعاملة تتألف من مكونات تبادلية وأخرى غير تبادلية قابلة للتحديد، تتم ممارسة الحكم المهني.

وعندما يكون من غير الممكن التمييز بين المكونات التبادلية وغير التبادلية بصفة منفصلة، تُعالج المعاملة على أنها غير تبادلية.

قياس الأصول عند الإثبات الأولي

42. **يجب أن يُقاس – أولياً - الأصل المقتنى من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته الجارية كما في تاريخ الاقتناء.**

43. اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*، تُقاس الأصول المقتناة من خلال معاملات غير تبادلية بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء.

43أ. اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 45، تُقاس الأصول المقتناة من خلال معاملات غير تبادلية بتكلفتها المفترضة كما في تاريخ الاقتناء. ويُحدد أساس قياس القيمة الجارية المستخدم لتحديد التكلفة المفترضة بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.

إثبات الإيراد من معاملات غير تبادلية

44. **التدفق الداخل لموارد من معاملة غير تبادلية المُثبت على أنه أصل، يجب إثباته على أنه إيراد، فيما عدا القدر الذي يُثبت به أيضاً التزام فيما يتعلق بالتدفق الداخل نفسه.**

45. **بقدر ما تفي الجهة بواجب حالي مثبت على أنه التزام فيما يتعلق بتدفق داخل لموارد من معاملة غير تبادلية مُثبت على أنه أصل، يجب على الجهة أن تخفض القيمة الدفترية للالتزام المثبت، وأن تثبت إيراداً بمبلغ مساوٍ لذلك التخفيض.**

46. عندما تثبت الجهة زيادة في صافي الأصول نتيجة لمعاملة غير تبادلية، فإنها تثبت إيراداً. وإذا كانت الجهة قد أثبتت التزاماً فيما يتعلق بالتدفق الداخل للموارد الناشئ عن المعاملة غير التبادلية، فإنه عندما يُخَفَّض الالتزام لاحقاً بسبب وقوع حدث خاضع للضريبة أو تحقق شرط معين، فإنها تقوم بإثبات إيراد. وإذا كان التدفق الداخل للموارد ينطبق عليه تعريف المساهمات من الملاك، فلا يُثْبَت على أنه التزام أو إيراد.

47. يتم تحديد توقيت إثبات الإيراد حسب طبيعة الشروط وطريقة تسويتها. على سبيل المثال، إذا حدد شرط معين أنه على الجهة تقديم السلع أو الخدمات إلى أطراف ثالثة، أو إرجاع الأموال غير المستخدمة إلى الجهة المحوّلة، يُثْبَت الإيراد عند تقديم السلع أو الخدمات.

قياس الإيراد من معاملات غير تبادلية

48. **يجب قياس الإيراد من معاملات غير تبادلية بمبلغ الزيادة في صافي الأصول المثبت من قبل الجهة.**

49. عندما تثبت الجهة أصلاً نتيجة لمعاملة غير تبادلية، فإنها تثبت أيضاً إيراداً معادلاً لمبلغ الأصل الذي يُقاس وفقاً للفقرة 42، إلا إذا كان مطلوباً كذلك إثبات التزام. وعندما يكون إثبات التزام

مطلوباً، فيُقاس وفقاً لمتطلبات الفقرة 57، ويُثْبَت مبلغ الزيادة في صافي الأصول، إن وجد، على أنه إيراد. وعندما يُخفض الالتزام لاحقا بسبب وقوع حدث خاضع للضريبة أو تلبية شرط معين، يُثْبَت مبلغ التخفيض في الالتزام على أنه إيراد.

الواجبات الحالية المثبتة على أنها التزامات

50. **يجب إثبات الواجب الحالي الناشئ عن معاملة غير تبادلية والذي ينطبق عليه تعريف الالتزام على أنه التزام عندما وفقط عندما:**
    أ. يكون من المحتمل أن تتطلب تسوية الواجب تدفقاً خارجاً لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة؛ و
    ب. يمكن تقدير مبلغ الواجب بموثوقية.

الواجب الحالي

51. الواجب الحالي هو مسؤولية للقيام بتصرف أو أداء بطريقة معينة، وقد يؤدي إلى نشوء التزام فيما يتعلق بأي معاملة غير تبادلية. وقد تُفرض الواجبات الحالية بموجب الأحكام المفروضة في الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة التي تُوجد أساس التحويلات. وقد تنشأ أيضاً من البيئة التشغيلية العادية مثل إثبات المقبوضات المقدمة.

52. في العديد من الحالات، تُفرض الضرائب وتحويل الأصول إلى جهات القطاع العام في معاملات غير تبادلية استناداً إلى الأنظمة أو اللوائح أو غيرها من الترتيبات الملزمة التي تفرض أحكاما تقضي بأن تُستَخدَم لأغراض معينة. فعلى سبيل المثال:
    أ. الضرائب التي يقتصر استخدامها بموجب الأنظمة أو اللوائح على أغراض خاصة؛ و
    ب. التحويلات التي تنشأ من خلال ترتيب ملزم يتضمن شروطا:
    (1) من قبل الحكومات الوطنية إلى حكومات المناطق أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية[5]؛ و
    (2) من قبل حكومات الولايات/المناطق إلى الحكومات المحلية؛ و
    (3) من قبل الحكومات إلى جهات القطاع العام الأخرى؛ و
    (4) إلى الجهات الحكومية التي أُنشِئت بموجب الأنظمة أو اللوائح لإنجاز مهام محددة ذات استقلالية تشغيلية مثل السلطات التشريعية، أو المجالس أو السلطات الإقليمية؛ و
    (5) من قبل الوكالات المانحة إلى الحكومات أو جهات القطاع العام الأخرى.

53. أثناء المسار الطبيعي للعمليات، قد تقبل الجهة المعدّة للقوائم المالية موارد قبل وقوع حدث خاضع للضريبة. في هذه الظروف، يُثبَت مبلغ التزام مساوٍ للمبلغ المستلم مقدماً إلى أن يقع الحدث الخاضع للضريبة.

54. إذا حصلت الجهة المعدّة للقوائم المالية على موارد قبل وجود ترتيب تحويل ملزم، فإنها تثبت التزاماً للمبلغ المقبوض مقدماً إلى حين الوقت الذي يصبح فيه الترتيب ملزماً.

الشروط المفروضة على الأصل المحوّل

[5] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

55. **تؤدي الشروط المفروضة على الأصل المحوّل إلى نشوء واجب حالي عند الإثبات الأولي والذي يجب أن يُثبَت وفقاً للفقرة 50.**

56. تحدد الفقرة 7 تعريف الأحكام المفروضة. وتوفر الفقرات 14-25 إرشادات لتحديد ما إذا كانت الأحكام المفروضة عبارة عن شرط أو قيد. وتحلل الجهة أي وجميع الأحكام المفروضة المقترنة بتدفق داخل للموارد من أجل تحديد ما إذا كانت تلك الأحكام المفروضة تفرض شروطا أم قيودا.

قياس الالتزامات عند الإثبات الأولي

57. **يجب أن يكون المبلغ المثبت على أنه التزام هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.**

58. يأخذ التقدير في الحسبان المخاطر والشكوك التي تحيط بالأحداث التي تؤدي إلى نشوء الالتزام الذي سيُثبَت. وعندما تكون القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، يُقاسُ الالتزام بالقيمة الحالية للمبلغ الذي من المتوقع أن يُطلب لتسوية الواجب الحالي. ويتفق هذا المطلب مع المبادئ المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 19.

الضرائب

59. **يجب أن تثبت الجهة أصلاً ضريبياً عندما يقع الحدث الخاضع للضريبة وتستوفي ضوابط إثبات الأصل.**

60. ينطبق على الموارد الناشئة عن الضرائب تعريف الأصل عندما تسيطر الجهة على الموارد نتيجة لحدث سابق (الحدث الخاضع للضريبة) وتتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من تلك الموارد. وتستوفي الموارد الناتجة عن الضرائب ضوابط الإثبات على أنها أصل عندما يكون من المحتمل أن يحدث تدفق داخل للموارد ويكون من الممكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية. وتُحَدَّد درجة الاحتمال المقترنة بالتدفق الداخل للموارد على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي والتي تتضمن -على سبيل المثال لا الحصر -الإفصاح عن الحدث الخاضع للضريبة من قبل المكلّف.

61. ينشأ الإيراد الضريبي فقط للحكومة التي تفرض الضريبة وليس لجهات أخرى. فعلى سبيل المثال عندما تفرض حكومة وطنية ضريبة تُحَصَّل من قبل الجهة التابعة لها المخولة بجباية الضرائب، تستحق الأصول والإيرادات للحكومة وليس للجهة المخولة بجباية الضرائب. وعلاوة على ذلك فإنه عندما تفرض حكومة وطنية ضريبة مبيعات، يؤول جميع متحصلاتها إلى حكومات ولايات، بناءً على تخصيص مستمر لاعتمادات مالية، فإن الحكومة الوطنية تقوم بإثبات الأصول والإيرادات المتعلقة بالضريبة، وتثبت نقصا في الأصول ومصروفا عند التحويل إلى حكومات الولايات. وسوف تقوم حكومات الولايات بإثبات الأصول والإيرادات الناتجة عن التحويل. وعندما تقوم جهة فردية بتحصيل الضرائب بالنيابة عن عدة جهات أخرى، فإنها تتصرف بصفتها وكيلاً عن جميع تلك الجهات. فعلى سبيل المثال عندما تقوم جهة تابعة لولاية بتحصيل ضريبة دخل لحكومة الولايات وحكومات مدن متعددة، فإنها لا تثبت الضرائب المحصلة على أنها إيراد، وإنما تقوم الحكومات الفردية التي تفرض الضرائب بإثبات الأصول والإيرادات المتعلقة بالضرائب.

62. لا ينطبق على الضرائب تعريف المساهمات من الملاك نظراً لأن دفع الضرائب لا يمنح المكلّفين الحق في استلام (أ) توزيعات منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من قبل الجهة خلال عمرها أو (ب) توزيعات لأي فائض في الأصول عن الالتزامات. كما لا يمنح دفع الضرائب المكلّفين حق ملكية في الحكومة يمكن بيعه أو مبادلته أو تحويله أو استرداده.

63. ينطبق على الضرائب تعريف المعاملة غير التبادلية نظراً لأن المكلّف يقوم بتحويل الموارد إلى الحكومة دون الحصول مباشرة على قيمة مساوية تقريباً بالمقابل. وفي حين أن المكلّف قد ينتفع من مجموعة سياسات اجتماعية وضعتها الحكومة، إلا أنها لا تُقدم بشكل مباشر على أنها عوض مقابل دفع الضرائب.

64. كما هو مبين في الفقرة 52، تُفرَض بعض الضرائب لأغراض محددة. وإذا كان على الحكومة إثبات التزام نتيجة أي شروط تتعلق بأصول تُثبَت نتيجة لضرائب ذات غرض محدد، فإنها لا تثبت الإيراد حتى يتحقق الشرط ويُخفَّض الالتزام. مع ذلك، في معظم الحالات، لا يتوقع أن تؤدي الضرائب المفروضة لأغراض محددة إلى نشوء التزام نظرا لأن الأغراض المحددة تعتبر قيوداً وليست شروطاً.

الحدث الخاضع للضريبة

65. تُفرَض أنواع مماثلة من الضرائب في العديد من الدول. وتحلل الجهة المعدّة للقوائم المالية نظام الضريبة في دولتها لتحديد ماهية الحدث الخاضع للضريبة لأنواع الضرائب المختلفة المفروضة. وما لم تحدد الأنظمة واللوائح خلاف ذلك، فإن من المرجح أن يكون الحدث الخاضع للضريبة فيما يتعلق بـ:
    أ. ضريبة الدخل، هو تحقيق المكلّف لدخل خاضع للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و
    ب. ضريبة القيمة المضافة، هو قيام المكلّف بنشاط خاضع للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و
    ج. الضريبة على السلع والخدمات، هو شراء أو بيع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و
    د. الرسوم الجمركية، هو حركة السلع أو الخدمات الخاضعة للرسوم عبر الحدود الجمركية؛ و
    هـ. ضريبة الإرث، هو وفاة شخص يملك عقارات خاضعة للضريبة؛ و
    و. الضريبة العقارية، هو انقضاء التاريخ الذي تُفرض فيه الضريبة، أو الفترة التي تُفرض عنها الضريبة إذا كانت الضريبة تفرض على أساس فتري.

الضرائب المحصلة مقدماً

66. بالاتساق مع تعريفي الأصول والالتزامات ومتطلبات الفقرة 59، تُثبَت الموارد من الضرائب المحصلة قبل وقوع الحدث الخاضع للضريبة على أنها أصل والتزام (مبالغ محصلة مقدما)، وذلك لأن (أ) الحدث الذي يؤدي إلى استحقاق الجهة للضرائب لم يحدث بعد (ب) ولم تستوفى ضوابط إثبات الإيراد الضريبي (انظر الفقرة 59)، وبالرغم من أن الجهة قد حصلت فعلاً على تدفق داخل للموارد. إلا أن المبالغ المتعلقة بالضرائب المحصلة مقدماً لا تختلف أساساً عن أي مبالغ أخرى محصلة مقدما، لذلك يتم إثبات التزام إلى أن يقع الحدث الخاضع للضريبة. وعند وقوع الحدث الخاضع للضريبة، يتم إلغاء الالتزام وإثبات الإيراد.

قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية

67. تتطلب الفقرة 42 قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. وتُقاس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير للتدفق الداخل من الموارد إلى الجهة. وتضع الجهات المعدّة للقوائم المالية سياسات محاسبية لقياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية والتي تتوافق مع متطلبات الفقرة 42. وتأخذ السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير هذه الأصول في الحسبان احتمال تدفق الموارد الناتجة من المعاملات الضريبية إلى الحكومة والقيمة العادلة للأصول الناتجة عنها.

68. عند وجود فصل بين توقيت الحدث الخاضع للضريبة وتحصيل الضرائب، فإنه يجوز لجهات القطاع العام قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بموثوقية باستخدام النماذج الإحصائية، مثال ذلك النماذج الإحصائية التي تقوم على أساس مدى تحصيل ضريبة معينة في فترات سابقة. وتأخذ هذه النماذج في الحسبان توقيت المتحصلات النقدية من المكلّفين، والإقرارات الضريبية التي تقدم من قبل المكلفين، والعلاقة بين الضريبة مستحقة الاستلام وأحداث أخرى في الاقتصاد. كما تأخذ نماذج القياس في الحسبان عوامل أخرى مثل:
أ. سماح النظام الضريبي للمكلّفين بفترة أطول لتقديم الإقرارات الضريبية من تلك التي تمنحها الحكومة لنشر القوائم المالية ذات الغرض العام؛ و
ب. تخلف المكلّفين عن تقديم الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد؛ و
ج. تقييم الأصول غير النقدية لأغراض الربط الضريبي؛ و
د. التعقيدات في نظام الضريبة التي تتطلب فترات ممتدّة لربط الضرائب المستحقة على مكلّفين معينين؛ و
هـ. احتمال أن تفوق التكاليف المالية والسياسية لتنفيذ الأنظمة الضريبية بشكل صارم وتحصيل جميع الضرائب المستحقة نظاماً للحكومة، المنافع المستلَمة؛ و
و. سماح النظام الضريبي للمكلّفين بتأجيل دفع بعض الضرائب؛ و
ز. الظروف المختلفة الخاصة بضرائب أو دول معينة.

69. قد يترتب على قياس الأصول والإيرادات الناتجة عن المعاملات الضريبية باستخدام النماذج الإحصائية اختلاف المبلغ الفعلي للأصول والإيرادات التي تُثبَت عن المبالغ المحددة في فترات القوائم المالية اللاحقة كضرائب مستحقة على المكلّفين عن فترة القوائم المالية الحالية. وتُجرَى التعديلات على التقديرات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.

70. في بعض الحالات، لا يمكن قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية والإيراد المتعلق بها بموثوقية إلى أن ينقضي بعض الوقت بعد وقوع الحدث الخاضع للضريبة. وقد يحدث هذا إذا كان أساس الضريبة متقلباً وكان من غير الممكن الوصول إلى تقدير موثوق للضريبة. وفي العديد من الحالات، قد تُثبَت الأصول والإيراد في الفترة التي تلي وقوع الحدث الخاضع للضريبة. مع ذلك، فإن هناك حالات استثنائية تنقضي فيها فترات قوائم مالية عديدة قبل أن ينتج عن الحدث الخاضع للضريبة تدفق داخل للموارد ينطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. فعلى سبيل المثال، قد يستغرق تحديد وقياس مبلغ ضريبة الإرث المستحق بموثوقية عدة سنوات فيما يتعلق بتركة ضخمة لشخص متوفى لأنها تتضمن عدداً من القطع الأثرية واللوحات الفنية

القيمة التي تتطلب تقييم من قبل الخبراء. وبالتالي، قد لا تستوفى ضوابط الإثبات إلى أن يُسْتَلم السداد أو أن يكون مستحق الاستلام.

المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي والنفقات الضريبية

71. **يجب تحديد الإيراد الضريبي بالمبلغ الإجمالي، ولا يجوز خصم المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي مباشرة من هذا الإيراد.**

72. في بعض الدول قد تستخدم الحكومة نظام الضرائب كطريقة مريحة لتقديم منافع للمكلّفين، والتي كان من الممكن أن تدفع باستخدام طريقة دفع أخرى مثل تحرير شيك أو إيداع المبلغ في الحساب البنكي للمكلف مباشرة أو تسوية حساب آخر بالنيابة عن المكلّف. فعلى سبيل المثال قد تدفع الحكومة جزءاً من أقساط التأمين الصحي الخاص بالمواطنين لتشجيع الاشتراك بهذا التأمين إما من خلال تخفيض الالتزام الضريبي على الفرد أو الدفع من خلال شيك أو من خلال دفع مبلغ لشركة التأمين مباشرة. وفي هذه الحالات، يكون المبلغ مستحق الدفع بغض النظر عما إذا كان الفرد يدفع الضرائب أم لا. وبالتالي يُعَدُّ هذا المبلغ من المصروفات على الحكومة ويجب إثباته بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي. كما يجب زيادة إيراد الضريبة بمبلغ أي من هذه المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي.

73. **لا يجوز تضمين النفقات الضريبية في المبلغ الإجمالي للإيراد الضريبي.**

74. في معظم الدول تستخدم الحكومات نظام الضرائب لتشجيع بعض السلوكيات المالية أو العدول عن سلوكيات أخرى. فعلى سبيل المثال في بعض الدول قد يسمح لمالكي المنازل بخصم الفائدة على التمويل العقاري والضريبة العقارية من إجمالي دخلهم عند حساب الدخل الخاضع للضريبة. وتكون أنواع الامتيازات هذه متاحة للمكلّفين فقط. وإذا لم تكن الجهة (بما في ذلك الشخص الطبيعي) من المكلفين، فإنه لا يستطيع الحصول على الامتياز. وتسمى أنواع الامتياز هذه بالنفقات الضريبية. وتعتبر النفقات الضريبية إيراداً متخلى عنه وليس مصروفات، كما أنها لا تؤدي إلى نشوء تدفقات داخلة أو خارجة للموارد، أي أنها لا تؤدي إلى نشوء أصول أو التزامات أو إيراد أو مصروفات خاصة بالحكومة.

75. إن الفرق الأساسي بين المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي والنفقات الضريبية هو أنه بالنسبة للمصروفات المدفوعة من خلال نظام الضريبي يكون المبلغ متاحاً للجهات المحوّل إليها بغض النظر عما إذا كانت تدفع الضرائب أم لا أو تستخدم آلية معينة لدفع ضرائبها. ويمنع معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إجراء مقاصة بين بنود الإيراد والمصروف إلا إذا سمح بذلك معيار آخر. ولا يُسمح بإجراء مقاصة بين الإيراد الضريبي والمصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي.

التحويلات

76. **مع مراعاة ما ورد في الفقرة 98، يجب أن تثبت الجهة أصلاً يتعلق بالتحويلات عندما ينطبق على الموارد المحوّلة تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل.**

77. تتضمن التحويلات المنح والإعفاء من الديون والغرامات والوصايا والهبات والتبرعات والسلع والخدمات العينية. وتحظى جميع هذه البنود بسمة مشتركة وهي أنها تحويل من جهة إلى أخرى دون بذل قيمة مساوية تقريباً مقابلها وهي ليست ضرائب كما هي معرّفة في هذا المعيار.

78. ينطبق على التحويلات تعريف الأصل عندما تسيطر الجهة على الموارد نتيجة حدث سابق (التحويل) وتتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من تلك الموارد. وتستوفي التحويلات ضوابط الإثبات على أنها أصل عندما يكون من المحتمل حدوث تدفق داخل للموارد ويمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية. وفي بعض الحالات، عندما يعفي الدائن المدين من التزام مثلاً، فإنه قد يحدث نقص في القيمة الدفترية للالتزام الذي سبق إثباته. في هذه الحالة، قد تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلاً من إثبات أصل نتيجة التحويل.

79. تحقق الجهة السيطرة على الموارد المحوّلة إما عند تحويل الموارد إلى الجهة أو عندما يكون لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في مطالبة الجهة المحوّلة. وتصبح العديد من ترتيبات تحويل الموارد ملزمة لجميع الأطراف قبل القيام بتحويل الموارد فعلياً. مع ذلك، فقد تتعهد الجهة أحياناً بتحويل الموارد ولكنها تفشل في القيام بذلك. وبالتالي، فقط عندما (أ) يكون حق المطالبة قابل للإنفاذ و(ب) تقدّر الجهة أنه من المحتمل أن يحدث تدفق داخل للموارد، عندها تُثبَت الأصول والالتزامات و/أو الإيراد. وحتى ذلك الوقت، فإن الجهة لا تستطيع منع أو تنظيم وصول الأطراف الثالثة إلى منافع الموارد المقترح تحويلها.

80. لا تؤدي تحويلات الموارد التي ينطبق عليها تعريف المساهمات من الملاك إلى نشوء إيراد. حيث إن الاتفاقيات (أ) التي تنص على أحقية الجهة المقدمة للموارد في توزيعات منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة خلال عمر الجهة المحوّل إليها أو توزيع أي فائض في الأصول عن الالتزامات في حال تصفية الجهة المحوّل إليها، أو (ب) التي تنص على أن الجهة التي تقدم الموارد تستحوذ حصة مالية في الجهة المحوّل إليها بحيث يمكن بيعها أو مبادلتها أو تحويلها أو استردادها، هي في جوهرها اتفاقيات لتقديم مساهمات من الملاك.

81. ينطبق على التحويلات تعريف المعاملات غير التبادلية لأن الجهة المحوّلة تزود الجهة المحوّل إليها بالموارد دون أن تدفع الجهة المحوّل إليها قيمة مساوية تقريباً بالمقابل. وإذا نصت اتفاقية ما على أن تدفع الجهة المحوّل إليها قيمة مساوية تقريبا بالمقابل، فإن الاتفاقية ليست اتفاقية تحويل بل هي عقد لمعاملة تبادلية يجب المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 9.

82. تحلل الجهة جميع الأحكام المفروضة المشمولة في اتفاقيات التحويل لتحديد ما إذا كانت تتكبد التزاماً عند قبولها للموارد المحوّلة.

قياس الأصول المحوّلة

83. كما تقتضي الفقرة 42، تُقاس الأصول المحوّلة بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. وتضع الجهات سياسات محاسبية لإثبات الأصول وقياسها تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام. وكما بُين سابقاً، يجب قياس المخزون أو العقارات والآلات والمعدات أو العقارات الاستثمارية المقتناة من خلال معاملات غير تبادلية أولياً بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 16 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45. ويجب كذلك قياس الأدوات المالية، بما في ذلك النقد والتحويلات مستحقة الاستلام التي ينطبق عليها تعريف الأداة المالية، وقياس الأصول الأخرى، بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء وفقاً للفقرة 42 والسياسة المحاسبية التي تنطبق.

الإعفاء من الديون وتحمل الالتزامات

84. يتنازل المقرضون أحياناً عن حقهم في تحصيل دين واجب الأداء على إحدى جهات القطاع العام، مما ينتج عنه فعلياً إلغاء الدين. فعلى سبيل المثال، قد تلغي حكومة وطنية قرضاً واجب الأداء على حكومة محلية. في مثل هذه الحالات، تثبت الحكومة المحلية زيادة في صافي الأصول نظراً لإلغاء التزام سبق إثباته.

85. تثبت الجهات إيراداً فيما يتعلق بالإعفاء من الدين عندما يكون الدين السابق لم يعد ينطبق عليه تعريف الالتزام أو لم يعد مستوفياً لضوابط الإثبات على أنه التزام، شريطة ألا ينطبق على الإعفاء من الدين تعريف المساهمات من الملاك.

86. عندما تعفي جهة مسيطرة جهة مملوكة بالكامل ومسيطَراً عليها من دين مستحق عليها، أو تتحمل التزاماتها، فإنه يجوز اعتبار المعاملة مساهمة من الملاك كما هو موضح في الفقرتين 37-38.

87. يُقاسُ الإيراد الناتج من الإعفاء من الديون بالقيمة الدفترية للدين المعفى منه.

الغرامات

88. الغرامات هي عبارة عن منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مستلَمة أو مستحقة الاستلام من قبل جهة قطاع عام من فرد أو كيان آخر كما هو محدد من قبل محكمة أو جهة إنفاذ نظام أخرى نتيجة لقيام الفرد أو الكيان الآخر بمخالفة متطلبات الأنظمة أو اللوائح. وفي بعض الدول يكون مسؤولي إنفاذ النظام قادرين على فرض غرامات على الأفراد الذين قاموا بمخالفة النظام. وفي هذه الحالات، سيكون عادة لدى الفرد خيار إما بدفع الغرامة أو الذهاب إلى المحكمة للدفاع عن قضيته. وعندما يتوصل المدعى عليه إلى اتفاق مع المدعي العام يتضمن دفع جزاء بدلاً من محاكمته، تُثبَت الدفعة على أنها غرامة.

89. تتطلب الغرامات عادة من كيان تحويل مبلغ نقدي محدد إلى الحكومة ولا تفرض على الحكومة أي واجبات قد تُثبت على أنها التزام. وبذلك تُثبَت الغرامات على أنها إيراد عندما ينطبق على المبلغ مستحق الاستلام تعريف الأصل ويستوفي ضوابط الإثبات على أنه أصل حسبما هي موضحة في الفقرة 31. وكما هو مبين في الفقرة 12، عندما تقوم الجهة بتحصيل الغرامات بصفتها وكيلاً، لا تُعَدُّ الغرامات التي تحصلها إيرادات تخص الجهة المحصلة لهذه الغرامات. وتُقاس الأصول الناتجة من الغرامات بأفضل تقدير للتدفق الداخل للموارد إلى الجهة.

الوصايا

90. إن الوصية هي تحويل يتم القيام به وفق النصوص الواردة في وصية الشخص المتوفى. ويقع الحدث السابق الذي يؤدي إلى سيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للموصى به عندما يكون لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في المطالبة بالموصى به، مثلاً عند وفاة الموصي أو صدور قرار صحة الوصية، اعتمادا على أنظمة الدولة.

91. تُثْبَت الوصايا التي ينطبق عليها تعريف الأصل على أنها أصول وإيرادات عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة وعندما يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بموثوقية. وقد يشكل تحديد احتمال حدوث تدفق داخل لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة معضلة في حال انقضاء فترة من الزمن

بين وفاة الموصي واستلام الجهة لأي أصول. وستحتاج الجهة إلى تحديد ما إذا كانت تركة الشخص المتوفى كافية للوفاء بجميع المطالبات التي على التركة وتلبية جميع الوصايا. وفي حال وجود نزاع على الوصية، فإن ذلك يؤثر أيضاً على احتمال تدفق الأصول إلى الجهة.

92. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول الموصى بها بالأسلوب ذاته التي تحدد فيها القيمة العادلة للهبات والتبرعات كما هو موضح في الفقرة 97. وفي الدول التي تخضع فيها تركة المتوفى للضريبة، قد تكون السلطة الضريبية حددت مسبقاً القيمة العادلة للأصل الذي سيؤول إلى الجهة، وقد يكون هذا المبلغ متاحاً للجهة. وتُقاس الوصايا بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.

الهبات والتبرعات بما في ذلك السلع العينية

93. تُعَدُّ الهبات والتبرعات تحويلاتٍ تطوعيةً للأصول بما في ذلك النقد أو الأصول النقدية الأخرى والسلع العينية والخدمات العينية التي تمنحها جهة لجهة أخرى وتخلو عادة من الأحكام المفروضة. وقد يكون المحوّل إما كياناً أو فرداً. وفيما يتعلق بالهبات والتبرعات على شكل نقد أو أصول نقدية أخرى وسلع عينية، يكون الحدث السابق الذي يؤدي إلى السيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة هو عادة استلام الهبة أو التبرع. وتتطرق الفقرات 98-103 أدناه إلى موضوع إثبات الهبات أو التبرعات على شكل خدمات عينية.

94. السلع العينية هي عبارة عن أصول ملموسة محولة إلى الجهة في معاملة غير تبادلية دون رسم ولكنها قد تخضع للأحكام المفروضة. وتتضمن المساعدات الخارجية المقدمة من قبل منظمات تطوير متعددة أو ثنائية الأطراف غالباً مكونًا من السلع العينية.

95. تُثبَت الهبات والتبرعات (باستثناء الخدمات العينية) على أنها أصول وإيرادات عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة وعندما يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بموثوقية. وفيما يتعلق بالهبات والتبرعات، يكون منح الهبة أو التبرع وتحويل الملكية النظامية متزامنين غالباً، وفي هذه الظروف لا يكون هناك شك بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية ستتدفق إلى الجهة.

96. تُثبَت السلع العينية على أنها أصول عندما تُستَلَم السلع أو يكون هناك ترتيب ملزم لاستلام السلع. وفي حال استلام السلع العينية دون شروط مقترنة بها، فإن الإيراد يُثْبَت فوراً. وفي حال فرض شروط معينة، يُثْبَت التزام، والذي يُخفَّض ويُثبَت الإيراد عند تحقيق الشروط.

97. عند الإثبات الأولي، فإن الهبات والتبرعات، مثل:

أ. المخزون، والعقارات الاستثمارية، والأصول غير الملموسة، والأدوات المالية، تُقاس بقيمها العادلة في تاريخ الاقتناء؛ و

ب. أصول العقارات والآلات والمعدات، تُقاس بتكلفتها المفترضة في تاريخ الاقتناء؛

ووفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية المستخدم لتحديد التكلفة المفترضة بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته

التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.

الخدمات العينية

98. **يجوز للجهة أن تُثبت الخدمات العينية على أنها إيراد وعلى أنها أصل، ولكنها غير مُطالبة بالقيام بذلك.**

99. إن الخدمات العينية هي عبارة عن خدمات يقدمها الأفراد لجهات القطاع العام في معاملة غير تبادلية. وينطبق على هذه الخدمات تعريف الأصل لأن الجهة تسيطر على مورد يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة. بالرغم من ذلك، تُستَهلَك هذه الأصول مباشرة، كما تُثبَت معاملة ذات قيمة مساوية لتعكس استهلاك هذه الخدمات العينية. فعلى سبيل المثال قد تثبت مدرسة حكومية تحصل على خدمات تطوعية من معاوني المعلمين، والتي يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية، بزيادة في الأصل والإيراد وهبوط في الأصل والمصروف. وفي العديد من الحالات ستثبت الجهة مصروفاً فيما يخص استهلاك الخدمات العينية. بالرغم من ذلك، فقد تُستخدم الخدمات العينية أيضاً لإنشاء أصل معين، وفي هذه الحالة يتضمن المبلغ المثبت فيما يتعلق بالخدمات العينية في تكلفة الأصل قيد الإنشاء.

100. قد تكون جهات القطاع العام هي جهات يُحول إليها خدمات عينية بموجب برامج تطوعية أو غير تطوعية يتم إدارتها للمصلحة العامة مثل:
أ. المساعدات الفنية من الحكومات أو المنظمات الدولية الأخرى؛ و
ب. قد يُطلب من الأشخاص المتهمين بارتكاب مخالفات أداء خدمة مجتمع لصالح جهة القطاع العام؛ و
ج. قد تحصل المستشفيات العامة على خدمات من المتطوعين؛ و
د. قد تحصل المدارس الحكومية على خدمات تطوعية من الآباء كمعاونين للمعلمين أو كأعضاء في مجلس الإدارة؛ و
هـ. قد تحصل الحكومات المحلية على خدمات إطفاء حريق من متطوعين.

101. لا ينطبق على بعض الخدمات العينية تعريف الأصل لأن الجهة لا تملك سيطرة كافية على الخدمات المقدمة. وفي ظروف أخرى، وقد تملك الجهة سيطرة على الخدمات العينية ولكنها قد تكون غير قادرة على قياسها بموثوقية، وبذلك فإنها تفشل في استيفاء ضوابط الإثبات على أنها أصل. بالرغم من ذلك، قد تكون الجهات قادرة على قياس القيمة العادلة لخدمات عينية معينة، مثل الخدمات العينية المهنية أو الخدمات العينية الأخرى التي تتوافر خلافًا لذلك بسهولة في السوق الوطنية أو الدولية. ولدى تحديد القيمة العادلة لأنواع الخدمات العينية الموضحة في الفقرة 100، قد تتوصل الجهة إلى أن قيمة الخدمات ليست ذات أهمية نسبية. وفي العديد من الأمثلة، تُقدم الخدمات العينية من قبل أشخاص مدربين بشكل ضعيف أو غير مدربين، وتختلف بشكل أساسي عن الخدمات التي تستحوذها الجهة في حال عدم توافر الخدمات العينية.

102. لا يقتضي هذا المعيار إثبات الخدمات العينية بسبب الشكوك العديدة التي تحيط بها، بما في ذلك القدرة على ممارسة السيطرة على الخدمات وقياس القيمة العادلة لهذه الخدمات. مع ذلك، تشجع الفقرة 108 على الإفصاح عن طبيعة ونوع الخدمات العينية المستلمة خلال فترة

القوائم المالية. وكما هو حال جميع الإفصاحات، تكون الإفصاحات المتعلقة بالخدمات العينية فقط في حال كانت ذات أهمية نسبية. وبالنسبة لبعض جهات القطاع العام، تُعَدُّ الخدمات التي يقدمها المتطوعون غير ذات أهمية نسبية من حيث مقدارها ولكنها قد تكون ذات أهمية نسبية بحكم طبيعتها.

103. لدى وضع سياسة محاسبية تتناول فئة من فئات الخدمات العينية، تُؤخذ في الحسبان عوامل مختلفة، بما في ذلك آثار الخدمات العينية على المركز المالي للجهة وأدائها وتدفقاتها النقدية. وقد يؤثر مدى اعتماد الجهة على فئة معينة من الخدمات العينية من أجل تحقيق أهدافها على السياسة المحاسبية التي تضعها الجهة لإثبات الأصول. فعلى سبيل المثال قد تميل جهة تعتمد على فئة معينة من الخدمات العينية من أجل تحقيق أهدافها إلى إثبات الخدمات العينية التي ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. وعند تحديد ما إذا كان يجب إثبات فئة معينة من الخدمات العينية، فإنه يُنظر أيضاً إلى ممارسات الجهات المماثلة التي تعمل في بيئة مماثلة.

التعهدات

104. التعهدات هي عبارة عن وعود غير قابلة للإنفاذ بتحويل أصول إلى جهة معينة. ولا ينطبق على التعهدات تعريف الأصل لأن الجهة المحوّل إليها لا تستطيع التحكم في وصول الجهة المحوّلة إلى المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها البند المتعهد به. ولا تثبت الجهات البنود المتعهد بها على أنها أصول أو إيرادات. وإذا حُوِّلَ البند المتعهد به لاحقا إلى الجهة المحوّل إليها، يُثبَت كهبة أو تبرع وفقاً للفقرات 93-97 أعلاه. وقد تستدعي التعهدات الإفصاح عنها على أنها أصول محتملة بموجب متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 19.

التحويلات المستلمة مقدماً

105. عندما تستلم الجهة موارد قبل أن يصبح ترتيب التحويل ملزماً، يتم إثبات الموارد على أنها أصول عندما ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. كما تثبت الجهة أيضاً التزاماً بقيمة الموارد التي تم الحصول عليها مقدماً إذا لم يكن ترتيب التحويل ملزماً. ولا تختلف التحويلات التي تُستلم مقدماً بشكل أساسي عن المقبوضات الأخرى المستلمة مقدماً، وبذلك يثبت التزام إلى أن يقع الحدث الذي يجعل ترتيب التحويل ملزماً ويتم الوفاء بجميع الشروط الأخرى بموجب الاتفاقية. وعندما يقع ذلك الحدث ويتم الوفاء بجميع الشروط الأخرى بموجب الاتفاقية، يتم تسوية الالتزام وإثبات الإيراد.

القروض الميسرة

105أ. القروض الميسرة هي قروض تتلقاها الجهة بأسعار أقل من أسعار السوق. ويُعَدُّ الجزء من القرض الواجب تسديده، مع أي دفعات فائدة، معاملة تبادلية وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. وتنظر الجهة فيما إذا كان أي فرق بين سعر المعاملة (متحصلات القرض) والقيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41) هو إيراد غير تبادلي يتعين المحاسبة عنه وفقاً لهذا المعيار.

105ب. عندما تحدد الجهة أن الفرق بين سعر المعاملة (متحصلات القرض) والقيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي هو إيراد غير تبادلي، تثبت الجهة الفرق على أنه إيراد، إلا إذا كان واجب

حالي موجوداً، على سبيل المثال عندما ينتج واجب حالي من شروط محددة مفروضة من قبل الجهة المحولة على الأصول المحوّلة. وفي حال وجود واجب حالي، فإنه يُثبَت على أنه التزام. وبالقدر الذي تفي به الجهة بالواجب الحالي، يُخفَّض الالتزام ويُثبت مبلغ مساوٍ على أنه إيراد.

الإفصاح

106. يجب أن تفصح الجهة إما في صلب القوائم المالية أو في إيضاحاتها عما يلي:
أ. مبلغ الإيراد من المعاملات غير التبادلية المثبت خلال الفترة حسب فئات رئيسة تبين بشكل منفصل ما يلي:
(1) الضرائب، مبينة الفئات الرئيسة للضرائب بشكل منفصل؛ و
(2) التحويلات، مبينة الفئات الرئيسة لإيراد التحويل بشكل منفصل.
ب. مبلغ الذمم المدينة المثبت فيما يتعلق بالإيراد غير التبادلي؛ و
ج. مبلغ الالتزام المثبت فيما يتعلق بالأصول المحوّلة الخاضعة لشروط معينة؛ و
ج(أ). مبلغ الالتزام المثبت فيما يخص القروض الميسرة التي تخضع للشروط المفروضة على الأصول المحوّلة؛ و
د. مبلغ الأصول المثبتة الخاضعة لقيود وطبيعة تلك القيود؛ و
هـ. وجود أي مقبوضات مستلمة مقدماً تتعلق بمعاملات غير تبادلية، ومبالغ هذه المقبوضات؛ و
و. مبلغ أي التزامات معفاة.

107. يجب أن تفصح الجهة في إيضاحات القوائم المالية ذات الغرض العام عما يلي:
أ. السياسات المحاسبية المطبقة في إثبات الإيراد من المعاملات غير التبادلية؛ و
ب. الأساس المستخدم لقياس القيمة العادلة للموارد المتدفقة الداخلة وذلك للفئات الرئيسة من الإيراد من معاملات غير تبادلية؛ و
ج. معلومات حول طبيعة الضريبة فيما يتعلق بالفئات الرئيسة للإيراد الضريبي الذي لا تستطيع الجهة قياسه بموثوقية خلال الفترة التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة؛ و
د. طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للوصايا والهبات والتبرعات مبينة بشكل منفصل الفئات الرئيسة للسلع العينية المستلمة.

108. تُشجَّع الجهات على الإفصاح عن طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للخدمات العينية المستلمة، بما في ذلك الفئات غير المثبتة. وسيحدد مدى اعتماد الجهة على فئة معينة من الخدمات العينية الإفصاحات التي تقوم بها فيما يتعلق بتلك الفئة.

109. تساعد الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 106 و107 الجهة المعدّة للقوائم المالية في تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية كما هو موضح في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، والتي تتمثل في تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وإظهار مستوى مساءلة الجهة عن الموارد التي عهد لها بها.

110. يساعد الإفصاح عن الفئات الرئيسة للإيراد المستخدمين في إصدار أحكام مبنية على معرفة حول تعرض الجهة لتدفقات إيراد معينة.

111. تفرض الشروط والقيود حدوداً على استخدام الأصول، الأمر الذي يؤثر على عمليات الجهة. ويساعد الإفصاح عن (أ) مبلغ الالتزامات المثبت نتيجة للشروط (ب) ومبلغ الأصول الخاضعة للقيود المستخدمة في إصدار أحكام حول قدرة الجهة على استخدام أصولها وفق اختيارها.

تُشجَّع الجهات على تفصيل المعلومات التي تقتضي الفقرة 106 (ج) الإفصاح عنها حسب الفئات.

112. تقتضي الفقرة 106(هـ) من الجهات الإفصاح عن وجود مقبوضات مستلمة مقدماً فيما يتعلق بالمعاملات غير التبادلية. وتنطوي هذه الالتزامات على مخاطرة تتمثل في أن تضطر الجهة إلى التضحية بالمنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة في حال عدم وقوع الحدث الخاضع للضريبة أو في حال لم يصبح ترتيب التحويل ملزما. ويساعد الإفصاح عن المقبوضات المستلمة مقدماً المستخدمين في إصدار أحكام حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.

113. كما هو مبين في الفقرة 68، ستكون الجهة قادرة في العديد من الحالات على قياس الأصول والإيراد الناتج من المعاملات الضريبية بموثوقية باستخدام النماذج الإحصائية مثلا. مع ذلك، قد تكون هناك ظروف استثنائية تكون فيها الجهة غير قادرة على قياس الأصول والإيرادات الناتجة بموثوقية إلى أن تنقضي فترة واحدة أو أكثر من فترات القوائم المالية منذ وقوع الحدث الخاضع للضريبة. وفي هذه الحالات، تقوم الجهة بإفصاحات عن طبيعة الفئات الرئيسة للضرائب التي لا يمكن قياسها بموثوقية، وبالتالي تُثبَت خلال فترة القوائم المالية التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة. وتساعد هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مستنيرة حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.

114. تتطلب الفقرة 107 (د) من الجهات القيام بإفصاحات حول طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للهبات والتبرعات والوصايا التي حصلت عليها. وتُستَلَم التدفقات الداخلة للموارد حسب تقدير الجهة المحوّلة التي تعرض الجهة لمخاطرة احتمال تغير مصادر هذه الموارد بشكل مهم في فترات مستقبلية. وتساعد مثل هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مستنيرة حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.

115. عندما ينطبق على الخدمات العينية تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل، يجوز أن تختار الجهات إثبات هذه الخدمات العينية وقياسها بقيمتها العادلة. وتشجع الفقرة 108 الجهة على القيام بإفصاحات حول طبيعة ونوع جميع الخدمات العينية المستلمة سواء ثُبِتَتْ أم لا. وقد تساعد مثل هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مبنية على (أ) معرفة مدى مساهمة هذه الخدمات في تحقيق أهداف الجهة خلال فترة القوائم المالية و(ب) اعتماد الجهة على هذه الخدمات من أجل تحقيق أهدافها في المستقبل.

أحكام انتقالية

116. [حذفت].

117. [حذفت].

118. [حذفت].

119. [حذفت].

120. [حذفت].

121. [حذفت].

122. [حذفت].

123. [حذفت].

تاريخ السريان

124. يجب على الجهة أن تُطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترات تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تُفصح عن تلك الحقيقة.

124أ.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124ب.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124ج.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124د.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124هـ.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124و.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124j.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].

124ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 13 و42 و43 و83 و97 وأضاف الفقرة 43أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

124ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرة 42. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

125. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).

وبهدف اقتراح معيار الإيراد من المعاملات غير التبادلية الملائم أجريت دراسة لمعيار الإيراد من المعاملات غير التبادلية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022). وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي للإيراد من المعاملات غير التبادلية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 23 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدْخِلَت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 23 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعِدَّ استبيان إلكتروني ووُزِّعَ على عدد 189 جهة، (استُلِمَت إجابات 154 جهة) كما تم رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 29% من الجهات تحصل على هبات أو تبرعات ضمن نشاطها الاعتيادي. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل تقوم الجهة بتحصيل إيرادات وتحتفظ بها وتستخدم لدعم ميزانيتها ولا تحول لوزارة المالية؟	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	4	10
هل تقوم الجهة بتحويل إيراداتها لوزارة المالية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل تحصل الجهة على هبات أو تبرعات ضمن نشاطها الاعتيادي؟	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	10	4

ويُعد موضوع المعيار من موضوعات المعايير العالية الأهمية والواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة القطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	6	قطاع التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	7	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث

3	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	8	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
4	قطاع التعليم	وزارة التعليم -قطاع التعليم العالي	9	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
5	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود	10	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (3) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
استبدلت عبارة (من قبل الجهة المستلمة) بعبارة (من قبل الجهة المحولة) ليستقيم المعنى.	105ب. عندما تحدد الجهة أن الفرق بين سعر المعاملة (متحصلات القرض) والقيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي هو إيراد غير تبادلي، تثبت الجهة الفرق على أنه إيراد، إلا إذا كان واجب حالي موجوداً، على سبيل المثال عندما ينتج واجب حالي من شروط محددة مفروضة من قبل الجهة المحولة على الأصول المحوّلة. وفي حال وجود واجب حالي، فإنه يُثبَت على أنه التزام. ومع وفاء الجهة بالواجب الحالي، يُخفَّض الالتزام ويُثبت مبلغ مساوٍ على أنه إيراد.	105B. Where an entity determines that the difference between the transaction price (loan proceeds) and the fair value of the loan on initial recognition is non-exchange revenue, an entity recognizes the difference as revenue, except if a present obligation exists, e.g., where specific conditions imposed on the transferred assets by the recipient result in a present obligation. Where a present obligation exists, it is recognized as a liability. As the entity satisfies the present obligation, the liability is reduced and an equal amount of revenue is recognized.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**124أ.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].**	124A.IPSAS 28 amended paragraph 37. An entity shall apply the amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 28 for a period beginning before January 1, 2013, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**124ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].**	124B.IPSAS 29 amended paragraphs 5, 10, 87, and 106, and inserted paragraphs 105A and 105B. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 29 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	124ج.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124C. Paragraphs 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123 and 125 were amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	124د.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124D.Paragraphs 3 and 4 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	124هـ.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124E. Paragraphs 1, 2 and 6 were amended by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	153. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	153. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	124و.[**حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23**].	124F. Paragraphs 43, 105A was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	124j.[**حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23**].	124G. Paragraph 2 was amended by IPSAS 42, Social Benefits, issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	124ح. **عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 13 و42 و43 و83 و97 وأضاف الفقرة 43أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.**	124H. Paragraphs 13, 42, 43, 83, and 97 were amended, and paragraph 43A was added by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	124ط. **عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرة 42. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح**	124I. Paragraph 42 was amended by IPSAS 46, *Measurement*, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1,

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
	عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 فى الوقت نفسه.	2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to prescribe requirements for the financial reporting of revenue arising from non-exchange transactions, other than non-exchange transactions that give rise to a public sector combination. This Standard deals with issues that need to be considered in recognizing and measuring revenue from non-exchange transactions, including the identification of contributions from owners.	1. الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات التقرير المالي عن الإيراد الناتج عن المعاملات غير التبادلية، بخلاف المعاملات غير التبادلية التي تؤدي إلى تجميع عمليات في القطاع العام. ويتناول هذا المعيار المسائل التي يجب أخذها في الحسبان عند إثبات وقياس الإيراد من المعاملات غير التبادلية، بما في ذلك تحديد المساهمات من الملاك.	لا	
Scope	النطاق		
2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for revenue from non-exchange transactions. This Standard does not apply to: a. A public sector combination that is a non-exchange transaction; and b. Contributions to social benefit schemes that are accounted for in accordance with paragraphs 26–31 of IPSAS 42, *Social Benefits* (the insurance approach).	2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض قوائم مالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد من المعاملات غير التبادلية. ولا ينطبق هذا المعيار على: أ. تجميع العمليات في القطاع العام الذي يُعَدُّ معاملة غير تبادلية؛ و ب. المساهمات في خطط المنافع الاجتماعية التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرات 26-31 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية* (منهج التأمين).	لا	
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
5. This Standard addresses revenue arising from non-exchange transactions. Revenue arising from	5. يتناول هذا المعيار الإيراد الناشئ عن المعاملات غير التبادلية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد*	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		من المعاملات التبادلية الإيراد الناتج من المعاملات التبادلية. وبالرغم من أن الإيرادات التي تحصل عليها جهات القطاع العام تنتج من معاملات تبادلية وغير تبادلية، فإن معظم إيرادات الحكومة وجهات القطاع العام الأخرى تأتى عادة من معاملات غير تبادلية مثل: أ. الضرائب؛ و ب. التحويلات (سواء نقدية أو غير نقدية)، بما في ذلك المنح والإعفاء من الديون والغرامات والتركات والهبات والتبرعات والسلع والخدمات العينية، ومقدار الانخفاض في فوائد القروض الميسرة عن سعر الفائدة في السوق.	exchange transactions is addressed in IPSAS 9, *Revenue from Exchange Transactions*. While revenues received by public sector entities arise from both exchange and non-exchange transactions, the majority of revenue of governments and other public sector entities is typically derived from non-exchange transactions, such as: a. Taxes; and b. Transfers (whether cash or noncash), including grants, debt forgiveness, fines, bequests, gifts, donations, goods and services in-kind, and the off-market portion of concessionary loans received.
لا		6. يجوز للحكومة أن تعيد تنظيم القطاع العام، من خلال دمج بعض جهات القطاع العام، وتقسيم جهات أخرى إلى جهتين منفصلتين أو أكثر. ويحدث تجميع العمليات في القطاع العام عند دمج عمليتين أو أكثر لتشكيل جهة واحدة معدة للقوائم المالية. وعادة لا تنطوي عملية إعادة الهيكلة هذه على شراء جهة لعملية أو لجهة أخرى، ولكن قد ينتج عنها قيام جهة جديدة أو جهة قائمة بالاستحواذ على جميع أصول والتزامات عملية أو جهة أخرى. ويجب المحاسبة عن تجميع العمليات في القطاع العام وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*.	6. Governments may reorganize the public sector, merging some public sector entities, and dividing other entities into two or more separate entities. A public sector combination occurs when two or more operations are brought together to form one reporting entity. These restructurings do not ordinarily involve one entity purchasing another operation or entity, but may result in a new or existing entity acquiring all the assets and liabilities of another operation or entity. Public sector combinations shall be accounted for in accordance with IPSAS 40, *Public Sector Combinations*.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Definitions	تعريفات		
7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: Conditions on transferred assets are stipulations that specify that the future economic benefits or service potential embodied in the asset is required to be consumed by the recipient as specified or future economic benefits or service potential must be returned to the transferor. Control of an asset arises when the entity can use or otherwise benefit from the asset in pursuit of its objectives, and can exclude or otherwise regulate the access of others to that benefit. Expenses paid through the tax system are amounts that are available to beneficiaries regardless of whether or not they pay taxes. Fines are economic benefits or service potential received or receivable by public sector entities, as determined by a court or other law enforcement body, as a consequence of the breach of laws or regulations. Restrictions on transferred assets are stipulations that limit or direct the purposes for which a transferred asset may be used, but do not specify that future economic benefits or service potential is required to be returned to the transferor if not deployed as specified.	7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة هي أحكام مفروضة تنص على أنه يجب استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل من قبل الجهة المحوّل إليها كما هو محدد أو أنه سيتوجب إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة. السيطرة على الأصل تنشأ السيطرة عندما يكون بإمكان الجهة استخدام أو الانتفاع بطريقة ما من الأصل في سبيل تحقيق أهدافها، وأن تمنع أو تنظم بطريقة أخرى إمكانية وصول الآخرين إلى تلك المنفعة. المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي هي المبالغ المتاحة للمستفيدين بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون ضرائب أم لا. الغرامات هي منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مستلمة أو مستحقة الاستلام من قبل جهات القطاع العام، والتي تُحدِّدُها محكمة أو جهة إنفاذ نظام أخرى كنتيجة لمخالفة أنظمة أو لوائح. القيود المفروضة على الأصول المحوّلة هي أحكام مفروضة تحد من أو توجه تحديد الأغراض التي قد يستخدم فيها الأصل المحوّل، ولكنها لا تنص على إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال عدم استخدام الأصل في الغرض المحدد له. الأحكام المفروضة على الأصول المحوّلة هي شروط	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Stipulations on transferred assets are terms in laws or regulation, or a binding arrangement, imposed upon the use of a transferred asset by entities external to the reporting entity. Tax expenditures are preferential provisions of the tax law that provide certain taxpayers with concessions that are not available to others. The taxable event is the event that the government, legislature, or other authority has determined will be subject to taxation. Taxes are economic benefits or service potential compulsorily paid or payable to public sector entities, in accordance with laws and/or regulations, established to provide revenue to the government. Taxes do not include fines or other penalties imposed for breaches of the law. Transfers are inflows of future economic benefits or service potential from non-exchange transactions, other than taxes. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.	منصوص عليها في الأنظمة أو اللوائح، أو في ترتيب ملزم، مفروضة على استخدام أصل محول من قبل جهات تقع خارج نطاق الجهة المعدّة للقوائم المالية. النفقات الضريبية هي أحكام تفضيلية في النظام الضريبي تمنح مكلفين معينين امتيازات غير متاحة للآخرين. الحدث الخاضع للضريبة هو الحدث الذي تحدد الحكومة أو المشرع أو سلطة أخرى خضوعه للضريبة. الضرائب هي المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المؤداة أو المستحقة الدفع بشكل إجباري لجهات القطاع العام وفقاً للأنظمة و/أو اللوائح، وُضعت لتزويد الحكومة بإيراد. ولا تتضمن الضرائب الغرامات أو الجزاءات الأخرى المفروضة بسبب مخالفة النظام. التحويلات هي تدفقات داخلة لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من معاملات غير تبادلية بخلاف الضرائب. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
Non-Exchange Transactions	المعاملات غير التبادلية		
8. In some transactions, it is clear that there is an exchange of approximately equal value. These are	8. في بعض المعاملات يكون من الواضح أن هناك تبادلاً لقيمة مساوية تقريباً. هذه المعاملات تبادلية وتتناولها معايير محاسبة للقطاع العام أأخرى.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
exchange transactions and are addressed in other IPSASs.			
9. In other transactions, an entity will receive resources and provide no or nominal consideration directly in return. These are clearly non-exchange transactions and are addressed in this Standard. For example, taxpayers pay taxes because the tax law mandates the payment of those taxes. While the taxing government will provide a variety of public services to taxpayers, it does not do so in consideration for the payment of taxes.	9. في معاملات أخرى سوف تحصل الجهة على موارد بدون عوض أو لقاء عوض رمزي. ومن الواضح أن هذه المعاملات هي معاملات غير تبادلية ويتم تناولها هذا المعيار. على سبيل المثال، يدفع المكلّفون ضرائب لأن نظام الضريبة يقضي بدفع تلك الضرائب. وعلى حين أن الحكومة التي تفرض الضرائب تقدم للمكلّفين مجموعة متنوعة من الخدمات العامة، فإنها لا تقوم بذلك على أنه عوض لدفع الضرائب.	لا	
10. There is a further group of non-exchange transactions where the entity may provide some consideration directly in return for the resources received, but that consideration does not approximate the fair value of the resources received. In these cases, the entity determines whether there is a combination of exchange and non-exchange transactions, each component of which is recognized separately. For example, an entity receives CU6 million funding from a multi-lateral development agency. The agreement stipulates that the entity must repay CU5 million of the funding received over a period of 10 years, at 5% interest when the market rate for a similar loan is 11%. The entity has effectively received a	10. هناك مجموعة أخرى من المعاملات غير التبادلية حيث قد تقوم الجهة بتقديم عوض بشكل مباشر مقابل الموارد التي تم الحصول عليها، إلا أن ذلك العوض لا يقارب القيمة العادلة للموارد المستلمة. وفي هذه الحالات، تحدد الجهة ما إذا كان الترتيب يجمع بين معاملات التبادلية وغير التبادلية، ويتم إثبات كل مكون منهما بشكل منفصل. على سبيل المثال، تتلقى الجهة 6 ملايين ريال سعودي كتمويل من وكالة تطوير متعددة الأطراف. وتنص الاتفاقية على أنه يجب على الجهة أن تسدد 5 ملايين ريال سعودي من التمويل المستلم على مدى 10 سنوات بسعر فائدة 5% في حين أن سعر الفائدة في السوق لقرض مماثل هو 11%. من الناحية الفعلية، فإن الجهة استلمت منحة قدرها مليون ريال سعودي (6 ملايين ريال سعودي مطروحاً منها 5 ملايين ريال سعودي يجب تسديدها)، وأبرمت قرضاً ميسراً قيمته	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
CU1 million grant (CU6 million received less CU5 million to be repaid) and entered into CU5 million concessionary loan which attracts interest at 6% below the market interest rate for a similar loan. The CU1 million grant received, as well as the off-market portion of the interest payments in terms of the agreement, are non-exchange transactions. The contractual capital and interest payments over the period of the loan are exchange transactions.	5 ملايين ريال سعودي والذي يحمل فائدة تقل عن سعر الفائدة في السوق لقرض مماثل بنسبة 6%. ويعد كل من مبلغ المنحة المستلم (مليون ريال سعودي) وكذلك المبالغ التي تنخفض بها دفعات الفائدة التعاقدية عن سعر الفائدة في السوق، معاملات غير تبادلية. وتعد دفعات أقساط أصل القرض التعاقدية ودفعات الفائدة التعاقدية على مدى فترة القرض هي معاملات تبادلية.		
11. There are also additional transactions where it is not immediately clear whether they are exchange or non-exchange transactions. In these cases, an examination of the substance of the transaction will determine if they are exchange or non-exchange transactions. For example, the sale of goods is normally classified as an exchange transaction. If, however, the transaction is conducted at a subsidized price, that is, a price that is not approximately equal to the fair value of the goods sold, that transaction falls within the definition of a non-exchange transaction. In determining whether the substance of a transaction is that of a non-exchange or an exchange transaction, professional judgment is exercised. In addition, entities may receive trade discounts, quantity discounts, or other reductions	11. هناك أيضاً معاملات إضافية لا يتضح فوراً ما إذا كانت معاملات تبادلية أم غير تبادلية. وفي هذه الحالات، فإن فحص جوهر المعاملة سيحدد ما إذا كانت معاملات تبادلية أم غير تبادلية. على سبيل المثال، يصنف بيع السلع عادة على أنها معاملات تبادلية. مع ذلك، إذا تم القيام بالمعاملة بسعر مدعم، أي بسعر غير مساوٍ تقريباً للقيمة العادلة للسلع المباعة، فإن هذه المعاملة تقع ضمن تعريف المعاملة غير التبادلية. ولتحديد ما إذا كانت المعاملة في جوهرها هي معاملة تبادلية أو غير تبادلية، فإنه تتم ممارسة الحكم المهني. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحصل الجهات على خصومات تجارية أو خصومات على الكمية أو تخفيضات أخرى على السعر المعلن للأصول وذلك لأسباب مختلفة. وهذه التخفيضات على الأسعار لا تعني بالضرورة أن المعاملة هي معاملة غير تبادلية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
in the quoted price of assets for a variety of reasons. These reductions in price do not necessarily mean that the transaction is a non-exchange transaction.			
Revenue	**الإيراد**		
12. Revenue comprises gross inflows of economic benefits or service potential received and receivable by the reporting entity, which represents an increase in net assets/equity, other than increases relating to contributions from owners. Amounts collected as an agent of the government or another government organization or other third parties will not give rise to an increase in net assets or revenue of the agent. This is because the agent entity cannot control the use of, or otherwise benefit from, the collected assets in the pursuit of its objectives.	12. يشمل الإيراد إجمالي التدفقات الداخلة للمنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المستلمة أو مستحقة الاستلام من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية، والتي تمثل زيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية، بخلاف تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات الملاك. أما المبالغ التي تحصلها الجهة بصفتها وكيلاً عن الحكومة أو جهة حكومية أخرى أو أطراف ثالثة أخرى فإنه لن ينتج عنها زيادة في صافي أصول الوكيل أو إيراده. ويعود ذلك إلى أن الجهة التي تتصرف كوكيل لا تستطيع السيطرة على استخدام الأصول المحصلة أو الانتفاع بها في سبيل تحقيق أهدافها.	لا	
13. Where an entity incurs some cost in relation to revenue arising from a non-exchange transaction, the revenue is the gross inflow of future economic benefits or service potential, and any outflow of resources is recognized as a cost of the transaction. For example, if a reporting entity is required to pay delivery and installation costs in relation to the transfer of an item of plant to it from another entity, those costs are recognized separately from revenue arising from the transfer	13. حين تتكبد الجهة بعض التكاليف التي تتعلق بالإيراد الناتج عن معاملة غير تبادلية، يكون الإيراد هو إجمالي التدفق الداخل للمنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة، ويُثْبَت أي تدفق خارج للموارد كتكلفة للمعاملة. على سبيل المثال، إذا تعين على الجهة المعدّة للقوائم المالية دفع تكاليف الاستلام والتركيب المتعلقة ببند من بنود الآلات والمحوّلة إليها من جهة أخرى، فإن تلك التكاليف تُثْبَت بشكل منفصل عن الإيراد الناتج من تحويل هذا البند. تُضمن تكاليف التوصيل والتركيب في المبلغ المثبَت على أنه أصل وفقًا لمعيار المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
of the item of plant. Delivery and installation costs are included in the amount recognized as an asset, in accordance with IPSAS 45, *Property, Plant, and Equipment*.	للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*.		
Stipulations	**الأحكام المفروضة**		
14. Assets may be transferred with the expectation and/or understanding that they will be used in a particular way and, therefore, that the recipient entity will act or perform in a particular way. Where laws, regulations, or binding arrangements with external parties impose terms on the use of transferred assets by the recipient, these terms are stipulations, as defined in this Standard. A key feature of stipulations, as defined in this Standard, is that an entity cannot impose a stipulation on itself, whether directly or through an entity that it controls.	14. قد يتم تحويل الأصول بموجب توقع و/أو تفاهم أنها ستستخدم بطريقة معينة، وبالتالي فإن الجهة المحوّل إليها سوف تتصرف أو تؤدي العمل بطريقة معينة بناء على ذلك. وعندما تفرض الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة مع الأطراف الخارجية شروطاً على استخدام الأصول المحوّلة من قبل الجهة المحوّل إليها، فكما هو محدد في هذا المعيار تكون هذه الشروط عبارة عن أحكام مفروضة. وكما هو محدد في هذا المعيار، فإن إحدى الخصائص الرئيسة للأحكام المفروضة، هي أن الجهة لا تستطيع فرض أحكامٍ على نفسها، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو من خلال جهة تسيطر عليها.	لا	
15. Stipulations relating to a transferred asset may be either conditions or restrictions. While conditions and restrictions may require an entity to use or consume the future economic benefits or service potential embodied in an asset for a particular purpose (performance obligation) on initial recognition, only conditions require that future economic benefits or service potential be returned to the transferor in the event that the stipulation is breached (return obligation).	15. قد تكون الأحكام المفروضة المتعلقة بأصل محول إما شروطاً أو قيوداً. وفي حين أن الشروط والقيود قد تتطلب من الجهة استخدام أو استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل لغرض معين (واجب الأداء) عند الإثبات الأولي، فإن الشروط فقط تتطلب إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال مخالفة ذلك الحكم المفروض (واجب الإرجاع).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
16. Stipulations are enforceable through legal or administrative processes. If a term in laws or regulations or other binding arrangements is unenforceable, it is not a stipulation as defined by this Standard. Constructive obligations do not arise from stipulations. IPSAS 19, Provisions, *Contingent Liabilities and Contingent Assets*, establishes requirements for the recognition and measurement of constructive obligations.	16. تكون الأحكام قابلة للإنفاذ من خلال إجراءات نظامية أو إدارية. وإذا كان هناك حكم معين منصوص عليه في الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة الأخرى ولكنه غير قابل للإنفاذ، فإنه لا يُعَدُّ حكماً مفروضاً كما هو محدد في هذا المعيار. ولا تنشأ واجبات ضمنية من الأحكام المفروضة. وقد حدد معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة* متطلبات إثبات وقياس الواجبات الضمنية.	لا	
Conditions on Transferred Assets	**الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة**		
17. Conditions on transferred assets (hereafter referred to as conditions) require that the entity either consume the future economic benefits or service potential of the asset as specified, or return future economic benefits or service potential to the transferor in the event that the conditions are breached. Therefore, the recipient incurs a present obligation to transfer future economic benefits or service potential to third parties when it initially gains control of an asset subject to a condition. This is because the recipient is unable to avoid the outflow of resources, as it is required to consume the future economic benefits or service potential embodied in the transferred asset in the delivery of particular goods or services to third parties, or else to return to the transferor future economic	17. تتطلب الشروط المفروضة على الأصول المحوّلة (المشار إليها فيما بعد بالشروط) من الجهة إما أن تستهلك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل كما هو محدد لها، أو أن تقوم بإرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة في حال مخالفة الشروط. ومن ثَمَّ، تتكبد الجهة المحوّل إليها واجباً حاليًّا لتحويل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى أطراف ثالثة عندما تكتسب السيطرة على أصل يخضع لشرط معين. ويرجع ذلك إلى أن الجهة المحوّل إليها تكون غير قادرة على تجنب التدفق الخارج للموارد حيث يُطلب منها استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل المحوّل عند تقديم سلع أو خدمات معينة لأطراف ثالثة، أو يتعين عليها إرجاع المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى الجهة المحوّلة. ولذلك عندما تثبت الجهة المحوّل إليها أصلاً خاضعاً لشرط معين، فإنها تتكبد التزاماً أيضا.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
benefits or service potential. Therefore, when a recipient initially recognizes an asset that is subject to a condition, the recipient also incurs a liability.			
18. As an administrative convenience, a transferred asset, or other future economic benefits or service potential, may be effectively returned by deducting the amount to be returned from other assets due to be transferred for other purposes. The reporting entity will still recognize the gross amounts in its financial statements, that is, the entity will recognize a reduction in assets and liabilities for the return of the asset under the terms of the breached condition, and will reflect the recognition of assets, liabilities, and/or revenue for the new transfer.	18. وبغرض التسهيل من الناحية الإدارية، فإنه يمكن إرجاع أصل محول أو منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة أخرى فعليًّا بطرح المبلغ الذي قد سيُرْجَعُ من الأصول الأخرى التي ستُحوَّل لأغراض أخرى. وعلى الجهة المعدّة للقوائم المالية إثبات إجمالي المبالغ بقوائمها المالية، أي تثبت الجهة أي تخفيض في الأصول والالتزامات المتعلقة بإرجاع الأصل بموجب أحكام الشرط الذي تم مخالفته، كما ستعكس إثبات الأصول والالتزامات و/أو الإيراد للتحويل الجديد.	لا	
Restrictions on Transferred Assets	**القيود المفروضة على الأصول المحوّلة**		
19. Restrictions on transferred assets (hereafter referred to as restrictions) do not include a requirement that the transferred asset, or other future economic benefits or service potential, is to be returned to the transferor if the asset is not deployed as specified. Therefore, gaining control of an asset subject to a restriction does not impose on the recipient a present obligation to transfer future economic benefits or service potential to third parties when control of the asset	19. لا تتضمن القيود المفروضة على الأصول المحوّلة (المشار إليها فيما بعد بالقيود) متطلباً يقضي بإرجاع الأصل المحوّل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى إلى الجهة المحوّلة إذا لم يُسْتَخدَم الأصل كما هو محدد له. وبالتالي، فإن اكتساب السيطرة على أصل خاضع لقيد معين لا يفرض واجباً حالياً على الجهة المحوّل إليها بتحويل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى أطراف ثالثة عند اكتساب السيطرة على الأصل. وعندما تخالف الجهة المحوّل إليها قيداً معيناً، فإن الجهة المحوّلة أو طرفاً آخر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
is initially gained. Where a recipient is in breach of a restriction, the transferor, or another party, may have the option of seeking a penalty against the recipient, by, for example, taking the matter to a court or other tribunal, or through an administrative process such as a directive from a government minister or other authority, or otherwise. Such actions may result in the entity being directed to fulfill the restriction or face a civil or criminal penalty for defying the court, other tribunal, or authority. Such a penalty is not incurred as a result of acquiring the asset, but as a result of breaching the restriction.	قد يكون لديها الخيار للسعي لفرض جزاءٍ معينٍ على الجهة المحوّل إليها برفع دعوى قضائية مثلاً أمام محكمة أو هيئة أخرى أو من خلال عملية إدارية مثل إصدار توجيهات من وزير في الحكومة أو سلطة أخرى أو غير ذلك. وقد ينتج عن مثل هذه الإجراءات توجيه الجهة نحو الوفاء بالقيد أو الخضوع لعقوبة مدنية أو جنائية بسبب عدم الالتزام بحكم محكمة أو هيئة أو سلطة أخرى. ولا يُتكبد مثل هذا الجزاء نتيجة لاستحواذ الأصل وإنما نتيجة لمخالفة القيد.		
Substance over Form	**تغليب الجوهر على الشكل**		
20. In determining whether a stipulation is a condition or a restriction, it is necessary to consider the substance of the terms of the stipulation and not merely its form. The mere specification that, for example, a transferred asset is required to be consumed in providing goods and services to third parties or be returned to the transferor is, in itself, not sufficient to give rise to a liability when the entity gains control of the asset.	20. عند تحديد ما إذا كان الحكم المفروض عبارة عن شرط أو قيد، فإنه من الضروري النظر في جوهر بنود الحكم وليس مجرد شكلها. على سبيل المثال، فإن مجرد اشتراط أنه يجب استهلاك الأصل المحوّل في تقديم السلع والخدمات لأطراف ثالثة أو إرجاعه إلى الجهة المحوّلة غير كافٍ في حد ذاته لنشوء التزام عندما تكتسب الجهة السيطرة على الأصل.	لا	
21. In determining whether a stipulation is a condition or restriction, the entity considers whether a requirement to return the asset or other future economic benefits or service potential is	21. عند تحديد ما إذا كان الحكم المفروض عبارة عن شرط أو قيد، فعلى الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كان متطلب إرجاع الأصل أو منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات المتوقعة أخرى قابلاً للإنفاذ، وما إذا كانت الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
enforceable, and would be enforced by the transferor. If the transferor could not enforce a requirement to return the asset or other future economic benefits or service potential, the stipulation fails to meet the definition of a condition, and will be considered a restriction. If past experience with the transferor indicates that the transferor never enforces the requirement to return the transferred asset or other future economic benefits or service potential when breaches have occurred, then the recipient entity may conclude that the stipulation has the form but not the substance of a condition, and is, therefore, a restriction. If the entity has no experience with the transferor, or has not previously breached stipulations that would prompt the transferor to decide whether to enforce a return of the asset or other future economic benefits or service potential, and it has no evidence to the contrary, it would assume that the transferor would enforce the stipulation and, therefore, the stipulation meets the definition of a condition.	المحوّلة ستقوم بإنفاذه. وإذا لم يكن بمقدور الجهة المحوّلة أن تقوم بإنفاذ متطلب إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى، فإن الحكم المفروض لا يعتبر شرطًا، ويتم اعتباره قيدًا. وإذا بينت تجربة سابقة مع الجهة المحوّلة أن تلك الجهة لا تقوم أبداً بإنفاذ متطلب إرجاع الأصل المحوّل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى عند حدوث المخالفات، فقد تستنتج الجهة المحوّل إليها أن الحكم المفروض له شكل الشرط وليس جوهره، وبالتالي، فإنه يُعَدُّ قيداً. وإذا لم يكن لدى الجهة تجربة مع الجهة المحوّلة، أو أنها لم يسبق لها مخالفة أحكام مفروضة كان من شأنها أن تدفع الجهة المحوّلة لتقرير ما إذا كانت ستقوم بإنفاذ إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الأخرى، وليس لدى الجهة دليل على خلاف ذلك، فإن الجهة تفترض أن الجهة المحوّلة من شأنها أن تقوم بإنفاذ الحكم المفروض وبالتالي ينطبق على الحكم المفروض تعريف الشرط.		
22. The definition of a condition imposes on the recipient entity a performance obligation – that is, the recipient is required to consume the future economic benefits or service potential embedded in the transferred asset as specified, or return the	22. يفرض تعريف الشرط على الجهة المحوّل إليها واجب أداء، أي يتعين على الجهة المحوّل إليها استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي يشتمل عليها الأصل المحوّل كما هو محدد له، أو إرجاع الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
asset or other future economic benefits or service potential to the transferor. To satisfy the definition of a condition, the performance obligation will be one of substance not merely form, and is required as a consequence of the condition itself. A term in a transfer agreement that requires the entity to perform an action that it has no alternative but to perform may lead the entity to conclude that the term is in substance neither a condition nor a restriction. This is because, in these cases, the terms of the transfer itself do not impose on the recipient entity a performance obligation.	المتوقعة الأخرى إلى الجهة المحوّلة. ولكي ينطبق على واجب الأداء تعريف الشرط، فإنه يجب أن يكون واجباً من حيث الجوهر وليس مجرد الشكل وأن يكون متطلباً كنتيجة للشرط ذاته. وقد يؤدي وجود بند في اتفاقية تحويل أصول يقضي بقيام الجهة المحوّل إليها بتصرف لا تملك بديلًا عنه، إلى أن تستنتج الجهة أن البند من حيث الجوهر ليس شرطاً أو قيداً. ويرجع ذلك إلى أنه في هذه الحالات لا تفرض شروط تحويل الأصول بحد ذاتها واجب أداء على الجهة المحوّل إليها.		
23. To satisfy the criteria for recognition as a liability, it is necessary that an outflow of resources will be probable, and performance against the condition is required and is able to be assessed. Therefore, a condition will need to specify such matters as the nature or quantity of the goods and services to be provided or the nature of assets to be acquired as appropriate and, if relevant, the periods within which performance is to occur. In addition, performance will need to be monitored by, or on behalf of, the transferor on an ongoing basis. This is particularly so where a stipulation provides for a proportionate return of the equivalent value of the asset if the entity partially performs the requirements of the condition, and the return	23. لاستيفاء ضوابط الإثبات على أنه التزام، فإنه من الضروري أن يكون التدفق الخارج للموارد محتملاً بدرجة كبيرة وأن يكون الأداء المقابل الشرط مطلوباً ويمكن تقييمه. وبالتالي، فإنه يجب أن يحدد الشرط مسائل معينة مثل طبيعة أو كمية السلع والخدمات التي ستقدم أو طبيعة الأصول التي ستُستحوذ حسب ما هو مناسباً، وكذلك الفترات التي يجب حدوث الأداء خلالها عندما يكون ذلك ملائما. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة الأداء من قبل الجهة المحوّلة، أو بالنيابة عنها، على أساس مستمر. ويحدث هذا بشكل خاص عندما يقتضي حكم مفروض إرجاعًا جزئيًّا للقيمة المعادلة للأصل إذا كانت الجهة تلبي متطلبات الشرط بشكل جزئي، وقد سبق أن جرى إنفاذ واجب الإرجاع عند حدوث اخفاقات مهمة في الأداء في الماضي.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
obligation has been enforced if significant failures to perform have occurred in the past.			
24. In some cases, an asset may be transferred subject to the stipulation that it be returned to the transferor if a specified future event does not occur. This may occur where, for example, a national government provides funds to a provincial government entity subject to the stipulation that the entity raise a matching contribution. In these cases, a return obligation does not arise until such time as it is expected that the stipulation will be breached, and a liability is not recognized until the recognition criteria have been satisfied.	24. في بعض الحالات، قد يُحَوَّل أصل معين مع وجود حكم مفروض ينص على إرجاعه إلى الجهة المحوّلة في حال عدم وقوع حدث مستقبلي محدد. وقد يحدث هذا مثلاً عندما تمنح حكومة وطنية أموالاً لحكومة منطقة مع مراعاة حكم مفروض ينص على أن تجمع حكومة المنطقة مساهمة مساوية. وفي هذه الحالات، لا ينشأ واجب الإرجاع إلا عندما يُتوقع أنه الحكم المفروض سيُخالَف ولا يُثبَت الالتزام حتى تُستَوفَى ضوابط الإثبات.	لا	
25. However, recipients will need to consider whether these transfers are in the nature of an advance receipt. In this Standard, advance receipt refers to resources received prior to a taxable event or a transfer arrangement becoming binding. Advance receipts give rise to an asset and a present obligation because the transfer arrangement has not yet become binding. Where such transfers are in the nature of an exchange transaction, they will be dealt with in accordance with IPSAS 9.	25. مع ذلك، ستحتاج الجهات المحوّل إليها إلى أن تنظر فيما إذا كانت هذه التحويلات هي في طبيعتها مقبوضات مقدمة. وتشير المقبوضات المقدمة في هذا المعيار إلى الموارد المُستلَمة قبل أن يصبح الحدث الخاضع للضريبة أو ترتيب التحويل ملزماً. وتؤدي المقبوضات المقدمة إلى نشوء أصل وواجب حالي لأن ترتيب التحويل لم يصبح ملزماً بعد. وعندما تكون طبيعة هذه التحويلات على شكل معاملة تبادلية، فسيتم التعامل معها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9.	لا	
Taxes	**الضرائب**		
26. Taxes are the major source of revenue for many governments and other public sector entities.	26. تعتبر الضرائب المصدر الرئيس للإيراد بالنسبة للعديد من الحكومات وغيرها من جهات القطاع العام. وتعرف	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Taxes are defined in paragraph 7 as economic benefits compulsorily paid or payable to public sector entities, in accordance with laws or regulation, established to provide revenue to the government, excluding fines or other penalties imposed for breaches of laws or regulation. Noncompulsory transfers to the government or public sector entities such as donations and the payment of fees are not taxes, although they may be the result of non-exchange transactions. A government levies taxation on individuals and other entities, known as taxpayers, within its jurisdiction by use of its sovereign powers.	الضرائب في الفقرة 7 على أنها منافع اقتصادية مسددة أو مستحقة الدفع بشكل إجباري لجهات القطاع العام وذلك وفقاً للأنظمة أو اللوائح، وُضعت لتزويد الحكومة بالإيراد، باستثناء الغرامات أو الجزاءات الأخرى المفروضة جراء انتهاك الأنظمة أو اللوائح. ولا تُعَدُّ التحويلات غير الإجبارية إلى الحكومة أو جهات القطاع العام مثل التبرعات ودفع الرسوم على أنها ضرائب، رغم أنها قد تكون نتيجة لمعاملات غير تبادلية. وتفرض حكومة ضرائب على الأفراد والجهات الأخرى الذين يعرفون بالمكلّفين داخل نطاق الدولة باستخدام سلطاتها السيادية.		
27. Tax laws and regulations can vary significantly from jurisdiction to jurisdiction, but they have a number of common characteristics. Tax laws and regulations (a) establish a government's right to collect the tax, (b) identify the basis on which the tax is calculated, and (c) establish procedures to administer the tax, that is, procedures to calculate the tax receivable and ensure payment is received. Tax laws and regulations often require taxpayers to file periodic returns to the government agency that administers a particular tax. The taxpayer generally provides details and evidence of the level of activity subject to tax, and the amount of tax receivable by the government is	27. يمكن أن تختلف الأنظمة واللوائح الضريبية اختلافاً جوهرياً من دولة إلى أخرى، إلا أن بها عدداً من الخصائص المشتركة. وتنص الأنظمة واللوائح الضريبية على (أ) حق الحكومة في تحصيل الضريبة (ب) وتحديد الأساس الذي يتم بموجبه حساب الضريبة (ج) وإجراءات إدارة الضريبة، أي إجراءات حساب الضريبة مستحقة الاستلام وضمان استلام الدفعات. وتقتضي الأنظمة واللوائح الضريبية غالباً من المكلّفين تقديم إقرارات ضريبية دورية لدى الجهة الحكومية التي تشرف على ضريبة معينة. وبشكل عام، يقدم المكلّفون تفاصيل وأدلة حول مستوى النشاط الخاضع للضريبة ويُحْسَب مبلغ الضريبة مستحق الاستلام من قبل الحكومة. وتختلف ترتيبات استلام الضرائب بشكل واسع ولكنها تُصمم عادة لضمان استلام الحكومة للدفعات على أساس دوري دون اللجوء إلى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
calculated. Arrangements for receipt of taxes vary widely but are normally designed to ensure that the government receives payments on a regular basis without resorting to legal action. Tax laws are usually rigorously enforced and often impose severe penalties on individuals or other entities breaching the law.	اتخاذ إجراء نظامي. ويتم عادة إنفاذ أنظمة الضريبة بشكل صارم وغالباً ما تفرض جزاءات شديدة على الأفراد أو الجهات الأخرى التي تخالف النظام.		
28. Advance receipts, being amounts received in advance of the taxable event, may also arise in respect of taxes.	28. قد تنشأ أيضاً مقبوضات مقدمة تتعلق بالضرائب، باعتبارها مبالغ مُحصَّلة قبل وقوع الحدث الخاضع للضريبة.	لا	
Analysis of the Initial Inflow of Resources from Non-Exchange Transactions	**تحليل التدفق الداخل الأولي للموارد من المعاملات غير التبادلية**		
29. An entity will recognize an asset arising from a non-exchange transaction when it gains control of resources that meet the definition of an asset and satisfy the recognition criteria. In certain circumstances, such as when a creditor forgives a liability, a decrease in the carrying amount of a previously recognized liability may arise. In these cases, instead of recognizing an asset, the entity decreases the carrying amount of the liability. In some cases, gaining control of the asset may also carry with it obligations that the entity will recognize as a liability. Contributions from owners do not give rise to revenue, so each type of transaction is analyzed, and any contributions from owners are accounted for separately.	29. تقوم الجهة بإثبات الأصل الناتج من معاملة غير تبادلية عندما تكتسب السيطرة على الموارد التي ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات. وفي بعض الظروف، عندما يتنازل الدائن مثلاً عن التزام معين، فإنه قد يحدث هبوط في القيمة الدفترية لالتزام سبق إثباته. في هذه الحالات، تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلاً من إثبات أصل معين. وفي بعض الحالات، ينطوي اكتساب السيطرة على الأصل على واجبات تثبتها الجهة على أنها التزام. لا تؤدي مساهمات الملاك إلى نشوء إيراد، لذا يتم تحليل كل نوع من أنواع المعاملات وتتم المحاسبة عن أي مساهمات الملاك بشكل منفصل. وبالاتساق مع المدخل المنصوص عليه في هذا المعيار، ستحلل الجهات المعاملات غير التبادلية لتحديد عناصر القوائم المالية ذات الغرض العام التي ستُثبَت نتيجة للمعاملات. وتوضح خريطة التدفق الواردة في الصفحة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Consistent with the approach set out in this Standard, entities will analyze non-exchange transactions to determine which elements of general purpose financial statements will be recognized as a result of the transactions. The flow chart on the following page illustrates the analytic process an entity undertakes when there is an inflow of resources to determine whether revenue arises. This Standard follows the structure of the flowchart. Requirements for the treatment of transactions are set out in paragraphs 30–115.	التالية العملية التحليلية التي تجريها الجهة عند وجود تدفق داخل للموارد وذلك لتحديد ما إذا كان قد نشأ إيراد. ويتبع هذا المعيار هيكل خريطة التدفق. وتتضمن الفقرات 30-115 متطلبات معالجة المعاملات.		
Illustration of the Analysis of Initial Inflows of Resources[1]	توضيح التحليل الأولي للتدفقات الداخلة للموارد [1]		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		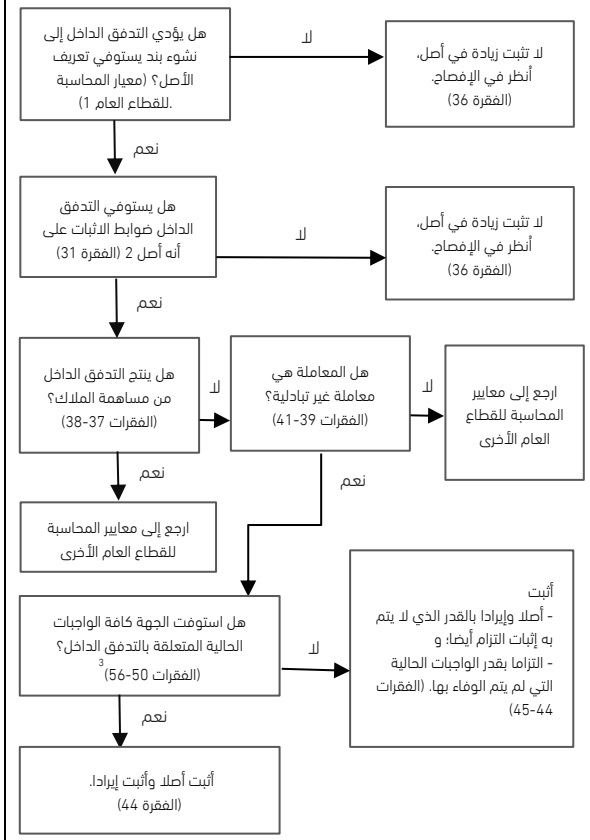	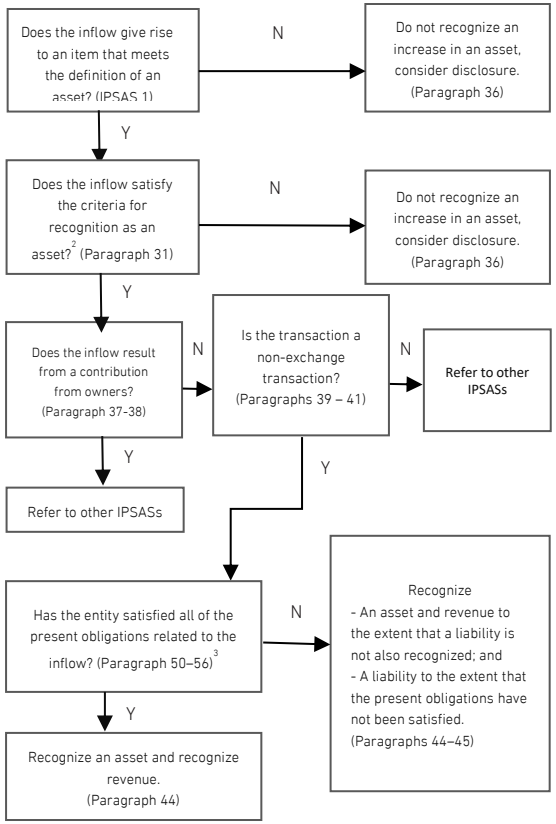

[1] إن خريطة التدفق هذه موضوعة لأغراض التوضيح فقط ولا تحل محل هذا المعيار. وهي مقدمة كأداة مساعدة لتفسير هذا المعيار.

[2] في بعض الحالات، عندما يعفي الدائن من التزام مثلا، قد ينشأ هبوط في القيمة الدفترية لالتزام سبق إثباته. وفي مثل هذه الحالات، تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلا من إثبات الأصل.

[1] The flowchart is illustrative only، it does not take the place of this Standard. It is provided as an aid to interpreting this Standard.

[2] In certain circumstances, such as when a creditor forgives a liability, a decrease in the carrying amount of a previously

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
recognized liability may arise. In these cases, instead of recognizing an asset, the entity decreases the carrying amount of the liability. [3] In determining whether the entity has satisfied all of the present obligations, the application of the definition of conditions on a transferred asset, and the criteria for recognizing a liability, are considered.	[3] عند تحديد ما إذا استوفت الجهة جميع الواجبات الحالية، يُؤخذ في الحسبان تطبيق تعريف الشروط المفروضة على الأصل المحوّل وضوابط إثبات الالتزام.		
Recognition of Assets	إثبات الأصول		
30. Assets are defined in IPSAS 1 as resources controlled by an entity as a result of past events, and from which future economic benefits or service potential are expected to flow to the entity.	30. يُعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 الأصول على أنها موارد مسيطَر عليها من قبل الجهة نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن يتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة.	لا	
31. An inflow of resources from a non-exchange transaction, other than services in-kind, that meets the definition of an asset shall be recognized as an asset when, and only when: a. It is probable that the future economic benefits or service potential associated with the asset will flow to the entity; and b. The fair value of the asset can be measured reliably[1]. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	31. **يجب إثبات التدفق الداخل لموارد من معاملة غير تبادلية، باستثناء الخدمات العينية، والذي ينطبق عليه تعريف الأصل على أنه أصل عندما وفقط عندما:** أ. **يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالأصل إلى الجهة؛ و** ب. **يمكن قياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية[1].** 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بموثوقية عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	لا	
Control of an Asset	السيطرة على الأصل		

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
32. The ability to exclude or regulate the access of others to the benefits of an asset is an essential element of control that distinguishes an entity's assets from those public goods that all entities have access to and benefit from. In the public sector, governments exercise a regulatory role over certain activities, for example, financial institutions or pension funds. This regulatory role does not necessarily mean that such regulated items meet the definition of an asset of the government, or satisfy the criteria for recognition as an asset in the general-purpose financial statements of the government that regulates those assets. In accordance with paragraph 98, entities may, but are not required, to recognize services in-kind.	32. تُعَدُّ القدرة على منع أو تنظيم وصول الآخرين إلى منافع الأصل عنصرا مهماً من عناصر السيطرة والذي يميز أصول الجهة عن تلك السلع العامة التي تملك جميع الجهات فرصة الوصول إليها والانتفاع منها. وفي القطاع العام، تمارس الحكومة دوراً تنظيمياً في أنشطة معينة، مثل المؤسسات المالية أو صناديق التقاعد. ولا يعني هذا الدور التنظيمي بالضرورة أن هذه البنود التي يُنَظَّم الوصول إليها ينطبق عليها تعريف أصل للحكومة، أو تستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بالحكومة التي تنظّم تلك الأصول. ووفقا للفقرة 98 فإنه يجوز للجهات - ولكنها غير مطالبة بذلك -إثبات الخدمات العينية.	لا	
33. An announcement of an intention to transfer resources to a public sector entity is not of itself sufficient to identify resources as controlled by a recipient. For example, if a public school were destroyed by a forest fire and a government announced its intention to transfer funds to rebuild the school, the school would not recognize an inflow of resources (resources receivable) at the time of the announcement. In circumstances where a transfer agreement is required before resources can be transferred, a recipient entity	33. لا يُعَدُّ الإعلان عن نية تحويل الموارد إلى جهة في القطاع العام كافياً بحد ذاته لتحديد ما إذا كانت الموارد مسيطَراً عليها من قبل الجهة المحوّل إليها. فعلى سبيل المثال، إذا دُمرت مدرسة حكومية جراء حريق غابة وأعلنت الحكومة عن نيتها تحويل الأموال من أجل إعادة بناء المدرسة، فلن تثبت المدرسة أي تدفق داخل للموارد (موارد مستحقة الاستلام) في وقت الإعلان. وفي حالة ضرورة وجود اتفاقية للتحويل قبل تحويل الموارد، فإن الجهة المحوّل إليها الموارد لن تستطيع تحديد ما إذا كانت تلك الموارد مسيطَراً عليها إلى أن تصبح الاتفاقية ملزمة نظاماً لأن الجهة المحوّل إليها لا تستطيع منع أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
will not identify resources as controlled until such time as the agreement is binding, because the recipient entity cannot exclude or regulate the access of the transferor to the resources. In many instances, the entity will need to establish enforceability of its control of resources before it can recognize an asset. If an entity does not have an enforceable claim to resources, it cannot exclude or regulate the transferor's access to those resources.	تنظيم وصول الجهة المحوّلة إلى الموارد قبل ذلك التاريخ. وفي العديد من الحالات، سوف تحتاج الجهة إلى أن تثبت القابلية لإنفاذ سيطرتها على الموارد قبل أن تستطيع إثباتها على أنها أصل. وإذا لم يكن لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في المطالبة بالموارد، فإنها لا تستطيع منع أو تنظيم وصول الجهة المحوّلة لتلك الموارد.		
Past Event	**الحدث السابق**		
34. Public sector entities normally obtain assets from governments, other entities including taxpayers, or by purchasing or producing them. Therefore, the past event that gives rise to control of an asset may be a purchase, a taxable event, or a transfer. Transactions or events expected to occur in the future do not in themselves give rise to assets – hence for example, an intention to levy taxation is not a past event that gives rise to an asset in the form of a claim against a taxpayer.	34. تحصل جهات القطاع العام عادة على الأصول من الحكومة أو من جهات أخرى بما في ذلك المكلّفون أو من خلال شراء الأصول أو إنتاجها. وبذلك قد يكون الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء السيطرة على أصل معين عبارة عن عملية شراء أو حدث خاضع للضريبة أو عملية تحويل. ولا تؤدي المعاملات أو الأحداث التي يتوقع حصولها في المستقبل بذاتها إلى وجود أصول، ولهذا السبب لا تعتبر نية فرض ضريبة مستقبلاً مثلا بمثابة حدث سابق يؤدي إلى نشوء أصل على شكل حق في مطالبة المكلف.	لا	
Probable Inflow of Resources	**التدفق الداخل المحتمل للموارد**		
35. An inflow of resources is probable when the inflow is more likely than not to occur. The entity bases this determination on its past experience with similar types of flows of resources and its expectations regarding the taxpayer or transferor.	35. يكون التدفق الداخل للموارد محتملاً عندما تكون فرصة حدوثه أكبر من فرصة عدم حدوثه. وتستند الجهة في هذا التحديد إلى خبرتها السابقة مع أنواع مماثلة لتدفقات الموارد وتوقعاتها المتعلقة بالمكلّف أو الجهة المحوّلة. فعلى سبيل المثال عندما: (أ) توافق الحكومة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
For example, where (a) a government agrees to transfer funds to a public sector entity (reporting entity), (b) the agreement is binding, and (c) the government has a history of transferring agreed resources, it is probable that the inflow will occur, notwithstanding that the funds have not been transferred at the reporting date.	على تحويل أموال إلى جهة في القطاع العام (الجهة المعدّة للقوائم المالية)، و(ب) تكون الاتفاقية ملزمة، و(ج) يكون لدى الحكومة تاريخ من تحويل الموارد المتفق عليها، فإنه يكون من المحتمل حدوث التدفق الداخل، بالرغم من أنه لم تُحَوَّل الأموال في تاريخ القوائم المالية.		
Contingent Assets	**الأصول المحتملة**		
36. An item that possesses the essential characteristics of an asset, but fails to satisfy the criteria for recognition, may warrant disclosure in the notes as a contingent asset (see IPSAS 19).	36. إن البند الذي يتسم بالخصائص الأساسية للأصل، ولكنه لا يستوفي ضوابط الإثبات، قد يستدعي الإفصاح عنه في الإيضاحات على أنه أصل محتمل (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19).	لا	
Contributions from Owners	**المساهمات من الملاك**		
37. Contributions from owners are defined in IPSAS 1. For a transaction to qualify as a contribution from owners, it will be necessary to satisfy the characteristics identified in that definition. In determining whether a transaction satisfies the definition of a contribution from owners, the substance rather than the form of the transaction is considered. Paragraph 38 indicates the form that contributions from owners may take. If, despite the form of the transaction, the substance is clearly that of a loan or another kind of liability, or revenue, the entity recognizes it as such and makes an appropriate disclosure in the notes to the general purpose financial statements, if	37. يُعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 1 المساهمات من الملاك. وكي تُعتبر معاملة مساهمة من الملاك، فإنه يكون من الضروري أن تحقق الخصائص المحددة في ذلك التعريف. وعند تحديد ما إذا كانت معاملة ينطبق عليها تعريف مساهمة من الملاك، فإنه يُنظر في جوهر المعاملة وليس شكلها. وتشير الفقرة 38 إلى الشكل الذي قد تتخذه المساهمات من الملاك. وإذا اتضح - بالرغم من شكل المعاملة -أن جوهرها هو قرض أو نوع آخر من الالتزامات أو إيراد، فإنه على الجهة إثباته تبعاً لذلك، وتقوم بعمل إفصاح مناسب في إيضاحات القوائم المالية ذات الغرض العام، إذا كان ذا أهمية نسبية. فعلى سبيل المثال، إذا كان يُقصد من معاملة ما أنها مساهمة من الملاك، ولكنها تنص على أن الجهة المعدّة للقوائم المالية ستدفع توزيعات ثابتة إلى الجهة المحوّلة مع	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		إرجاع استثمار الجهة المحوّلة في تاريخ مستقبلي محدد، فإن المعاملة تتسم بدرجة أكبر بخصائص القرض. وبالنسبة للترتيبات التعاقدية، تأخذ الجهة في الحسبان أيضاً الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض* عند تمييز الالتزامات عن المساهمات من الملاك.	material. For example, if a transaction purports to be a contribution from owners, but specifies that the reporting entity will pay fixed distributions to the transferor, with a return of the transferor's investment at a specified future time, the transaction is more characteristic of a loan. For contractual arrangements, an entity also considers the guidance in IPSAS 28, *Financial Instruments: Presentation* when distinguishing liabilities from contributions from owners.
	لا	38. قد يتم التدليل على مساهمة من الملاك، على سبيل المثال، عن طريق: أ. وسم رسمي للتحويل (أو أحد فئات هذه التحويلات) من قبل الجهة المساهمة أو جهة مسيطرة على الجهة المساهمة كجزء من صافي الأصول/حقوق الملكية المساهم بها الخاصة بالجهة المحوّل إليها، إما قبل حدوث المساهمة أو وقت حدوثها؛ أو ب. اتفاق رسمي، يتعلق بالمساهمة، يؤدى إلى نشوء أو زيادة حصة مالية قائمة في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة المحوّل إليها، والتي يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها؛ أو ج. إصدار أدوات حقوق الملكية تتعلق بالمساهمة، والتي يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها.	38. A contribution from owners may be evidenced by, for example: a. A formal designation of the transfer (or a class of such transfers) by the contributor or a controlling entity of the contributor as forming part of the recipient's contributed net assets/equity, either before the contribution occurs or at the time of the contribution; b. A formal agreement, in relation to the contribution, establishing or increasing an existing financial interest in the net assets/equity of the recipient that can be sold, transferred, or redeemed; or c. The issuance, in relation to the contribution, of equity instruments that can be sold, transferred, or redeemed.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Exchange and Non-Exchange Components of a Transaction	**المكونات التبادلية وغير التبادلية للمعاملة**		
39. Paragraphs 40 and 41 below address circumstances in which an entity gains control of resources embodying future economic benefits or service potential other than by contributions from owners.	39. تتناول الفقرتان 40 و41 أدناه الحالات التي تكتسب فيها الجهة السيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة بخلاف تلك التي تم الحصول عليها من خلال مساهمات من الملاك.	لا	
40. Paragraph 11 of IPSAS 9, defines exchange transactions and non-exchange transactions, and paragraph 10 of this Standard notes that a transaction may include two components, an exchange component and a non-exchange component.	40. تعرف الفقرة 11 من معيار المحاسبة للقطاع العام 9 المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية وتبين الفقرة 10 من المعيار نفسه أن المعاملة قد تتضمن مكونين، أحدهما تبادلي والآخر غير تبادلي.	لا	
41. Where an asset is acquired by means of a transaction that has an exchange component and a non-exchange component, the entity recognizes the exchange component according to the principles and requirements of other IPSASs. The non-exchange component is recognized according to the principles and requirements of this Standard. In determining whether a transaction has identifiable exchange and non-exchange components, professional judgment is exercised. Where it is not possible to distinguish separate exchange and non-exchange components, the transaction is treated as a non-exchange transaction.	41. عندما يُقتنى أصل من خلال معاملة تتكون من مكون تبادلي وآخر غير تبادلي، تثبت الجهة المكون التبادلي وفقاً لمبادئ ومتطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. ويُثْبَت المكون غير التبادلي وفقاً لمبادئ ومتطلبات هذا المعيار. وعند تحديد ما إذا كانت المعاملة تتألف من مكونات تبادلية وأخرى غير تبادلية قابلة للتحديد، تتم ممارسة الحكم المهني. وعندما يكون من غير الممكن التمييز بين المكونات التبادلية وغير التبادلية بصفة منفصلة، تُعالج المعاملة على أنها غير تبادلية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Measurement of Assets on Initial Recognition	**قياس الأصول عند الإثبات الأولى**		
42. An asset acquired through a non-exchange transaction shall initially be measured at its curent value as at the date of acquisition.	42. **يجب أن يُقاس – أولياً - الأصل المقتنى من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته الجارية كما في تاريخ الاقتناء.**	لا	
43. Consistent with IPSAS 12, *Inventories*, IPSAS 16, *Investment Property*, IPSAS 31, *Intangible Assets* and IPSAS 41, *Financial Instruments*, assets acquired through non-exchange transactions are measured at their fair value as at the date of acquisition.	43. اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 40، *الأدوات المالية*، تُقاس الأصول المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.	لا	
43A. Consistent with IPSAS 45 assets acquired through non-exchange transactions are measured at their deemed cost as at the date of acquisition. The primary objective for which an entity holds property, plant, and equipment determines the current value measurement basis used to determine deemed cost. Property, plant, and equipment held for its operational capacity is measured at current operational value. Property, plant, and equipment held for its financial capacity is measured at fair value.	43أ. اتساقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 45، تُقاس الأصول المقتناة من خلال معاملات غير تبادلية بتكلفتها المفترضة كما في تاريخ الاقتناء. ويُحدد أساس قياس القيمة الجارية المستخدم لتحديد التكلفة المفترضة بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.	لا	
Recognition of Revenue from Non-Exchange Transactions	**إثبات الإيراد من معاملات غير تبادلية**		
44. An inflow of resources from a non-exchange transaction recognized as an asset shall be recognized as revenue, except to the extent that a	44. **التدفق الداخل لموارد من معاملة غير تبادلية المُثبت على أنه أصل، يجب إثباته على أنه إيراد، فيما عدا القدر الذي يُثبت به أيضاً التزام فيما يتعلق بالتدفق الداخل نفسه.**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
liability is also recognized in respect of the same inflow.			
45. As an entity satisfies a present obligation recognized as a liability in respect of an inflow of resources from a non-exchange transaction recognized as an asset, it shall reduce the carrying amount of the liability recognized and recognize an amount of revenue equal to that reduction.	45. **بقدر ما تفي الجهة بواجب حالي مثبت على أنه التزام فيما يتعلق بتدفق داخل لموارد من معاملة غير تبادلية مُثبت على أنه أصل، يجب على الجهة أن تخفض القيمة الدفترية للالتزام المثبت، وأن تثبت إيراداً بمبلغ مساوٍ لذلك التخفيض.**	لا	
46. When an entity recognizes an increase in net assets as a result of a non- exchange transaction, it recognizes revenue. If it has recognized a liability in respect of the inflow of resources arising from the non-exchange transaction, when the liability is subsequently reduced, because the taxable event occurs or a condition is satisfied, it recognizes revenue. If an inflow of resources satisfies the definition of contributions from owners, it is not recognized as a liability or revenue.	46. عندما تثبت الجهة زيادة في صافي الأصول نتيجة لمعاملة غير تبادلية، فإنها تثبت إيراداً. وإذا كانت الجهة قد أثبتت التزاماً فيما يتعلق بالتدفق الداخل للموارد الناشئ عن المعاملة غير التبادلية، فإنه عندما يُخَفَّض الالتزام لاحقاً بسبب وقوع حدث خاضع للضريبة أو تحقق شرط معين، فإنها تقوم بإثبات إيراد. وإذا كان التدفق الداخل للموارد ينطبق عليه تعريف المساهمات من الملاك، فلا يُثْبَت على أنه التزام أو إيراد.	لا	
47. The timing of revenue recognition is determined by the nature of the conditions and their settlement. For example, if a condition specifies that the entity is to provide goods or services to third parties, or return unused funds to the transferor, revenue is recognized as goods or services are provided.	47. يتم تحديد توقيت إثبات الإيراد حسب طبيعة الشروط وطريقة تسويتها. على سبيل المثال، إذا حدد شرط معين أنه على الجهة تقديم السلع أو الخدمات إلى أطراف ثالثة، أو إرجاع الأموال غير المستخدمة إلى الجهة المحوّلة، يُثْبَت الإيراد عند تقديم السلع أو الخدمات.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Measurement of Revenue from Non-Exchange Transactions	قياس الإيراد من معاملات غير تبادلية		
48. Revenue from non-exchange transactions shall be measured at the amount of the increase in net assets recognized by the entity.	48. يجب قياس الإيراد من معاملات غير تبادلية بمبلغ الزيادة في صافي الأصول المثبت من قبل الجهة.	لا	
49. When, as a result of a non-exchange transaction, an entity recognizes an asset, it also recognizes revenue equivalent to the amount of the asset measured in accordance with paragraph 42, unless it is also required to recognize a liability. Where a liability is required to be recognized it will be measured in accordance with the requirements of paragraph 57, and the amount of the increase in net assets, if any, will be recognized as revenue. When a liability is subsequently reduced, because the taxable event occurs, or a condition is satisfied, the amount of the reduction in the liability will be recognized as revenue.	49. عندما تثبت الجهة أصلاً نتيجة لمعاملة غير تبادلية، فإنها تثبت أيضاً إيراداً معادلاً لمبلغ الأصل الذي يُقاس وفقاً للفقرة 42، إلا إذا كان مطلوباً كذلك إثبات التزام. وعندما يكون إثبات التزام مطلوباً، فيُقاس وفقاً لمتطلبات الفقرة 57، ويُثْبَت مبلغ الزيادة في صافي الأصول، إن وجد، على أنه إيراد. وعندما يُخفض الالتزام لاحقا بسبب وقوع حدث خاضع للضريبة أو تلبية شرط معين، يُثْبَت مبلغ التخفيض في الالتزام على أنه إيراد.	لا	
Present Obligations Recognized as Liabilities	الواجبات الحالية المثبتة على أنها التزامات		
50. A present obligation arising from a non-exchange transaction that meets the definition of a liability shall be recognized as a liability when, and only when: a. It is probable that an outflow of resources embodying future economic benefits or	50. يجب إثبات الواجب الحالي الناشئ عن معاملة غير تبادلية والذي ينطبق عليه تعريف الالتزام على أنه التزام عندما وفقط عندما: أ. يكون من المحتمل أن تتطلب تسوية الواجب تدفقاً خارجاً لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة؛ و ب. يمكن تقدير مبلغ الواجب بموثوقية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
service potential will be required to settle the obligation; and b. A reliable estimate can be made of the amount of the obligation.			
Present Obligation	**الواجب الحالي**		
51. A present obligation is a duty to act or perform in a certain way, and may give rise to a liability in respect of any non-exchange transaction. Present obligations may be imposed by stipulations in laws or regulations or binding arrangements establishing the basis of transfers. They may also arise from the normal operating environment, such as the recognition of advance receipts.	51. الواجب الحالي هو مسؤولية للقيام بتصرف أو أداء بطريقة معينة، وقد يؤدي إلى نشوء التزام فيما يتعلق بأي معاملة غير تبادلية. وقد تُفرض الواجبات الحالية بموجب الأحكام المفروضة في الأنظمة أو اللوائح أو الترتيبات الملزمة التي تُوجد أساس التحويلات. وقد تنشأ أيضاً من البيئة التشغيلية العادية مثل إثبات المقبوضات المقدمة.	لا	
52. In many instances, taxes are levied and assets are transferred to public sector entities in non-exchange transactions pursuant to laws, regulation, or other binding arrangements that impose stipulations that they be used for particular purposes. For example: a. Taxes, the use of which is limited by laws or regulations to specified purposes; b. Transfers, established by a binding arrangement that includes conditions: i. From national governments to provincial, state or local governments; ii. From state/provincial governments to local governments;	52. في العديد من الحالات، تُفرض الضرائب وتحويل الأصول إلى جهات القطاع العام في معاملات غير تبادلية استناداً إلى الأنظمة أو اللوائح أو غيرها من الترتيبات الملزمة التي تفرض أحكاما تقضي بأن تُستخدَم لأغراض معينة. فعلى سبيل المثال: أ. الضرائب التي يقتصر استخدامها بموجب الأنظمة أو اللوائح على أغراض خاصة؛ و ب. التحويلات التي تنشأ من خلال ترتيب ملزم يتضمن شروطا: (1) من قبل الحكومات الوطنية إلى حكومات المناطق أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية؛ و (2) من قبل حكومات الولايات/المناطق إلى الحكومات المحلية؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
iii. From governments to other public sector entities; iv. To governmental agencies that are created by laws or regulation to perform specific functions with operational autonomy, such as statutory authorities or regional boards or authorities; and v. From donor agencies to governments or other public sector entities.	(3) من قبل الحكومات إلى جهات القطاع العام الأخرى؛ و (4) إلى الجهات الحكومية التي أُنشِئت بموجب الأنظمة أو اللوائح لإنجاز مهام محددة ذات استقلالية تشغيلية مثل السلطات التشريعية، أو المجالس أو السلطات الإقليمية؛ و (5) من قبل الوكالات المانحة إلى الحكومات أو جهات القطاع العام الأخرى.		
53. In the normal course of operations, a reporting entity may accept resources prior to a taxable event occurring. In such circumstances, a liability of an amount equal to the amount of the advance receipt is recognized until the taxable event occurs.	53. أثناء المسار الطبيعي للعمليات، قد تقبل الجهة المعدّة للقوائم المالية موارد قبل وقوع حدث خاضع للضريبة. في هذه الظروف، يُثبَت مبلغ التزام مساوٍ للمبلغ المستلم مقدماً إلى أن يقع الحدث الخاضع للضريبة.	لا	
54. If a reporting entity receives resources prior to the existence of a binding transfer arrangement, it recognizes a liability for an advance receipt until such time as the arrangement becomes binding.	54. إذا حصلت الجهة المعدّة للقوائم المالية على موارد قبل وجود ترتيب تحويل ملزم، فإنها تثبت التزاماً للمبلغ المقبوض مقدماً إلى حين الوقت الذي يصبح فيه الترتيب ملزماً.	لا	
Conditions on a Transferred Asset	**الشروط المفروضة على الأصل المحوّل**		
55. Conditions on a transferred asset give rise to a present obligation on initial recognition that will be recognized in accordance with paragraph 50.	**55. تؤدي الشروط المفروضة على الأصل المحوّل إلى نشوء واجب حالي عند الإثبات الأولي والذي يجب إثباته وفقاً للفقرة 50.**	لا	
56. Stipulations are defined in paragraph 7. Paragraphs 14–25 provide guidance on determining whether a stipulation is a condition or a restriction. An entity analyzes any and all	56. تحدد الفقرة 7 تعريف الأحكام المفروضة. وتوفر الفقرات 14-25 إرشادات لتحديد ما إذا كانت الأحكام المفروضة عبارة عن شرط أو قيد. وتحلل الجهة أي وجميع الأحكام المفروضة المقترنة بتدفق داخل للموارد من أجل تحديد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
stipulations attached to an inflow of resources, to determine whether those stipulations impose conditions or restrictions.	ما إذا كانت تلك الأحكام المفروضة تفرض شروطا أم قيودا.		
Measurement of Liabilities on Initial Recognition	**قياس الالتزامات عند الإثبات الأولي**		
57. The amount recognized as a liability shall be the best estimate of the amount required to settle the present obligation at the reporting date.	**57. يجب أن يكون المبلغ المثبت على أنه التزام هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الواجب الحالي في تاريخ القوائم المالية.**	لا	
58. The estimate takes account of the risks and uncertainties that surround the events causing the liability to be recognized. Where the time value of money is material, the liability will be measured at the present value of the amount expected to be required to settle the obligation. This requirement is in accordance with the principles established in IPSAS 19.	58. يأخذ التقدير في الحسبان المخاطر والشكوك التي تحيط بالأحداث التي تؤدي إلى نشوء الالتزام الذي سيُثبّت. وعندما تكون القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، يُقاسُ الالتزام بالقيمة الحالية للمبلغ الذي من المتوقع أن يُطلب لتسوية الواجب الحالي. ويتفق هذا المطلب مع المبادئ المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 19.	لا	
Taxes	**الضرائب**		
59. An entity shall recognize an asset in respect of taxes when the taxable event occurs and the asset recognition criteria are met.	**59. يجب أن تثبت الجهة أصلاً ضريبياً عندما يقع الحدث الخاضع للضريبة وتستوفي ضوابط إثبات الأصل.**	لا	
60. Resources arising from taxes satisfy the definition of an asset when the entity controls the resources as a result of a past event (the taxable event) and expects to receive future economic benefits or service potential from those resources. Resources arising from taxes satisfy the criteria for recognition as an asset when it is probable that the inflow of resources will occur and their fair	60. ينطبق على الموارد الناشئة عن الضرائب تعريف الأصل عندما تسيطر الجهة على الموارد نتيجة لحدث سابق (الحدث الخاضع للضريبة) وتتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من تلك الموارد. وتستوفي الموارد الناتجة عن الضرائب ضوابط الإثبات على أنها أصل عندما يكون من المحتمل أن يحدث تدفق داخل للموارد ويكون من الممكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية. وتُحَدَّد درجة الاحتمال المقترنة بالتدفق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
value can be reliably measured. The degree of probability attached to the inflow of resources is determined on the basis of evidence available at the time of initial recognition, which includes, but is not limited to, disclosure of the taxable event by the taxpayer.	الداخل للموارد على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي والتي تتضمن -على سبيل المثال لا الحصر -الإفصاح عن الحدث الخاضع للضريبة من قبل المكلّف.		
61. Taxation revenue arises only for the government that imposes the tax, and not for other entities. For example, where the national government imposes a tax that is collected by its taxation agency, assets and revenue accrue to the government, not the taxation agency. Further, where a national government imposes a sales tax, the entire proceeds of which it passes to state governments, based on a continuing appropriation, the national government recognizes assets and revenue for the tax, and a decrease in assets and an expense for the transfer to state governments. The state governments will recognize assets and revenue for the transfer. Where a single entity collects taxes on behalf of several other entities, it is acting as an agent for all of them. For example, where a state taxation agency collects income tax for the state government and several city governments, it does not recognize revenue in respect of the taxes collected – rather, the individual governments that	61. ينشأ الإيراد الضريبي فقط للحكومة التي تفرض الضريبة وليس لجهات أخرى. فعلى سبيل المثال عندما تفرض حكومة وطنية ضريبة تُحَصَّل من قبل الجهة التابعة لها المخولة بجباية الضرائب، تستحق الأصول والإيرادات للحكومة وليس للجهة المخولة بجباية الضرائب. وعلاوة على ذلك فإنه عندما تفرض حكومة وطنية ضريبة مبيعات، يؤول جميع متحصلاتها إلى حكومات ولايات، بناءً على تخصيص مستمر لاعتمادات مالية، فإن الحكومة الوطنية تقوم بإثبات الأصول والإيرادات المتعلقة بالضريبة، وتثبت نقصا في الأصول ومصروفا عند التحويل إلى حكومات الولايات. وسوف تقوم حكومات الولايات بإثبات الأصول والإيرادات الناتجة عن التحويل. وعندما تقوم جهة فردية بتحصيل الضرائب بالنيابة عن عدة جهات أخرى، فإنها تتصرف بصفتها وكيلاً عن جميع تلك الجهات. فعلى سبيل المثال عندما تقوم جهة تابعة لولاية بتحصيل ضريبة دخل لحكومة الولايات وحكومات مدن متعددة، فإنها لا تثبت الضرائب المحصلة على أنها إيراد، وإنما تقوم الحكومات الفردية التي تفرض الضرائب بإثبات الأصول والإيرادات المتعلقة بالضرائب.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
impose the taxes recognize assets and revenue in respect of the taxes.			
62. Taxes do not satisfy the definition of contributions from owners, because the payment of taxes does not give the taxpayers a right to receive (a) distributions of future economic benefits or service potential by the entity during its life, or (b) distribution of any excess of assets over liabilities in the event of the government being wound up. Nor does the payment of taxes provide taxpayers with an ownership right in the government that can be sold, exchanged, transferred, or redeemed.	62. لا ينطبق على الضرائب تعريف المساهمات من الملاك نظراً لأن دفع الضرائب لا يمنح المكلّفين الحق في استلام (أ) توزيعات منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من قبل الجهة خلال عمرها أو (ب) توزيعات لأي فائض في الأصول عن الالتزامات. كما لا يمنح دفع الضرائب المكلّفين حق ملكية في الحكومة يمكن بيعه أو مبادلته أو تحويله أو استرداده.	لا	
63. Taxes satisfy the definition of non-exchange transaction because the taxpayer transfers resources to the government, without receiving approximately equal value directly in exchange. While the taxpayer may benefit from a range of social policies established by the government, these are not provided directly in exchange as consideration for the payment of taxes.	63. ينطبق على الضرائب تعريف المعاملة غير التبادلية نظراً لأن المكلّف يقوم بتحويل الموارد إلى الحكومة دون الحصول مباشرة على قيمة مساوية تقريباً بالمقابل. وفي حين أن المكلّف قد ينتفع من مجموعة سياسات اجتماعية وضعتها الحكومة، إلا أنها لا تُقدم بشكل مباشر على أنها عوض مقابل دفع الضرائب.	لا	
64. As noted in paragraph 52, some taxes are levied for specific purposes. If the government is required to recognize a liability in respect of any conditions relating to assets recognized as a consequence of specific purpose tax levies, it does not recognize revenue until the condition is satisfied and the liability is reduced. However, in	64. كما هو مبين في الفقرة 52، تُفرَض بعض الضرائب لأغراض محددة. وإذا كان على الحكومة إثبات التزام نتيجة أي شروط تتعلق بأصول تُثبَت نتيجة لضرائب ذات غرض محدد، فإنها لا تثبت الإيراد حتى يتحقق الشرط ويُخفَّض الالتزام. مع ذلك، في معظم الحالات، لا يتوقع أن تؤدي الضرائب المفروضة لأغراض محددة إلى نشوء التزام نظرا لأن الأغراض المحددة تعتبر قيوداً وليست	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
most cases, taxes levied for specific purposes are not expected to give rise to a liability, because the specific purposes amount to restrictions not conditions.	شروطاً.		
The Taxable Event	**الحدث الخاضع للضريبة**		
65. Similar types of taxes are levied in many jurisdictions. The reporting entity analyzes the taxation law in its own jurisdiction to determine what the taxable event is for the various taxes levied. Unless otherwise specified in laws or regulations, it is likely that the taxable event for: a. Income tax is the earning of assessable income during the taxation period by the taxpayer; b. Value-added tax is the undertaking of taxable activity during the taxation period by the taxpayer; c. Goods and services tax is the purchase or sale of taxable goods and services during the taxation period; d. Customs duty is the movement of dutiable goods or services across the customs boundary; e. Death duty is the death of a person owning taxable property; and	65. تُفرَض أنواع مماثلة من الضرائب في العديد من الدول. وتحلل الجهة المعدّة للقوائم المالية نظام الضريبة في دولتها لتحديد ماهية الحدث الخاضع للضريبة لأنواع الضرائب المختلفة المفروضة. وما لم تحدد الأنظمة واللوائح خلاف ذلك، فإن من المرجح أن يكون الحدث الخاضع للضريبة فيما يتعلق بـ: أ. ضريبة الدخل، هو تحقيق المكلّف لدخل خاضع للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و ب. ضريبة القيمة المضافة، هو قيام المكلّف بنشاط خاضع للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و ج. الضريبة على السلع والخدمات، هو شراء أو بيع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة أثناء الفترة الضريبية؛ و د. الرسوم الجمركية، هو حركة السلع أو الخدمات الخاضعة للرسوم عبر الحدود الجمركية؛ و هـ. ضريبة الإرث، هو وفاة شخص يملك عقارات خاضعة للضريبة؛ و و. الضريبة العقارية، هو انقضاء التاريخ الذي تُفرض فيه الضريبة، أو الفترة التي تُفرض عنها الضريبة إذا كانت الضريبة تفرض على أساس فتري.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
f. Property tax is the passing of the date on which the tax is levied, or the period for which the tax is levied, if the tax is levied on a periodic basis.			
Advance Receipts of Taxes	**الضرائب المحصلة مقدماً**		
66. Consistent with the definitions of assets, liabilities, and the requirements of paragraph 59, resources for taxes received prior to the occurrence of the taxable event are recognized as an asset and a liability (advance receipts), because (a) the event that gives rise to the entity's entitlement to the taxes has not occurred, and (b) the criteria for recognition of taxation revenue have not been satisfied (see paragraph 59), notwithstanding that the entity has already received an inflow of resources. Advance receipts in respect of taxes are not fundamentally different from other advance receipts, so a liability is recognized until the taxable event occurs. When the taxable event occurs, the liability is discharged and revenue is recognized.	66. بالاتساق مع تعريفي الأصول والالتزامات ومتطلبات الفقرة 59، تُثبَت الموارد من الضرائب المحصلة قبل وقوع الحدث الخاضع للضريبة على أنها أصل والتزام (مبالغ محصلة مقدما)، وذلك لأن (أ) الحدث الذي يؤدي إلى استحقاق الجهة للضرائب لم يحدث بعد (ب) ولم تستوفى ضوابط إثبات الإيراد الضريبي (انظر الفقرة 59)، وبالرغم من أن الجهة قد حصلت فعلاً على تدفق داخل للموارد. إلا أن المبالغ المتعلقة بالضرائب المحصلة مقدماً لا تختلف أساساً عن أي مبالغ أخرى محصلة مقدما، لذلك يتم إثبات التزام إلى أن يقع الحدث الخاضع للضريبة. وعند وقوع الحدث الخاضع للضريبة، يتم إلغاء الالتزام وإثبات الإيراد.	لا	
Measurement of Assets Arising from Taxation Transactions	**قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية**		
67. Paragraph 42 requires that assets arising from taxation transactions be measured at their fair value as at the date of acquisition. Assets arising from taxation transactions are measured at the best estimate of the inflow of resources to the	67. تتطلب الفقرة 42 قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. وتُقاس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير للتدفق الداخل من الموارد إلى الجهة. وتضع الجهات المعدّة للقوائم المالية سياسات محاسبية لقياس	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity. Reporting entities will develop accounting policies for the measurement of assets arising from taxation transactions that conform with the requirements of paragraph 42. The accounting policies for estimating these assets will take account of both the probability that the resources arising from taxation transactions will flow to the government, and the fair value of the resultant assets.	الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية والتي تتوافق مع متطلبات الفقرة 42. وتأخذ السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير هذه الأصول في الحسبان احتمال تدفق الموارد الناتجة من المعاملات الضريبية إلى الحكومة والقيمة العادلة للأصول الناتجة عنها.		
68. Where there is a separation between the timing of the taxable event and collection of taxes, public sector entities may reliably measure assets arising from taxation transactions by using, for example, statistical models based on the history of collecting the particular tax in prior periods. These models will include consideration of the timing of cash receipts from taxpayers, declarations made by taxpayers, and the relationship of taxation receivable to other events in the economy. Measurement models will also take account of other factors such as: a. The tax law allowing taxpayers a longer period to file returns than the government is permitted for publishing general purpose financial statements; b. Taxpayers failing to file returns on a timely basis;	68. عند وجود فصل بين توقيت الحدث الخاضع للضريبة وتحصيل الضرائب، فإنه يجوز لجهات القطاع العام قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية بموثوقية باستخدام النماذج الإحصائية، مثال ذلك النماذج الإحصائية التي تقوم على أساس مدى تحصيل ضريبة معينة في فترات سابقة. وتأخذ هذه النماذج في الحسبان توقيت المتحصلات النقدية من المكلّفين، والإقرارات الضريبية التي تقدم من قبل المكلفين، والعلاقة بين الضريبة مستحقة الاستلام وأحداث أخرى في الاقتصاد. كما تأخذ نماذج القياس في الحسبان عوامل أخرى مثل: أ. سماح النظام الضريبي للمكلّفين بفترة أطول لتقديم الإقرارات الضريبية من تلك التي تمنحها الحكومة لنشر القوائم المالية ذات الغرض العام؛ و ب. تخلف المكلّفين عن تقديم الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد؛ و ج. تقييم الأصول غير النقدية لأغراض الربط الضريبي؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Valuing non-monetary assets for tax assessment purposes; d. Complexities in tax law requiring extended periods for assessing taxes due from certain taxpayers; e. The potential that the financial and political costs of rigorously enforcing the tax laws and collecting all the taxes legally due to the government may outweigh the benefits received; f. The tax law permitting taxpayers to defer payment of some taxes; and g. A variety of circumstances particular to individual taxes and jurisdictions.	د. التعقيدات في نظام الضريبة التي تتطلب فترات ممتدّة لربط الضرائب المستحقة على مكلّفين معينين؛ و هـ. احتمال أن تفوق التكاليف المالية والسياسية لتنفيذ الأنظمة الضريبية بشكل صارم وتحصيل جميع الضرائب المستحقة نظاماً للحكومة، المنافع المستلَمة؛ و و. سماح النظام الضريبي للمكلّفين بتأجيل دفع بعض الضرائب؛ و ز. الظروف المختلفة الخاصة بضرائب أو دول معينة.		
69. Measuring assets and revenue arising from taxation transactions using statistical models may result in the actual amount of assets and revenue recognized being different from the amounts determined in subsequent reporting periods as being due from taxpayers in respect of the current reporting period. Revisions to estimates are made in accordance with IPSAS 3, *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors*.	69. قد يترتب على قياس الأصول والإيرادات الناتجة عن المعاملات الضريبية باستخدام النماذج الإحصائية اختلاف المبلغ الفعلي للأصول والإيرادات التي تُثبَت عن المبالغ المحددة في فترات القوائم المالية اللاحقة كضرائب مستحقة على المكلّفين عن فترة القوائم المالية الحالية. وتُجرَى التعديلات على التقديرات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.	لا	
70. In some cases, the assets arising from taxation transactions and the related revenue cannot be reliably measured until sometime after the taxable event occurs. This may occur if a tax base	70. في بعض الحالات، لا يمكن قياس الأصول الناتجة من المعاملات الضريبية والإيراد المتعلق بها بموثوقية إلى أن ينقضي بعض الوقت بعد وقوع الحدث الخاضع للضريبة. وقد يحدث هذا إذا كان أساس الضريبة متقلباً	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
is volatile and reliable estimation is not possible. In many cases, the assets and revenue may be recognized in the period subsequent to the occurrence of the taxable event. However, there are exceptional circumstances when several reporting periods will pass before a taxable event results in an inflow of resources embodying future economic benefits or service potential that meets the definition of an asset and satisfies the criteria for recognition as an asset. For example, it may take several years to determine and reliably measure the amount of death duty due in respect of a large deceased estate because it includes a number of valuable antiques and artworks, which require specialist valuations. Consequently, the recognition criteria may not be satisfied until payment is received or receivable.	وكان من غير الممكن الوصول إلى تقدير موثوق للضريبة. وفي العديد من الحالات، قد تُثبَت الأصول والإيراد في الفترة التي تلي وقوع الحدث الخاضع للضريبة. مع ذلك، فإن هناك حالات استثنائية تنقضي فيها فترات قوائم مالية عديدة قبل أن ينتج عن الحدث الخاضع للضريبة تدفق داخل للموارد ينطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. فعلى سبيل المثال، قد يستغرق تحديد وقياس مبلغ ضريبة الإرث المستحق بموثوقية عدة سنوات فيما يتعلق بتركة ضخمة لشخص متوفى لأنها تتضمن عدداً من القطع الأثرية واللوحات الفنية القيمة التي تتطلب تقييم من قبل الخبراء. وبالتالي، قد لا تستوفى ضوابط الإثبات إلى أن يُسْتَلم السداد أو أن يكون مستحق الاستلام.		
Expenses Paid Through the Tax System and Tax Expenditures	**المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي والنفقات الضريبية**		
71. Taxation revenue shall be determined at a gross amount. It shall not be reduced for expenses paid through the tax system.	**71. يجب تحديد الإيراد الضريبي بالمبلغ الإجمالي، ولا يجوز خصم المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي مباشرة من هذا الإيراد.**	**لا**	
72. In some jurisdictions, the government uses the tax system as a convenient method of paying to taxpayers benefits that would otherwise be paid using another payment method, such as writing a check, directly depositing the amount in a	72. في بعض الدول قد تستخدم الحكومة نظام الضرائب كطريقة مريحة لتقديم منافع للمكلّفين، والتي كان من الممكن أن تدفع باستخدام طريقة دفع أخرى مثل تحرير شيك أو إيداع المبلغ في الحساب البنكي للمكلف مباشرة أو تسوية حساب آخر بالنيابة عن المكلّف. فعلى	**لا**	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
taxpayer's bank account, or settling another account on behalf of the taxpayer. For example, a government may pay part of residents' health insurance premiums, to encourage the uptake of such insurance, either by reducing the individual's tax liability, making a payment by check, or by paying an amount directly to the insurance company. In these cases, the amount is payable irrespective of whether the individual pays taxes. Consequently, this amount is an expense of the government and should be recognized separately in the statement of financial performance. Tax revenue should be increased for the amount of any of these expenses paid through the tax system.	سبيل المثال قد تدفع الحكومة جزءاً من أقساط التأمين الصحي الخاص بالمواطنين لتشجيع الاشتراك بهذا التأمين إما من خلال تخفيض الالتزام الضريبي على الفرد أو الدفع من خلال شيك أو من خلال دفع مبلغ لشركة التأمين مباشرة. وفي هذه الحالات، يكون المبلغ مستحق الدفع بغض النظر عما إذا كان الفرد يدفع الضرائب أم لا. وبالتالي يُعَدُّ هذا المبلغ من المصروفات على الحكومة ويجب إثباته بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي. كما يجب زيادة إيراد الضريبة بمبلغ أي من هذه المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي.		
73. Taxation revenue shall not be grossed up for the amount of tax expenditures.	73. **لا يجوز تضمين النفقات الضريبية في المبلغ الإجمالي للإيراد الضريبي.**	لا	
74. In most jurisdictions, governments use the tax system to encourage certain financial behavior and discourage other behavior. For example, in some jurisdictions, homeowners are permitted to deduct mortgage interest and property taxes from their gross income when calculating tax-assessable income. These types of concessions are available only to taxpayers. If an entity (including a natural person) does not pay tax, it cannot access the concession. These types of	74. في معظم الدول تستخدم الحكومات نظام الضرائب لتشجيع بعض السلوكيات المالية أو العدول عن سلوكيات أخرى. فعلى سبيل المثال في بعض الدول قد يسمح لمالكي المنازل بخصم الفائدة على التمويل العقاري والضريبة العقارية من إجمالي دخلهم عند حساب الدخل الخاضع للضريبة. وتكون أنواع الامتيازات هذه متاحة للمكلّفين فقط. وإذا لم تكن الجهة (بما في ذلك الشخص الطبيعي) من المكلفين، فإنه لا يستطيع الحصول على الامتياز. وتسمى أنواع الامتياز هذه بالنفقات الضريبية. وتعتبر النفقات الضريبية إيراداً متخلى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
concessions are called tax expenditures. Tax expenditures are foregone revenue, not expenses, and do not give rise to inflows or outflows of resources – that is, they do not give rise to assets, liabilities, revenue, or expenses of the taxing government.	عنه وليس مصروفات، كما أنها لا تؤدي إلى نشوء تدفقات داخلة أو خارجة للموارد، أي أنها لا تؤدي إلى نشوء أصول أو التزامات أو إيراد أو مصروفات خاصة بالحكومة.		
75. The key distinction between expenses paid through the tax system and tax expenditures is that, for expenses paid through the tax system, the amount is available to recipients irrespective of whether they pay taxes, or use a particular mechanism to pay their taxes. IPSAS 1 prohibits the offsetting of items of revenue and expense unless permitted by another standard. The offsetting of tax revenue and expenses paid through the tax system is not permitted.	75. إن الفرق الأساسي بين المصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي والنفقات الضريبية هو أنه بالنسبة للمصروفات المدفوعة من خلال نظام الضريبي يكون المبلغ متاحاً للجهات المحوّل إليها بغض النظر عما إذا كانت تدفع الضرائب أم لا أو تستخدم آلية معينة لدفع ضرائبها. ويمنع معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إجراء مقاصة بين بنود الإيراد والمصروف إلا إذا سمح بذلك معيار آخر. ولا يُسمح بإجراء مقاصة بين الإيراد الضريبي والمصروفات المسددة من خلال النظام الضريبي.	لا	
Transfers	التحويلات		
76. **Subject to paragraph 98, an entity shall recognize an asset in respect of transfers when the transferred resources meet the definition of an asset and satisfy the criteria for recognition as an asset.**	76. **مع مراعاة ما ورد في الفقرة 98، يجب أن تثبت الجهة أصلاً يتعلق بالتحويلات عندما ينطبق على الموارد المحوّلة تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل.**	لا	
77. Transfers include grants, debt forgiveness, fines, bequests, gifts, donations, and goods and services in-kind. All these items have the common attribute that they transfer resources from one entity to another without providing approximately equal	77. تتضمن التحويلات المنح والإعفاء من الديون والغرامات والوصايا والهبات والتبرعات والسلع والخدمات العينية. وتحظى جميع هذه البنود بسمة مشتركة وهي أنها تحويل من جهة إلى أخرى دون بذل قيمة مساوية تقريباً مقابلها وهي ليست ضرائب كما هي معرّفة في هذا	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
value in exchange, and are not taxes as defined in this Standard.	المعيار.		
78. Transfers satisfy the definition of an asset when the entity controls the resources as a result of a past event (the transfer), and expects to receive future economic benefits or service potential from those resources. Transfers satisfy the criteria for recognition as an asset when it is probable that the inflow of resources will occur, and their fair value can be reliably measured. In certain circumstances, such as when a creditor forgives a liability, a decrease in the carrying amount of a previously recognized liability may arise. In these cases, instead of recognizing an asset as a result of the transfer, the entity decreases the carrying amount of the liability.	78. ينطبق على التحويلات تعريف الأصل عندما تسيطر الجهة على الموارد نتيجة حدث سابق (التحويل) وتتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من تلك الموارد. وتستوفي التحويلات ضوابط الإثبات على أنها أصل عندما يكون من المحتمل حدوث تدفق داخل للموارد ويمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية. وفي بعض الحالات، عندما يعفي الدائن المدين من التزام مثلاً، فإنه قد يحدث نقص في القيمة الدفترية للالتزام الذي سبق إثباته. في هذه الحالة، قد تقوم الجهة بتخفيض القيمة الدفترية للالتزام بدلاً من إثبات أصل نتيجة التحويل.	لا	
79. An entity obtains control of transferred resources either when the resources have been transferred to the entity, or the entity has an enforceable claim against the transferor. Many arrangements to transfer resources become binding on all parties before the transfer of resources takes place. However, sometimes one entity promises to transfer resources, but fails to do so. Consequently only when (a) a claim is enforceable, and (b) the entity assesses that it is probable that the inflow of resources will occur, will assets,	79. تحقق الجهة السيطرة على الموارد المحوّلة إما عند تحويل الموارد إلى الجهة أو عندما يكون لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في مطالبة الجهة المحوّلة. وتصبح العديد من ترتيبات تحويل الموارد ملزمة لجميع الأطراف قبل القيام بتحويل الموارد فعلياً. مع ذلك، فقد تتعهد الجهة أحياناً بتحويل الموارد ولكنها تفشل في القيام بذلك. وبالتالي، فقط عندما (أ) يكون حق المطالبة قابل للإنفاذ و(ب) تقدّر الجهة أنه من المحتمل أن يحدث تدفق داخل للموارد، عندها تُثبت الأصول والالتزامات و/أو الإيراد. وحتى ذلك الوقت، فإن الجهة لا تستطيع منع أو تنظيم وصول الأطراف الثالثة إلى منافع الموارد المقترح	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
liabilities, and/or revenue be recognized. Until that time, the entity cannot exclude or regulate the access of third parties to the benefits of the resources proposed for transfer.	تحويلها.		
80. Transfers of resources that satisfy the definition of contributions from owners will not give rise to revenue. Agreements (a) that specify that the entity providing resources is entitled to distributions of future economic benefits or service potential during the recipient entity's life, or distribution of any excess of assets over liabilities in the event that the recipient entity is wound up, or (b) that specify that the entity providing resources acquires a financial interest in the recipient entity that can be sold, exchanged, transferred, or redeemed, are, in substance, agreements to make a contribution from owners.	80. لا تؤدي تحويلات الموارد التي ينطبق عليها تعريف المساهمات من الملاك إلى نشوء إيراد. حيث إن الاتفاقيات (أ) التي تنص على أحقية الجهة المقدمة للموارد في توزيعات منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة خلال عمر الجهة المحوّل إليها أو توزيع أي فائض في الأصول عن الالتزامات في حال تصفية الجهة المحوّل إليها، أو (ب) التي تنص على أن الجهة التي تقدم الموارد تستحوذ حصة مالية في الجهة المحوّل إليها بحيث يمكن بيعها أو مبادلتها أو تحويلها أو استردادها، هي في جوهرها اتفاقيات لتقديم مساهمات من الملاك.	لا	
81. Transfers satisfy the definition of non-exchange transactions because the transferor provides resources to the recipient entity without the recipient entity providing approximately equal value directly in exchange. If an agreement stipulates that the recipient entity is to provide approximately equal value in exchange, the agreement is not a transfer agreement, but a contract for an exchange transaction that should be accounted for under IPSAS 9.	81. ينطبق على التحويلات تعريف المعاملات غير التبادلية لأن الجهة المحوّلة تزود الجهة المحوّل إليها بالموارد دون أن تدفع الجهة المحوّل إليها قيمة مساوية تقريباً بالمقابل. وإذا نصت اتفاقية ما على أن تدفع الجهة المحوّل إليها قيمة مساوية تقريبا بالمقابل، فإن الاتفاقية ليست اتفاقية تحويل بل هي عقد لمعاملة تبادلية يجب المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 9.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
82. An entity analyzes all stipulations contained in transfer agreements to determine if it incurs a liability when it accepts transferred resources.	82. تحلل الجهة جميع الأحكام المفروضة المشمولة في اتفاقيات التحويل لتحديد ما إذا كانت تتكبد التزاماً عند قبولها للموارد المحوّلة.	لا	
Measurement of Transferred Assets	**قياس الأصول المحوّلة**		
83. As required by paragraph 42, transferred assets are measured at their fair value as at the date of acquisition. Entities develop accounting policies for the recognition and measurement of assets that are consistent with IPSASs. As noted previously, inventories, property, plant, equipment, or investment property acquired through non-exchange transactions are to be initially measured at their fair value as at the date of acquisition, in accordance with the requirements of IPSAS 12, IPSAS 16, and IPSAS 45. Financial instruments, including cash and transfers receivable that satisfy the definition of a financial instrument, and other assets, will also be measured at fair value as at the date of acquisition in accordance with paragraph 42 and the appropriate accounting policy.	83. كما تقتضي الفقرة 42، تُقاس الأصول المحوّلة بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. وتضع الجهات سياسات محاسبية لإثبات الأصول وقياسها تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام. وكما بُين سابقاً، يجب قياس المخزون أو العقارات والآلات والمعدات أو العقارات الاستثمارية المقتناة من خلال معاملات غير تبادلية أولياً بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 12 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 16 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 45. ويجب كذلك قياس الأدوات المالية، بما في ذلك النقد والتحويلات مستحقة الاستلام التي ينطبق عليها تعريف الأداة المالية، وقياس الأصول الأخرى، بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء وفقاً للفقرة 42 والسياسة المحاسبية التي تنطبق.	لا	
Debt Forgiveness and Assumption of Liabilities	**الإعفاء من الديون وتحمل الالتزامات**		
84. Lenders will sometimes waive their right to collect a debt owed by a public sector entity, effectively canceling the debt. For example, a national government may cancel a loan owed by a local government. In such circumstances, the local	84. يتنازل المقرضون أحياناً عن حقهم في تحصيل دين واجب الأداء على إحدى جهات القطاع العام، مما ينتج عنه فعلياً إلغاء الدين. فعلى سبيل المثال، قد تلغي حكومة وطنية قرضاً واجب الأداء على حكومة محلية. في مثل هذه الحالات، تثبت الحكومة المحلية زيادة في صافي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
government recognizes an increase in net assets because a liability it previously recognized is extinguished.	الأصول نظراً لإلغاء التزام سبق إثباته.		
85. Entities recognize revenue in respect of debt forgiveness when the former debt no longer meets the definition of a liability or satisfies the criteria for recognition as a liability, provided that the debt forgiveness does not satisfy the definition of a contribution from owners.	85. تثبت الجهات إيراداً فيما يتعلق بالإعفاء من الدين عندما يكون الدين السابق لم يعد ينطبق عليه تعريف الالتزام أو لم يعد مستوفياً لضوابط الإثبات على أنه التزام، شريطة ألا ينطبق على الإعفاء من الدين تعريف المساهمات من الملاك.	لا	
86. Where a controlling entity forgives debt owed by a wholly owned controlled entity, or assumes its liabilities, the transaction may be a contribution from owners, as described in paragraphs 37–38.	86. عندما تعفي جهة مسيطرة جهة مملوكة بالكامل ومسيطَراً عليها من دين مستحق عليها، أو تتحمل التزاماتها، فإنه يجوز اعتبار المعاملة مساهمة من الملاك كما هو موضح في الفقرتين 37-38.	لا	
87. Revenue arising from debt forgiveness is measured at the carrying amount of the debt forgiven.	87. يُقاسُ الإيراد الناتج من الإعفاء من الديون بالقيمة الدفترية للدين المعفى منه.	لا	
Fines	**الغرامات**		
88. Fines are economic benefits or service potential received or receivable by a public sector entity, from an individual or other entity, as determined by a court or other law enforcement body, as a consequence of the individual or other entity breaching the requirements of laws or regulations. In some jurisdictions, law enforcement officials are able to impose fines on individuals considered to have breached the law. In these cases, the individual will normally have	88. الغرامات هي عبارة عن منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مستلَمة أو مستحقة الاستلام من قبل جهة قطاع عام من فرد أو كيان آخر كما هو محدد من قبل محكمة أو جهة إنفاذ نظام أخرى نتيجة لقيام الفرد أو الكيان الآخر بمخالفة متطلبات الأنظمة أو اللوائح. وفي بعض الدول يكون مسؤولي إنفاذ النظام قادرين على فرض غرامات على الأفراد الذين قاموا بمخالفة النظام. وفي هذه الحالات، سيكون عادة لدى الفرد خيار إما بدفع الغرامة أو الذهاب إلى المحكمة للدفاع عن قضيته. وعندما يتوصل المدعى عليه إلى اتفاق مع المدعي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the choice of paying the fine, or going to court to defend the matter. Where a defendant reaches an agreement with a prosecutor that includes the payment of a penalty instead of being tried in court, the payment is recognized as a fine.	العام يتضمن دفع جزاء بدلاً من محاكمته، تُثبَت الدفعة على أنها غرامة.		
89. Fines normally require an entity to transfer a fixed amount of cash to the government, and do not impose on the government any obligations which may be recognized as a liability. As such, fines are recognized as revenue when the receivable meets the definition of an asset and satisfies the criteria for recognition as an asset set out in paragraph 31. As noted in paragraph 12, where an entity collects fines in the capacity of an agent, the fine will not be revenue of the collecting entity. Assets arising from fines are measured at the best estimate of the inflow of resources to the entity.	89. تتطلب الغرامات عادة من كيان تحويل مبلغ نقدي محدد إلى الحكومة ولا تفرض على الحكومة أية واجبات قد تُثبت على أنها التزام. وبذلك تُثبَت الغرامات على أنها إيراد عندما ينطبق على المبلغ مستحق الاستلام تعريف الأصل ويستوفي ضوابط الإثبات على أنه أصل حسبما هي موضحة في الفقرة 31. وكما هو مبين في الفقرة 12، عندما تقوم الجهة بتحصيل الغرامات بصفتها وكيلاً، لا تُعَدُّ الغرامات التي تحصلها إيرادات تخص الجهة المحصلة لهذه الغرامات. وتُقاس الأصول الناتجة من الغرامات بأفضل تقدير للتدفق الداخل للموارد إلى الجهة.	لا	
Bequests	الوصايا		
90. A bequest is a transfer made according to the provisions of a deceased person's will. The past event giving rise to the control of resources embodying future economic benefits or service potential for a bequest occurs when the entity has an enforceable claim, for example on the death of the testator, or the granting of probate, depending on the laws of the jurisdiction.	90. إن الوصية هي تحويل يتم القيام به وفق النصوص الواردة في وصية الشخص المتوفى. ويقع الحدث السابق الذي يؤدي إلى سيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للموصى به عندما يكون لدى الجهة حق قابل للإنفاذ في المطالبة بالموصى به، مثلاً عند وفاة الموصي أو صدور قرار صحة الوصية، اعتماداً على أنظمة الدولة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
91. Bequests that satisfy the definition of an asset are recognized as assets and revenue when it is probable that the future economic benefits or service potential will flow to the entity, and the fair value of the assets can be measured reliably. Determining the probability of an inflow of future economic benefits or service potential may be problematic if a period of time elapses between the death of the testator and the entity receiving any assets. The entity will need to determine if the deceased person's estate is sufficient to meet all claims on it, and satisfy all bequests. If the will is disputed, this will also affect the probability of assets flowing to the entity.	91. تُثْبَت الوصايا التي ينطبق عليها تعريف الأصل على أنها أصول وإيرادات عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة وعندما يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بموثوقية. وقد يشكل تحديد احتمال حدوث تدفق داخل لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة معضلة في حال انقضاء فترة من الزمن بين وفاة الموصي واستلام الجهة لأي أصول. وستحتاج الجهة إلى تحديد ما إذا كانت تركة الشخص المتوفى كافية للوفاء بجميع المطالبات التي على التركة وتلبية جميع الوصايا. وفي حال وجود نزاع على الوصية، فإن ذلك يؤثر أيضاً على احتمال تدفق الأصول إلى الجهة.	لا	
92. The fair value of bequeathed assets is determined in the same manner as for gifts and donations, as is described in paragraph 97. In jurisdictions where deceased estates are subject to taxation, the tax authority may already have determined the fair value of the asset bequeathed to the entity, and this amount may be available to the entity. Bequests are measured at the fair value of the resources received or receivable.	92. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول الموصى بها بالأسلوب ذاته التي تحدد فيها القيمة العادلة للهبات والتبرعات كما هو موضح في الفقرة 97. وفي الدول التي تخضع فيها تركة المتوفى للضريبة، قد تكون السلطة الضريبية حددت مسبقاً القيمة العادلة للأصل الذي سيؤول إلى الجهة، وقد يكون هذا المبلغ متاحاً للجهة. وتُقاس الوصايا بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.	لا	
Gifts and Donations, including Goods In-kind	**الهبات والتبرعات بما فى ذلك السلع العينية**		
93. Gifts and donations are voluntary transfers of assets, including cash or other monetary assets, goods in-kind, and services in-kind that one entity	93. تُعَدُّ الهبات والتبرعات تحويلاتٍ تطوعيةً للأصول بما في ذلك النقد أو الأصول النقدية الأخرى والسلع العينية والخدمات العينية التي تمنحها جهة لجهة أخرى وتخلو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
makes to another, normally free from stipulations. The transferor may be an entity or an individual. For gifts and donations of cash or other monetary assets and goods in-kind, the past event giving rise to the control of resources embodying future economic benefits or service potential is normally the receipt of the gift or donation. Recognition of gifts or donations of services in-kind are addressed in paragraphs 98–103 below.	عادة من الأحكام المفروضة. وقد يكون المحوّل إما كياناً أو فرداً. وفيما يتعلق بالهبات والتبرعات على شكل نقد أو أصول نقدية أخرى وسلع عينية، يكون الحدث السابق الذي يؤدي إلى السيطرة على الموارد التي تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة هو عادة استلام الهبة أو التبرع. وتتطرق الفقرات 98-103 أدناه إلى موضوع إثبات الهبات أو التبرعات على شكل خدمات عينية.		
94. Goods in-kind are tangible assets transferred to an entity in a non-exchange transaction, without charge, but may be subject to stipulations. External assistance provided by multilateral or bilateral development organizations often includes a component of goods in-kind.	94. السلع العينية هي عبارة عن أصول ملموسة محولة إلى الجهة في معاملة غير تبادلية دون رسم ولكنها قد تخضع للأحكام المفروضة. وتتضمن المساعدات الخارجية المقدمة من قبل منظمات تطوير متعددة أو ثنائية الأطراف غالباً مكوناً من السلع العينية.	لا	
95. Gifts and donations (other than services in-kind) are recognized as assets and revenue when it is probable that the future economic benefits or service potential will flow to the entity and the fair value of the assets can be measured reliably. With gifts and donations, the making of the gift or donation and the transfer of legal title are often simultaneous; in such circumstances, there is no doubt as to the future economic benefits flowing to the entity.	95. تُثبَت الهبات والتبرعات (باستثناء الخدمات العينية) على أنها أصول وإيرادات عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة وعندما يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بموثوقية. وفيما يتعلق بالهبات والتبرعات، يكون منح الهبة أو التبرع وتحويل الملكية النظامية متزامنين غالباً، وفي هذه الظروف لا يكون هناك شك بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية ستتدفق إلى الجهة.	لا	
96. Goods in-kind are recognized as assets when the goods are received, or there is a binding	96. تُثبَت السلع العينية على أنها أصول عندما تُستَلَم السلع أو يكون هناك ترتيب ملزم لاستلام السلع. وفي حال	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
arrangement to receive the goods. If goods in-kind are received without conditions attached, revenue is recognized immediately. If conditions are attached, a liability is recognized, which is reduced and revenue recognized as the conditions are satisfied.	استلام السلع العينية دون شروط مقترنة بها، فإن الإيراد يُثْبَت فوراً. وفي حال فرض شروط معينة، يُثْبَت التزام، والذي يُخفَّض ويُثبَت الإيراد عند تحقيق الشروط.		
97. On initial recognition, gifts and donations, such as: a. Inventories, investment property, intangible assets, and financial instruments are measured at their fair value at the date of acquisition; and b. Property, plant, and equipment assets are measured at their deemed cost at the date of acquisition; The primary objective for which an entity holds property, plant, and equipment, in accordance with IPSAS 45, determines the current value measurement basis used to determine deemed cost. Property, plant, and equipment held for its operational capacity is measured at current operational value. Property, plant, and equipment held for its financial capacity is measured at fair value.	97. عند الإثبات الأولي، فإن الهبات والتبرعات، مثل: أ. المخزون، والعقارات الاستثمارية، والأصول غير الملموسة، والأدوات المالية، تُقاس بقيمها العادلة في تاريخ الاقتناء؛ و ب. أصول العقارات والآلات والمعدات، تُقاس بتكلفتها المفترضة في تاريخ الاقتناء؛ ووفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية المستخدم لتحديد التكلفة المفترضة بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.	لا	
Services In-kind	**الخدمات العينية**		
98. An entity may, but is not required to, recognize services in-kind as revenue and as an asset.	98. **يجوز للجهة أن تُثبت الخدمات العينية على أنها إيراد وعلى أنها أصل، ولكنها غير مُطالبة بالقيام بذلك.**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
99. Services in-kind are services provided by individuals to public sector entities in a non-exchange transaction. These services meet the definition of an asset because the entity controls a resource from which future economic benefits or service potential are expected to flow to the entity. These assets are, however, immediately consumed, and a transaction of equal value is also recognized to reflect the consumption of these services in-kind. For example, a public school that receives volunteer services from teachers' aides, the fair value of which can be reliably measured, may recognize an increase in an asset and revenue, and a decrease in an asset and an expense. In many cases, the entity will recognize an expense for the consumption of services in-kind. However, services in-kind may also be utilized to construct an asset, in which case the amount recognized in respect of services in-kind is included in the cost of the asset being constructed.	99. إن الخدمات العينية هي عبارة عن خدمات يقدمها الأفراد لجهات القطاع العام في معاملة غير تبادلية. وينطبق على هذه الخدمات تعريف الأصل لأن الجهة تسيطر على مورد يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة. بالرغم من ذلك، تُستَهلَك هذه الأصول مباشرة، كما تُثبَت معاملة ذات قيمة مساوية لتعكس استهلاك هذه الخدمات العينية. فعلى سبيل المثال قد تثبت مدرسة حكومية تحصل على خدمات تطوعية من معاوني المعلمين، والتي يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية، بزيادة في الأصل والإيراد وهبوط في الأصل والمصروف. وفي العديد من الحالات ستثبت الجهة مصروفاً فيما يخص استهلاك الخدمات العينية. بالرغم من ذلك، فقد تُستخدم الخدمات العينية أيضاً لإنشاء أصل معين، وفي هذه الحالة يتضمن المبلغ المثبت فيما يتعلق بالخدمات العينية في تكلفة الأصل قيد الإنشاء.	لا	
100. Public sector entities may be recipients of services in-kind under voluntary or non-voluntary schemes operated in the public interest. For example: a. Technical assistance from other governments or international organizations;	100. قد تكون جهات القطاع العام هي جهات يُحول إليها خدمات عينية بموجب برامج تطوعية أو غير تطوعية يتم إدارتها للمصلحة العامة مثل: أ. المساعدات الفنية من الحكومات أو المنظمات الدولية الأخرى؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. قد يُطلب من الأشخاص المتهمين بارتكاب مخالفات أداء خدمة مجتمع لصالح جهة القطاع العام؛ و ج. قد تحصل المستشفيات العامة على خدمات من المتطوعين؛ و د. قد تحصل المدارس الحكومية على خدمات تطوعية من الآباء كمعاونين للمعلمين أو كأعضاء في مجلس الإدارة؛ و هـ. قد تحصل الحكومات المحلية على خدمات إطفاء حريق من متطوعين.	b. Persons convicted of offenses may be required to perform community service for a public sector entity; c. Public hospitals may receive the services of volunteers; d. Public schools may receive voluntary services from parents as teachers' aides or as board members; and e. Local governments may receive the services of volunteer fire fighters.
	لا	101. لا ينطبق على بعض الخدمات العينية تعريف الأصل لأن الجهة لا تملك سيطرة كافية على الخدمات المقدمة. وفي ظروف أخرى، وقد تملك الجهة سيطرة على الخدمات العينية ولكنها قد تكون غير قادرة على قياسها بموثوقية، وبذلك فإنها تفشل في استيفاء ضوابط الإثبات على أنها أصل. بالرغم من ذلك، قد تكون الجهات قادرة على قياس القيمة العادلة لخدمات عينية معينة، مثل الخدمات العينية المهنية أو الخدمات العينية الأخرى التي تتوافر خلافًا لذلك بسهولة في السوق الوطنية أو الدولية. ولدى تحديد القيمة العادلة لأنواع الخدمات العينية الموضحة في الفقرة 100، قد تتوصل الجهة إلى أن قيمة الخدمات ليست ذات أهمية نسبية. وفي العديد من الأمثلة، تُقدم الخدمات العينية من قبل أشخاص مدربين بشكل ضعيف أو غير مدربين، وتختلف بشكل أساسي عن الخدمات التي تستحوذها الجهة في حال عدم توافر الخدمات العينية.	101. Some services in-kind do not meet the definition of an asset because the entity has insufficient control over the services provided. In other circumstances, the entity may have control over the services in-kind, but may not be able to measure them reliably, and thus they fail to satisfy the criteria for recognition as an asset. Entities may, however, be able to measure the fair value of certain services in-kind, such as professional or other services in-kind that are otherwise readily available in the national or international marketplace. When determining the fair value of the types of services in-kind described in paragraph 100, the entity may conclude that the value of the services is not material. In many instances, services in-kind are rendered by persons with little or no training, and are

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
fundamentally different from the services the entity would acquire if the services in-kind were not available.			
102. Due to the many uncertainties surrounding services in-kind, including the ability to exercise control over the services, and measuring the fair value of the services, this Standard does not require the recognition of services in-kind. Paragraph 108, however, encourages the disclosure of the nature and type of services in-kind received during the reporting period. As for all disclosures, disclosures relating to services in-kind are only made if they are material. For some public sector entities, the services provided by volunteers are not material in amount, but may be material by nature.	102. لا يقتضي هذا المعيار إثبات الخدمات العينية بسبب الشكوك العديدة التي تحيط بها، بما في ذلك القدرة على ممارسة السيطرة على الخدمات وقياس القيمة العادلة لهذه الخدمات. مع ذلك، تشجع الفقرة 108 على الإفصاح عن طبيعة ونوع الخدمات العينية المستلمة خلال فترة القوائم المالية. وكما هو حال جميع الإفصاحات، تكون الإفصاحات المتعلقة بالخدمات العينية فقط في حال كانت ذات أهمية نسبية. وبالنسبة لبعض جهات القطاع العام، تُعَدُّ الخدمات التي يقدمها المتطوعون غير ذات أهمية نسبية من حيث مقدارها ولكنها قد تكون ذات أهمية نسبية بحكم طبيعتها.	لا	
103. In developing an accounting policy addressing a class of services in-kind, various factors would be considered, including the effects of those services in-kind on the financial position, performance, and cash flows of the entity. The extent to which an entity is dependent on a class of services in-kind to meet its objectives, may influence the accounting policy an entity develops regarding the recognition of assets. For example, an entity that is dependent on a class of services in-kind to meet its objectives, may be more likely to recognize	103. لدى وضع سياسة محاسبية تتناول فئة من فئات الخدمات العينية، تُؤخذ في الحسبان عوامل مختلفة، بما في ذلك آثار الخدمات العينية على المركز المالي للجهة وأدائها وتدفقاتها النقدية. وقد يؤثر مدى اعتماد الجهة على فئة معينة من الخدمات العينية من أجل تحقيق أهدافها على السياسة المحاسبية التي تضعها الجهة لإثبات الأصول. فعلى سبيل المثال قد تميل جهة تعتمد على فئة معينة من الخدمات العينية من أجل تحقيق أهدافها إلى إثبات الخدمات العينية التي ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. وعند تحديد ما إذا كان يجب إثبات فئة معينة من	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
those services in-kind that meet the definition of an asset and satisfy the criteria for recognition. In determining whether to recognize a class of services in-kind, the practices of similar entities operating in a similar environment are also considered.	الخدمات العينية، فإنه يُنظر أيضاً إلى ممارسات الجهات المماثلة التي تعمل في بيئة مماثلة.		
Pledges	التعهدات		
104. Pledges are unenforceable undertakings to transfer assets to the recipient entity. Pledges do not meet the definition of an asset, because the recipient entity is unable to control the access of the transferor to the future economic benefits or service potential embodied in the item pledged. Entities do not recognize pledged items as assets or revenue. If the pledged item is subsequently transferred to the recipient entity, it is recognized as a gift or donation, in accordance with paragraphs 93–97 above. Pledges may warrant disclosure as contingent assets under the requirements of IPSAS 19.	104. التعهدات هي عبارة عن وعود غير قابلة للإنفاذ بتحويل أصول إلى جهة معينة. ولا ينطبق على التعهدات تعريف الأصل لأن الجهة المحوّل إليها لا تستطيع التحكم في وصول الجهة المحوّلة إلى المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها البند المتعهد به. ولا تثبت الجهات البنود المتعهد بها على أنها أصول أو إيرادات. وإذا حُوِّلَ البند المتعهد به لاحقا إلى الجهة المحوّل إليها، يُثبَت كهبة أو تبرع وفقاً للفقرات 93-97 أعلاه. وقد تستدعي التعهدات الإفصاح عنها على أنها أصول محتملة بموجب متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 19.	لا	
Advance Receipts of Transfers	التحويلات المستلمة مقدماً		
105. Where an entity receives resources before a transfer arrangement becomes binding, the resources are recognized as an asset when they meet the definition of an asset and satisfy the criteria for recognition as an asset. The entity will	105. عندما تستلم الجهة موارد قبل أن يصبح ترتيب التحويل ملزماً، يتم إثبات الموارد على أنها أصول عندما ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. كما تثبت الجهة أيضاً التزاماً بقيمة الموارد التي تم الحصول عليها مقدماً إذا لم يكن ترتيب التحويل ملزماً.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
also recognize an advance receipt liability if the transfer arrangement is not yet binding. Advance receipts in respect of transfers are not fundamentally different from other advance receipts, so a liability is recognized until the event that makes the transfer arrangement binding occurs, and all other conditions under the agreement are fulfilled. When that event occurs and all other conditions under the agreement are fulfilled, the liability is discharged and revenue is recognized.	ولا تختلف التحويلات التي تُستلم مقدماً بشكل أساسي عن المقبوضات الأخرى المستلمة مقدماً، وبذلك يثبت التزام إلى أن يقع الحدث الذي يجعل ترتيب التحويل ملزماً ويتم الوفاء بجميع الشروط الأخرى بموجب الاتفاقية. وعندما يقع ذلك الحدث ويتم الوفاء بجميع الشروط الأخرى بموجب الاتفاقية، يتم تسوية الالتزام وإثبات الإيراد.		
Concessionary Loans	**القروض الميسرة**		
105A. Concessionary loans are loans received by an entity at below market terms. The portion of the loan that is repayable, along with any interest payments, is an exchange transaction and is accounted for in accordance with IPSAS 41. An entity considers whether any difference between the transaction price (loan proceeds) and the fair value of the loan on initial recognition (see IPSAS 41) is non-exchange revenue that should be accounted for in accordance with this Standard.	105أ. القروض الميسرة هي قروض تتلقاها الجهة بأسعار أقل من أسعار السوق. ويُعَدُّ الجزء من القرض الواجب تسديده، مع أي دفعات فائدة، معاملة تبادلية وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. وتنظر الجهة فيما إذا كان أي فرق بين سعر المعاملة (متحصلات القرض) والقيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41) هو إيراد غير تبادلي يتعين المحاسبة عنه وفقاً لهذا المعيار.	**لا**	
105B. Where an entity determines that the difference between the transaction price (loan proceeds) and the fair value of the loan on initial recognition is non-exchange revenue, an entity recognizes the difference as revenue, except if a present	105ب. عندما تحدد الجهة أن الفرق بين سعر المعاملة (متحصلات القرض) والقيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي هو إيراد غير تبادلي، تثبت الجهة الفرق على أنه إيراد، إلا إذا كان واجب حالي موجوداً، على سبيل المثال عندما ينتج واجب حالي من شروط محددة مفروضة من	**نعم**	استبدلت عبارة (من قبل الجهة المستلمة) بعبارة (من قبل الجهة المحولة) ليستقيم المعنى.

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
obligation exists, e.g., where specific conditions imposed on the transferred assets by the recipient result in a present obligation. Where a present obligation exists, it is recognized as a liability. As the entity satisfies the present obligation, the liability is reduced and an equal amount of revenue is recognized.	قبل الجهة المحولة على الأصول المحوّلة. وفي حال وجود واجب حالي، فإنه يُثبَت على أنه التزام. وبالقدر الذي تفي به الجهة بالواجب الحالي، يُخفَّض الالتزام ويُثبت مبلغ مساوٍ على أنه إيراد.		
Disclosures	الإفصاح		
106. An entity shall disclose either on the face of, or in the notes to, the general purpose financial statements: a. The amount of revenue from non-exchange transactions recognized during the period by major classes showing separately: i. Taxes, showing separately major classes of taxes; and ii. Transfers, showing separately major classes of transfer revenue. b. The amount of receivables recognized in respect of non-exchange revenue; c. The amount of liabilities recognized in respect of transferred assets subject to conditions; c(a). The amount of liabilities recognized in respect of concessionary loans that are subject to conditions on transferred assets;	106. يجب أن تفصح الجهة إما في صلب القوائم المالية أو في إيضاحاتها عما يلي: أ. مبلغ الإيراد من المعاملات غير التبادلية المثبت خلال الفترة حسب فئات رئيسة تبين بشكل منفصل ما يلي: (1) الضرائب، مبينة الفئات الرئيسة للضرائب بشكل منفصل؛ و (2) التحويلات، مبينة الفئات الرئيسة لإيراد التحويل بشكل منفصل. ب. مبلغ الذمم المدينة المثبت فيما يتعلق بالإيراد غير التبادلي؛ و ج. مبلغ الالتزام المثبت فيما يتعلق بالأصول المحوّلة الخاضعة لشروط معينة؛ و ج(أ). مبلغ الالتزام المثبت فيما يخص القروض الميسرة التي تخضع للشروط المفروضة على الأصول المحوّلة؛ و د. مبلغ الأصول المثبتة الخاضعة لقيود وطبيعة تلك القيود؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. The amount of assets recognized that are subject to restrictions and the nature of those restrictions; e. The existence and amounts of any advance receipts in respect of non-exchange transactions; and f. The amount of any liabilities forgiven.	هـ. وجود أي مقبوضات مستلمة مقدماً تتعلق بمعاملات غير تبادلية، ومبالغ هذه المقبوضات؛ و و. مبلغ أي التزامات معفاة.		
107. An entity shall disclose in the notes to the general purpose financial statements: a. The accounting policies adopted for the recognition of revenue from non-exchange transactions; b. For major classes of revenue from non-exchange transactions, the basis on which the fair value of inflowing resources was measured; c. For major classes of taxation revenue that the entity cannot measure reliably during the period in which the taxable event occurs, information about the nature of the tax; and d. The nature and type of major classes of bequests, gifts, and donations, showing separately major classes of goods in-kind received.	107. يجب أن تفصح الجهة في إيضاحات القوائم المالية ذات الغرض العام عما يلي: أ. السياسات المحاسبية المطبقة في إثبات الإيراد من المعاملات غير التبادلية؛ و ب. الأساس المستخدم لقياس القيمة العادلة للموارد المتدفقة الداخلة وذلك للفئات الرئيسة من الإيراد من معاملات غير تبادلية؛ و ج. معلومات حول طبيعة الضريبة فيما يتعلق بالفئات الرئيسة للإيراد الضريبي الذي لا تستطيع الجهة قياسه بموثوقية خلال الفترة التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة؛ و د. طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للوصايا والهبات والتبرعات مبينة بشكل منفصل الفئات الرئيسة للسلع العينية المستلمة.	لا	
108. Entities are encouraged to disclose the nature and type of major classes of services in-kind received, including those not recognized. The extent to	108. تُشجَّع الجهات على الإفصاح عن طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للخدمات العينية المستلمة، بما في ذلك الفئات غير المثبتة. وسيحدد مدى اعتماد الجهة على فئة معينة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
which an entity is dependent on a class of services in-kind will determine the disclosures it makes in respect of that class.	من الخدمات العينية الإفصاحات التي تقوم بها فيما يتعلق بتلك الفئة.		
109. The disclosures required by paragraphs 106 and 107 assist the reporting entity to satisfy the objectives of financial reporting, as set out in IPSAS 1, which is to provide information useful for decision making, and to demonstrate the accountability of the entity for the resources entrusted to it.	109. تساعد الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين 106 و107 الجهة المعدّة للقوائم المالية في تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية كما هو موضح في معيار المحاسبة للقطاع العام 1، والتي تتمثل في تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وإظهار مستوى مساءلة الجهة عن الموارد التي عهد لها بها.	لا	
110. Disclosure of the major classes of revenue assists users to make informed judgments about the entity's exposure to particular revenue streams.	110. يساعد الإفصاح عن الفئات الرئيسة للإيراد المستخدمين في إصدار أحكام مبنية على معرفة حول تعرض الجهة لتدفقات إيراد معينة.	لا	
111. Conditions and restrictions impose limits on the use of assets, which impacts the operations of the entity. Disclosure of (a) the amount of liabilities recognized in respect of conditions, and (b) the amount of assets subject to restrictions assists users in making judgments about the ability of the entity to use its assets at its own discretion. Entities are encouraged to disaggregate by class the information required to be disclosed by paragraph 106(c).	111. تفرض الشروط والقيود حدوداً على استخدام الأصول، الأمر الذي يؤثر على عمليات الجهة. ويساعد الإفصاح عن (أ) مبلغ الالتزامات المثبت نتيجة للشروط (ب) ومبلغ الأصول الخاضعة للقيود المستخدمة في إصدار أحكام حول قدرة الجهة على استخدام أصولها وفق اختيارها. تُشجَّع الجهات على تفصيل المعلومات التي تقتضي الفقرة 106 (ج) الإفصاح عنها حسب الفئات.	لا	
112. Paragraph 106(e) requires entities to disclose the existence of advance receipts in respect of non-exchange transactions. These liabilities carry the risk that the entity will have to make a sacrifice of	112. تقتضي الفقرة 106(هـ) من الجهات الإفصاح عن وجود مقبوضات مستلمة مقدماً فيما يتعلق بالمعاملات غير التبادلية. وتنطوي هذه الالتزامات على مخاطرة تتمثل في أن تضطر الجهة إلى التضحية بالمنافع الاقتصادية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
future economic benefits or service potential if the taxable event does not occur, or a transfer arrangement does not become binding. Disclosure of these advance receipts assists users to make judgments about the entity's future revenue and net asset position.	المستقبلية أو الخدمات المتوقعة في حال عدم وقوع الحدث الخاضع للضريبة أو في حال لم يصبح ترتيب التحويل ملزما. ويساعد الإفصاح عن المقبوضات المستلمة مقدماً المستخدمين في إصدار أحكام حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.		
113. As noted in paragraph 68, in many cases an entity will be able to reliably measure assets and revenue from taxation transactions, using, for example, statistical models. However, there may be exceptional circumstances where an entity is unable to reliably measure the assets and revenue arising until one or more reporting periods has elapsed since the taxable event occurred. In these cases, the entity makes disclosures about the nature of major classes of taxation that cannot be reliably measured, and therefore recognized, during the reporting period in which the taxable event occurs. These disclosures assist users to make informed judgments about the entity's future revenue and net asset position.	113. كما هو مبين في الفقرة 68، ستكون الجهة قادرة في العديد من الحالات على قياس الأصول والإيراد الناتج من المعاملات الضريبية بموثوقية باستخدام النماذج الإحصائية مثلا. مع ذلك، قد تكون هناك ظروف استثنائية تكون فيها الجهة غير قادرة على قياس الأصول والإيرادات الناتجة بموثوقية إلى أن تنقضي فترة واحدة أو أكثر من فترات القوائم المالية منذ وقوع الحدث الخاضع للضريبة. وفي هذه الحالات، تقوم الجهة بإفصاحات عن طبيعة الفئات الرئيسة للضرائب التي لا يمكن قياسها بموثوقية، وبالتالي تُثبَت خلال فترة القوائم المالية التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة. وتساعد هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مستنيرة حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.	لا	
114. Paragraph 107(d) requires entities to make disclosures about the nature and type of major classes of gifts, donations, and bequests it has received. These inflows of resources are received at the discretion of the transferor, which exposes	114. تتطلب الفقرة 107 (د) من الجهات القيام بإفصاحات حول طبيعة ونوع الفئات الرئيسة للهبات والتبرعات والوصايا التي حصلت عليها. وتُستَلَم التدفقات الداخلة للموارد حسب تقدير الجهة المحوّلة التي تعرض الجهة لمخاطرة احتمال تغير مصادر هذه الموارد بشكل مهم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the entity to the risk that, in future periods, such sources of resources may change significantly. Such disclosures assist users to make informed judgments about the entity's future revenue and net asset position.	في فترات مستقبلية. وتساعد مثل هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مستنيرة حول الوضع المستقبلي لإيراد وصافي أصول الجهة.		
115. Where services in-kind meet the definition of an asset and satisfy the criteria for recognition as an asset, entities may elect to recognize these services in- kind and measure them at their fair value. Paragraph 108 encourages an entity to make disclosures about the nature and type of all services in-kind received, whether they are recognized or not. Such disclosures may assist users to make informed judgments about (a) the contribution made by such services to the achievement of the entity's objectives during the reporting period, and (b) the entity's dependence on such services for the achievement of its objectives in the future.	115. عندما ينطبق على الخدمات العينية تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل، يجوز للجهات أن تختار إثبات هذه الخدمات العينية وقياسها بقيمتها العادلة. وتشجع الفقرة 108 الجهة على القيام بإفصاحات حول طبيعة ونوع جميع الخدمات العينية المستلمة سواء ثُبِّتَتْ أم لا. وقد تساعد مثل هذه الإفصاحات المستخدمين في إصدار أحكام مبنية على (أ) معرفة مدى مساهمة هذه الخدمات في تحقيق أهداف الجهة خلال فترة القوائم المالية و(ب) اعتماد الجهة على هذه الخدمات من أجل تحقيق أهدافها في المستقبل.	لا	
Transitional Provisions	أحكام انتقالية		
116. [Deleted].	116. [حذفت].	لا	
117. [Deleted].	117. [حذفت].	لا	
118. [Deleted].	118. [حذفت].	لا	
119. [Deleted].	119. [حذفت].	لا	
120. [Deleted].	120. [حذفت].	لا	
121. [Deleted].	121. [حذفت].	لا	
122. [Deleted].	122. [حذفت].	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	123. [حذفت].	123. [Deleted].
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	124. يجب على الجهة أن تُطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترات تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تُفصح عن تلك الحقيقة.	124. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after June 30, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for periods beginning before June 30, 2008, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	124أ.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124A.IPSAS 28 amended paragraph 37. An entity shall apply the amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 28 for a period beginning before January 1, 2013, the amendment shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	124ب.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124B.IPSAS 29 amended paragraphs 5, 10, 87, and 106, and inserted paragraphs 105A and 105B. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 29 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق	نعم	124ج.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124C. Paragraphs 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123 and 125 were amended by IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)*

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	124د.**[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].**	124D.Paragraphs 3 and 4 were deleted by *The Applicability of IPSASs*, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	124هـ.**[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].**	124E. Paragraphs 1, 2 and 6 were amended by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	**نعم**	124و.**[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].**	124F. Paragraphs 43, 105A was amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply this

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	j124.[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 23].	124G. Paragraph 2 was amended by IPSAS 42, Social Benefits, issued in January 2019. An entity shall apply this amendment at the same time as it applies IPSAS 42.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	**نعم**	124ح. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 13 و42 و43 و83 و97 وأضاف الفقرة 43أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	124H. Paragraphs 13, 42, 43, 83, and 97 were amended, and paragraph 43A was added by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	**نعم**	124ط. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرة 42. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع	124I. Paragraph 42 was amended by IPSAS 46, *Measurement*, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.		**على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.**	January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
	لا	125. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	125. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 23.	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 23، ولكنها ليست جزءاً منه.
Measurement, Recognition, and Disclosure of Revenue from Non-Exchange Transactions	**قياس الإيراد من المعاملات غير التبادلية وإثباتها والإفصاح عنها**
Income Tax (paragraph 65)	ضريبة الدخل (الفقرة 65)
1. A national government (reporting entity) imposes a 25 percent tax on personal income earned within the country. Employers are required to withhold taxes from payroll and remit withholdings on a monthly basis. Individuals with significant non-salary (for example, investment) income are required to make estimated tax payments on a quarterly basis. In addition, individuals must file a tax return with the taxation department by April 15 of the year following the tax year (calendar year), and must pay the remaining tax owed (or claim a refund) at that time. The government's reporting period ends on June 30.	1. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة بنسبة 25% على الدخل الشخصي المكتسب داخل الدولة. وعلى أصحاب العمل اقتطاع الضرائب من الرواتب ودفع هذه الاقتطاعات على أساس شهري. ويتعين على الأفراد الذين يحصلون على دخل مهم من غير الراتب (مثل الاستثمار) تقديم دفعات ضريبية مقدرة على أساس ربع سنوي. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يقدم الأفراد إقرارات ضريبية إلى مصلحة الضرائب بحلول 15 إبريل من السنة التي تلي السنة الضريبية (سنة تقويمية) ويجب أن يدفعوا الضريبة المتبقية المستحقة (أو يطالبوا باسترداد المبلغ) في ذلك الوقت. وتنتهي فترة القوائم المالية الخاصة بالحكومة في 30 يونيو.
2. The government controls a resource – income tax receivable – when the taxable event occurs, which is the earning of assessable income by taxpayers. At the end of the reporting period, the government recognizes assets and revenue in respect of personal income tax on the income earned during the reporting period, to the extent that it can reliably measure it. Assets and revenue will also be recognized in respect of income taxes on income earned in prior periods, but which did not meet the definition of, or satisfy the criteria for recognition as, an asset until the current reporting period.	2. تسيطر الحكومة على مورد معين -ضريبة الدخل مستحقة الاستلام - عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو دخل مكتسب من قبل المكلّفين خاضع للضريبة. وتثبت الحكومة في نهاية فترة القوائم المالية الأصول والإيراد فيما يخص ضريبة الدخل الشخصي المفروضة على الدخل المكتسب خلال فترة القوائم المالية إلى الحد الذي تستطيع فيه قياسه بموثوقية. كما تُثبَت الأصول والإيراد فيما يخص ضرائب الدخل المفروضة على الدخل المكتسب في فترات سابقة والذي لا ينطبق عليه تعريف الأصل أو يستوفي ضوابط الإثبات على أنه أصل حتى فترة القوائم المالية الحالية.
Measurement of Taxation Revenue (paragraphs 67–70)	*قياس الإيراد الضريبي (الفقرات 67-70)*
3. A national government (reporting entity) levies income tax on the personal income of all persons earning income within its jurisdiction. The tax was first levied some seventy years before the current reporting period, and taxation statistics are available for the entire seventy-year period. The tax year and the reporting period are January 1 to December 31. Taxpayers have until April 30 each year to file their tax return, and until June 30 to pay any outstanding taxes. The government is required by legislation to present audited consolidated general purpose financial statements to the legislature no later than March 31.	3. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة دخل على الدخل الشخصي لجميع الأشخاص الذين يجنون دخلهم داخل نطاق الدولة. فُرِضَت الضريبة للمرة الأولى قبل حوالي 70 سنة من فترة القوائم المالية الحالية، وتتوافر الإحصائيات المتعلقة بالضريبة لفترة السبعين سنة كاملة. وتمتد السنة الضريبية وفترة القوائم المالية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر. ويحق للمكلّفين تقديم إقراراتهم الضريبية حتى 30 إبريل من كل سنة، ودفع أي ضرائب غير مسددة حتى 30 يونيو. ويتعين على الحكومة بموجب التشريع عرض القوائم المالية ذات الغرض العام الموحدة والمراجعة على الجهة التشريعية في موعد أقصاه 31 مارس.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
4. Income tax revenue should be recognized in the reporting period in which the taxable event occurred, that is, the earning of taxable income. As the tax administration system does not enable the government to directly measure income tax receivable until after its general purpose financial statements are issued, the government develops a model to indirectly measure income taxation revenue receivable. The government uses the income tax collection history it has in the taxation statistics, which it compares to other observable phenomena to develop a reliable model. Other phenomena can include other economic statistics, such as gross domestic product, financial phenomena such as income tax installments deducted by employers, sales tax collections (if it levies such a tax), and banking statistics collected by the central bank. This government may enlist the assistance of econometricians in developing the model, and the external auditor tests the validity of the model in accordance with international and national auditing standards.	4. يجب إثبات إيراد ضريبة الدخل في فترة القوائم المالية التي وقع فيها الحدث الخاضع للضريبة، أي الدخل المكتسب الخاضع للضريبة. ولأن نظام إدارة الضرائب لا يمكّن الحكومة من قياس ضريبة الدخل مستحقة الاستلام بشكل مباشر إلا بعد أن تُصدر قوائمها المالية ذات الغرض العام، فإن الحكومة تستخدم نموذجاً لقياس إيراد ضريبة الدخل مستحقة الاستلام بشكل غير مباشر. وتستخدم الحكومة الإحصائيات التاريخية لضريبة الدخل المحصلة التي بحوزتها والمتعلقة بالضريبة، حيث تقارنها بظواهر أخرى ممكن رصدها من أجل وضع نموذج موثوق. وقد تتضمن الظواهر الأخرى إحصائيات اقتصادية أخرى مثل إجمالي الناتج المحلي وظواهر مالية مثل أقساط ضريبة الدخل تم طرحها من قبل أصحاب العمل وتحصيلات ضريبة المبيعات (في حال فرضت مثل هذه الضريبة) والإحصائيات المصرفية التي يجمعها البنك المركزي. وقد توظف هذه الحكومة الاقتصاديين والإحصائيين للمساعدة في وضع النموذج ويختبر المراجع الخارجي صحة النموذج وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والوطنية.
5. The model enables the reporting entity to reliably measure the assets and revenue accruing to it during the reporting period, which are then recognized and disclosed in the general purpose financial statements. The notes to the general purpose financial statements disclose the accounting policies, including the basis of measurement of income tax revenue. In these circumstances, estimates of tax revenue for one reporting period may be revised in a subsequent period. Changes in estimates are recognized prospectively in accordance with IPSAS 3.	5. يمكّن النموذج الجهة المعدّة للقوائم المالية من قياس الأصول والإيراد المستحق لها خلال فترة القوائم المالية بموثوقية، والتي يكون إثباتها والإفصاح عنها بعد ذلك في القوائم المالية ذات الغرض العام. وتفصح إيضاحات القوائم المالية ذات الغرض العام عن السياسات المحاسبية، بما في ذلك أساس قياس إيراد ضريبة الدخل. وفي هذه الظروف، قد تُعَدَّل تقديرات إيراد الضريبة المتعلقة بفترة قوائم مالية ما في فترة لاحقة. وتُثبَت التغييرات التي تُجرى على التقديرات بأثر مستقبلي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3.
Value Added Tax (paragraph 65)[3] *[3] Some jurisdictions use the terms Value Added Tax (VAT) and Goods and Services Tax (GST) interchangeably.*	*ضريبة القيمة المضافة (الفقرة 65)*[3] *[3] تستخدم بعض الدول مصطلح ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع والخدمات بحيث يمكن أن يحل أحدهما محلّ الأخر.*
6. A national government (reporting entity) imposes a value-added tax (VAT) on all businesses. The tax is 15 percent of the value added and is collected by merchants from customers (taxpayers) at the time of sale. Large and medium- sized businesses are required to submit VAT returns electronically to the tax department on a weekly basis; however, small businesses are permitted to submit VAT returns manually on a quarterly basis.	6. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة القيمة المضافة على جميع مؤسسات الأعمال. وتبلغ هذه الضريبة 15% من القيمة المضافة ويقوم التجار بتحصيلها من العملاء (المكلّفين) في وقت البيع. وعلى الجهات الكبيرة والمتوسطة الحجم تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة إلكترونياً إلى مصلحة الضرائب أسبوعياً، بالرغم من ذلك، يسمح لمؤسسات الأعمال الصغيرة تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة بشكل يدوي على أساس ربع سنوي.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
7. The government controls a resource – VAT receivable – when the taxable event occurs, which is the undertaking of taxable activity, that is, the sale of value-added goods or services, during the reporting period. The government recognizes assets and revenue in the general purpose financial statements of the reporting period in which the taxable activity takes place, or later, as soon as it can reliably measure the tax receivable. In many circumstances, the taxation return period will not coincide with the reporting period. In these circumstances, estimates of tax revenue for the reporting period may be revised in a subsequent period. Changes in estimates are recognized prospectively in accordance with IPSAS 3.	7. تسيطر الحكومة على مورد معين -ضريبة القيمة المضافة مستحقة الاستلام -عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو تنفيذ النشاط الخاضع للضريبة، أي بيع السلع والخدمات ذات القيمة المضافة خلال فترة القوائم المالية. وتثبت الحكومة الأصول والإيراد في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي يحدث فيها النشاط الخاضع للضريبة، أو بعد ذلك، عندما تستطيع قياس الضريبة مستحقة الاستلام بموثوقية. وفي العديد من الحالات، لا تتزامن فترة تقديم الإقرار الضريبي مع فترة القوائم المالية. وفي مثل هذه الظروف قد تُعَدَّل تقديرات الإيراد الضريبي لفترة القوائم المالية في فترة لاحقة. وتُثبَت التغييرات في التقديرات بأثر مستقبلي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3.
Goods and Services Tax (paragraph 65)	*ضريبة السلع والخدمات (الفقرة 65)*
8. A national government (reporting entity) imposes a goods and services tax (GST) on sales of goods and services. The tax is 10 percent of the value of goods and services sold. Most sellers of goods and services are required to electronically submit GST returns to the tax department on a weekly basis. However, small businesses are permitted to manually submit GST returns on a quarterly basis.	8. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة السلع والخدمات على مبيعات السلع والخدمات. وتبلغ هذه الضريبة 10% من قيمة السلع والخدمات المباعة. ويتعين على معظم بائعي السلع والخدمات تقديم إقرارات ضريبة السلع والخدمات إلكترونياً إلى مصلحة الضرائب أسبوعياً. مع ذلك، يُسمح لمؤسسات الأعمال الصغيرة بتقديم إقرارات ضريبة السلع والخدمات بشكل يدوي على أساس ربع سنوي.
9. The government controls a resource – GST receivable – when the taxable event occurs, which is the sale of taxable goods and services during the reporting period. The government recognizes assets and revenue in the general purpose financial statements of the reporting period in which the sales and purchases take place or, if the tax receivable cannot be reliably measured as at the end of the reporting period, later, as soon as it can reliably measure the tax receivable.	9. تسيطر الحكومة على مورد معين -ضريبة السلع والخدمات مستحقة الاستلام -عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو بيع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة خلال فترة القوائم المالية. وتثبت الحكومة الأصول والإيرادات في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي تحدث فيها عمليات البيع أو الشراء، أو أنه في حال لم يكن من الممكن قياس الضريبة مستحقة الاستلام بموثوقية في نهاية فترة القوائم المالية، فيتم لاحقاً، عندما يكون من الممكن قياس الضريبة مستحقة الاستلام بموثوقية.
Customs Duty (paragraph 65)	*الرسم الجمركي (الفقرة 65)*
10. A national government (reporting entity) imposes customs duty on all imports of goods. The duties vary depending on the type of goods imported, and are set at levels to ensure that domestically produced goods are cheaper in the retail market. Imported goods are held in bonded warehouses until the importer pays the duty. Importers are required to make import declarations to the customs department and pay the duty immediately. Most importers submit these declarations electronically before the goods arrive, and make electronic funds transfers to the customs	10. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) رسماً جمركياً على جميع واردات السلع. وتختلف الرسوم بالاعتماد على نوع السلع المستوردة وتُحدد بمستويات معينة لضمان أن تكون السلع المنتجة محلياً أرخص في سوق البيع بالتجزئة. ويُحْتَفَظ بالسلع المستوردة في مستودعات جمركية حتى يدفع المستورد الرسم المستحق. ويُطلب من المستوردين تقديم إقرارات إلى مصلحة الجمارك حول عملية الاستيراد ودفع الرسم فوراً. ويقدم معظم المستوردين هذه الإقرارات إلكترونياً قبل وصول السلع ويقومون بتحويلات إلكترونية للأموال إلى مصلحة الجمارك عند تفريغ السلع من السفن أو الطائرات أو عند عبور القطارات أو الشاحنات الحدود الجمركية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
department when the goods are unloaded from ships or aircraft, or as trains or trucks pass the customs boundary.	
11. The government controls a resource – duty receivable – when the taxable event occurs, which is the movement of goods across the customs boundary. The government recognizes assets and revenue in the general purpose financial statements of the reporting period in which the goods move across the boundary, or later, as soon as it can reliably measure the duty receivable.	11. تسيطر الحكومة على مورد معين -الرسم مستحق الاستلام -عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو حركة السلع عبر الحدود الجمركية. وتثبت الحكومة الأصول والإيراد في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي تعبر فيها السلع الحدود، أو بعد ذلك عندما يكون بإمكانها قياس الرسم مستحق الاستلام بموثوقية.
Death Duties (paragraph 65)	*ضريبة الإرث (الفقرة 65)*
12. A national government (reporting entity) imposes death duties of 40 percent on all estates valued at more than 500,000 currency units (CU). Medical practitioners and funeral directors are required to notify the tax department of all deaths. An assessor then makes an interim valuation of the estate to determine whether duty will be payable. Executors of estates are required to file an inventory of the estate with the tax department, which values the estate and determines the duty due from the estate. Probate cannot be granted until all duty is paid. Due to complexities in testamentary law and frequent appeals of valuations, it takes on average four years to settle estates and collect the duty due.	12. تفرض حكومة وطنية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة إرث تبلغ 40% على جميع التركات التي يتم تقييمها بما يزيد على 500,000 ريال سعودي. ويتعين على الأطباء الممارسين إعلام مصلحة الضرائب بجميع الوفيات. وبعد ذلك، يقوم مقيم الضرائب بتقييم مؤقت للتركة لتحديد ما إذا كانت الضريبة المستحقة الدفع. ويجب أن يقوم مصفو التركات بتقديم قائمة جرد بعناصر التركة لدى مصلحة الضرائب تحدد قيمة التركة والضريبة المستحقة عليها. ولا يمكن منح إثبات صحة الوصية حتى سداد الضريبة كاملة. وبسبب التعقيدات التي تحصل في نظام التركات والاستئنافات المتكررة للتقييمات، فإن تسوية التركات وتحصيل الضريبة المستحقة يستغرق عادة مدة أربع سنوات في المتوسط.
13. The government controls a resource – death duties receivable – when the taxable event occurs, which is the death of a person owning taxable property. The government recognizes assets and revenue in the general purpose financial statements of the reporting period in which the person dies, or later, as soon as it can reliably measure the assets.	13. تسيطر الحكومة على مورد معين – ضريبة الإرث المستحقة - عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو وفاة شخص يملك عقارات خاضعة للضريبة. وتثبت الحكومة الأصول والإيراد في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي توفي فيها الشخص، أو بعد ذلك حالما يكون بإمكانها قياس الأصول بموثوقية.
Property Tax (paragraph 65)	*ضريبة العقارات (الفقرة 65)*
14. A local government (reporting entity) levies a tax of one percent of the assessed value of all property within its jurisdiction. The government's reporting period is July 1 to June 30. The tax is levied on July 31, with notices of assessment being sent to property owners in July, and payment due by August 31. If taxes are unpaid on that date, property owners incur penalty interest rate payments of three percent per month of the amount outstanding. The tax law permits the government to seize and sell a property to collect outstanding taxes.	14. تفرض حكومة محلية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة تبلغ 1% من القيمة المقدرة للعقارات التي تقع ضمن دائرة اختصاصها القانوني. وتمتد فترة القوائم المالية الحكومة من 1 يوليو إلى 30 يونيو. وتُفرض الضريبة في 31 يوليو حيث تُرسَل إشعارات التقييم إلى مالكي العقارات في يوليو مع استحقاق الدفع بحلول 31 أغسطس. وفي حال عدم دفع الضرائب في ذلك التاريخ، يتكبد مالكو العقارات دفعات غرامة تأخير بسعر فائدة بنسبة 3% من المبلغ غير المسدد شهريا. ويسمح النظام الضريبي أن تقوم الحكومة بمصادرة وبيع العقار من أجل تحصيل الضرائب غير المسددة المستحقة عليه.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
15. The government controls a resource – property taxes receivable – when the taxable event occurs, which is the passing of the date on which the taxes are levied, July 31. The government recognizes assets and revenue in the general purpose financial statements of the reporting period in which that date occurs.	15. تسيطر الحكومة على مورد معين -ضرائب العقارات مستحقة الاستلام -عند وقوع الحدث الخاضع للضريبة وهو انقضاء التاريخ الذي تفرض فيه الضرائب، 31 يوليو. وتثبت الحكومة الأصول والإيراد في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي صادف فيها ذلك التاريخ.
Advance Receipts of Income Tax (paragraph 66)	*الضرائب المقبوضة مقدماً (الفقرة 66)*
16. Government A (reporting entity) levies income tax on all residents within its jurisdiction. The tax period and the reporting period are January 1 to December 31. Self-employed taxpayers are required to pay an estimate of their income tax for the year by December 24 of the year immediately preceding the commencement of the tax year. The tax law sets the estimate as the amount due for the most recently completed assessment, plus one tenth, unless the taxpayer provides an explanation prior to December 24 of a lower amount (penalties apply if the taxpayer's assessment proves to be materially lower than the final amount owed). After the end of the tax period, self-employed taxpayers file their tax returns and receive refunds, or pay additional tax to the government.	16. تفرض حكومة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) ضريبة دخل على جميع المقيمين داخل نطاق الدولة. وتمتد فترة استحقاق الضريبة وفترة القوائم المالية من 1 يناير إلى 31 ديسمبر. وعلى المكلّفين الذين يعملون لحسابهم الخاص دفع مبلغ تقديري عن ضريبة دخلهم للسنة بحلول 24 ديسمبر من السنة التي تسبق بداية السنة الضريبية مباشرة. ويحدد نظام الضريبة هذا التقدير على أنه المبلغ المستحق عن آخر تقييم مكتمل بالإضافة إلى عشر المبلغ، إلا في حال تقديم المكلّف تفسيراً قبل 24 ديسمبر بشأن دفع مبلغ أقل (تُطبق الجزاءات إذا ثبت أن تقييم المكلّف، ذا أهمية نسبية، أقل من المبلغ النهائي الواجب أداؤه). وبعد نهاية فترة الضريبة، يقدم المكلّفون الذين يعملون لحسابهم الخاص إقراراتهم الضريبية ويستلمون الأموال المستردة أو يدفعون ضريبة إضافية للحكومة.
17. The resources received from self-employed taxpayers by December 24 are advance receipts against taxes due for the following year. The taxable event is the earning of income during the taxation period, which has not commenced. The reporting entity recognizes an increase in an asset (cash in bank) and an increase in a liability (advance receipts).	17. تعتبر الموارد المستلمة من المكلّفين الذين يعملون لحسابهم الخاص بحلول 24 ديسمبر مقبوضات مستلمة مقدماً مقابل الضرائب المستحقة للسنة التالية. أما الحدث الخاضع للضريبة فهو اكتساب الدخل خلال فترة فرض الضرائب التي لم تبدأ بعد. وتثبت الجهة المعدّة للقوائم المالية زيادة في الأصول (النقد في البنك) وزيادة في الالتزام (الضرائب المقبوضة مقدماً).
Grant to Another Level of Government for General Purposes (paragraphs 14–16, 76)	*المنح إلى مستوى آخر في الحكومة لأغراض عامة (الفقرات 14-16 و76)*
18. The national government (transferor) makes a grant of CU10 million to a local government in a socioeconomically deprived area. The local government (reporting entity) is required under its constitution to undertake various social programs; however, it has insufficient resources to undertake all of these programs without assistance. There are no stipulations attached to the grant. All local governments are required to prepare and present audited general purpose financial statements.	18. تقدم حكومة وطنية (الجهة المحوّلة) منحة بمبلغ 10 مليون ريال سعودي إلى حكومة محلية تقع في منطقة معزولة اجتماعياً واقتصادياً. ويتعين على الحكومة المحلية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) بموجب النظام تنفيذ برامج اجتماعية متنوعة؛ مع ذلك، فهي لا تملك موارد كافية لتنفيذ جميع هذه البرامج دون مساعدة. ولا يوجد أحكام مفروضة مقترنة بالمنحة. وعلى جميع الحكومات المحلية إعداد وعرض قوائم مالية مراجعة ذات غرض عام.
19. There are no stipulations attached to these grants, and no performance obligation, so the transfers are recognized as assets and revenue in the general purpose	19. ليس هناك أحكام مفروضة مقترنة بهذه المنح، كما لا يوجد واجب أداء، لذلك تُثبت التحويلات على أنها أصول وإيراد في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي يتم فيها استلام التحويلات أو استحقاق استلامها من قبل الحكومة المحلية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
financial statements of the reporting period in which they are received or receivable by the local government.	
Transfer with Stipulations that do not Satisfy the Definition of a Condition (paragraphs 20–25)	*التحويل وفق أحكام مفروضة لاينطبق عليها تعريف الشرط (الفقرات 20-25)*
20. A national government makes a cash transfer of CU50 million to a state government social housing entity, specifying that it: a. Increases the stock of social housing by an additional 1,000 units over and above any other planned increases; or b. Uses the cash transfer in other ways to support its social housing objectives. If neither of these stipulations is satisfied, the recipient entity must return the cash to the national government.	20. تقوم حكومة وطنية بتحويل نقدي مقداره 50 مليون ريال سعودي إلى جهة إسكان اجتماعي تابعة لحكومة ولاية مشترطة بأنها: أ. ستزيد المعروض من الإسكان الاجتماعي من خلال إضافة 1,000 وحدة أخرى إلى جانب أي زيادات أخرى مخطط لها؛ أو ب. ستستخدم التحويل النقدي بطرق أخرى لدعم أهدافها المتعلقة بالإسكان الاجتماعي. في حال عدم تحقيق أي من هذه الأحكام المفروضة، فإنه يجب على الجهة المحوّل إليها المبلغ النقدي أن تعيد المبلغ للحكومة الوطنية.
21. The state government social housing entity recognizes an increase in an asset (cash) and revenue in the amount of CU50 million. The stipulations in the transfer agreement are stated so broadly as to not impose on the recipient a performance obligation – the performance obligation is imposed by the operating mandate of the entity, not by the terms of the transfer.	21. تثبت جهة الإسكان الاجتماعي التابعة لحكومة الولاية زيادة في أصل (النقد) وإيراداً بمبلغ 50 مليون ريال سعودي. ورد نص الأحكام المفروضة في اتفاقية التحويل بشكل عام بحيث لا تفرض واجب أداء على الجهة المحوّل إليها- إن واجب الأداء يفرضه التكليف التشغيلي للجهة ولا تفرضه شروط التحويل.
Transfer to a Public Sector University with Restrictions (paragraphs 19 and 76)	*التحويل إلى جامعة حكومية مع فرض قيود (الفقرات 19 و76)*
22. The national government (transferor) transfers 200 hectares of land in a major city to a university (reporting entity) for the establishment of a university campus. The transfer agreement specifies that the land is to be used for a campus, but does not specify that the land is to be returned if not used for a campus.	22. تقوم حكومة وطنية (الجهة المحوّلة) بتحويل ملكية 200 هكتار من الأراضي في مدينة كبيرة لجامعة معينة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) من أجل تأسيس حرم جامعي. وتنص اتفاقية التحويل على استخدام الأرض لتأسيس حرم جامعي ولكنها لا تنص على إرجاع قطعة الأرض في حال عدم استخدامها لغرض الحرم الجامعي.
23. The university recognizes the land as an asset in the statement of financial position of the reporting period in which it obtains control of that land. The land should be recognized at its current value in accordance with IPSAS 45. The restriction does not meet the definition of a liability or satisfy the criteria for recognition as a liability. Therefore, the university recognizes revenue in respect of the land in the statement of financial performance of the reporting period in which the land is recognized as an asset.	23. تثبت الجامعة قطعة الأرض على أنها أصل في قائمة المركز المالي الخاص بفترة القوائم المالية التي تحصل فيها الجامعة على السيطرة على قطعة الأرض. ويجب إثبات قطعة الأرض بقيمتها الجارية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. ولا ينطبق على القيد تعريف الالتزام أو يستوفي ضوابط الإثبات على أنه التزام. ولذلك تثبت الجامعة الإيراد فيما يتعلق بقطعة الأرض في قائمة الأداء المالي الخاص بفترة القوائم المالية التي تُثبَت فيها قطعة الأرض على أنها أصل.
Grant to Another Level of Government with Conditions (paragraphs 17–18)	*المنح إلى مستوى آخر في الحكومة وفق شروط (الفقرات 17-18)*

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
24. The national government (transferor) grants CU10 million to a provincial government (reporting entity) to be used to improve and maintain mass transit systems. Specifically, the money is required to be used as follows: 40 percent for existing railroad and tramway system modernization, 40 percent for new railroad or tramway systems, and 20 percent for rolling stock purchases and improvements. Under the terms of the grant, the money can only be used as stipulated, and the provincial government is required to include a note in its audited general purpose financial statements detailing how the grant money was spent. The agreement requires the grant to be spent as specified in the current year or be returned to the national government.	24. تمنح حكومة وطنية (الجهة المحوّلة) 10 ملايين ريال سعودي إلى حكومة منطقة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) لتستخدمها في تحسين وصيانة أنظمة النقل العامة. وعلى وجه الخصوص، يجب استخدام الأموال كالتالي: 40% لتحديث منظومة سكة الحديد القائمة والترام، 40% لإنشاء سكة حديد جديدة أو نظم ترام جديدة، 20% لمشتريات وتحسينات قاطرات السكة الحديدية. وبموجب شروط المنحة، يمكن استخدام الأموال كما هو منصوص عليه فقط ويتعين على الحكومة المنطقة تضمين إيضاح في قوائمها المالية المراجعة ذات الغرض العام توضح كيفية إنفاق أموال المنحة. وتقتضي الاتفاقية إنفاق المنحة كما هو محدد في السنة الحالية أو إرجاعها إلى الحكومة الوطنية.
25. The provincial government recognizes the grant money as an asset. The provincial government also recognizes a liability in respect of the condition attached to the grant. As the province satisfies the condition, that is, as it makes authorized expenditures, it reduces the liability and recognizes revenue in the statement of financial performance of the reporting period in which the liability is discharged.	25. تثبت حكومة المنطقة أموال المنحة على أنها أصل. كما تثبت حكومة المنطقة التزاماً معيناً فيما يتعلق بالشرط المقترن بالمنحة. وحيث يحقق الإقليم هذا الشرط، أي عندما يقدم نفقات مصادق عليها، فإنه يخفض الالتزام ويثبت الإيراد في قائمة الأداء المالي الخاص بفترة القوائم المالية التي يتم تسوية الالتزام فيها.
Research Grant (in Substance Exchange Transaction) (paragraph 8)	*منح البحوث (عبارة عن معاملة تبادلية فى جوهرها) (الفقرة 8)*
26. A large corporation that makes cleaning products (transferor) gives money to a public university (reporting entity) to conduct research on the effectiveness of a certain chemical compound in quickly removing graffiti. The corporation stipulates that the research results are to be shared with it before being announced to the public, and that it has the right to apply for a patent on the compound.	26. تمنح شركة كبيرة تقوم بصنع منتجات التنظيف (الجهة المحوّلة) أموالاً لجامعة حكومية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) للقيام ببحث حول فعالية مركبات كيماوية معينة في إزالة الرسم على الجدران بسرعة. وتشترط الشركة بأن تتم مشاركة نتائج البحث معها قبل إعلانها للعموم وأنه يحق لها تقديم طلب براءة فيما يتعلق بالمركب.
27. This is an exchange transaction. In return for the grant, the university provides research services and an intangible asset, the right (a future economic benefit) to profit from the research results. IPSAS 9 and IPSAS 31, Intangible Assets apply to this transaction.	27. تُعَدُّ هذه معاملة تبادلية. حيث تقدم الجامعة مقابل المنحة خدمات البحث وأصلاً غير ملموس وهو حق الانتفاع من نتائج البحث (منفعة اقتصادية مستقبلية). معيار المحاسبة للقطاع العام 9، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة* يطبق على هذه المعاملة.
Debt Forgiveness (paragraphs 84–87)	*الإعفاء من الديون (الفقرات 84-87)*
28. The national government (transferor) lent a local government (reporting entity) CU20 million to enable the local government to build a water treatment plant. After a change in policy, the national government decides to forgive the loan. There are no stipulations attached to the forgiveness of the loan. The national government writes	28. تقرض الحكومة الوطنية (الجهة المحوّلة) حكومة محلية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) 20 مليون ريال سعودي لتمكينها من بناء محطة معالجة مياه. وبعد إجراء تغيير على السياسة، تقرر الحكومة الوطنية إعفاء الحكومة المحلية من تسديد القرض. وليس هناك أحكام مفروضة مقترنة بالإعفاء من تسديد القرض. وتخاطب الحكومة الوطنية الحكومة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
to the local government and advises it of its decision; it also encloses the loan documentation, which has been annotated to the effect that the loan has been waived.	المحلية كتابياً وتعلمها بقرارها؛ كما ترفق وثائق القرض التي تُذَيَّل بعبارة أنه "تم التنازل عن القرض".
29. When it receives the letter and documentation from the national government, which communicates this decision, the local government derecognizes the liability for the loan and recognizes revenue in the statement of financial performance of the reporting period in which the liability is derecognized.	29. عندما تستلم الحكومة المحلية من الحكومة الوطنية الرسالة والوثائق التي تبلغ هذا القرار، فإن الحكومة المحلية تلغي إثبات الالتزام المتعلق بالقرض وتثبت الإيراد في قائمة الأداء المالي الخاص بفترة القوائم المالية التي يتم فيها إلغاء إثبات الالتزام.
Purchase of Property with Exchange and Non-Exchange Components (paragraphs 8–11, 39–41)	*شراء عقارات ذات مكونات تبادلية وغير تبادلية (الفقرات 8-11 و39-41)*
30. A public school (reporting entity) purchases land with a fair value of CU100,000 for CU50,000 from a local government. The reporting entity concludes that the non-exchange transaction comprises two components, an exchange component and a non-exchange component. One component involves the purchase of a half share in the land for CU50,000, the other component is a non-exchange transaction that transfers the remaining half share of the land to the school.	30. تشتري مدرسة حكومية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) قطعة أرض قيمتها العادلة 100,000 ريال سعودي بقيمة 50.000 ريال سعودي من حكومة محلية. وتستنتج الجهة المعدّة للقوائم المالية بأن المعاملة تتألف من مكونين، الأول مكون تبادلي والآخر غير تبادلي. ويتضمن أحد المكونين شراء نصف قطعة الأرض مقابل 50.000 ريال سعودي، أما المكون الآخر فهو معاملة غير تبادلية تحول النصف المتبقي من قطعة الأرض إلى المدرسة.
31. In its general purpose financial statements for the reporting period in which the transaction takes place, the public school recognizes the land at CU100,000, (a cost of CU50,000 and a transfer of CU50,000), a reduction in its asset cash of CU50,000, and revenue from a non-exchange transaction of CU50,000 (the fair value of the increase in net assets recognized).	31. تثبت المدرسة الحكومية في قوائمها المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي تثبت فيها المعاملة قطعة الأرض بقيمة 100,000 ريال سعودي (بتكلفة مقدارها 50,000 ريال سعودي وتحويل مقداره 50,000 ريال سعودي) وتخفيض في أصولها النقد بمقدار 50,000 ريال سعودي كما تثبت الإيراد من معاملة غير تبادلية بمقدار 50,000 ريال سعودي (القيمة العادلة المثبتة للزيادة في صافي الأصول).
Proposed Bequest (paragraphs 90–92)	*الوصايا (الفقرة 90-92)*
32. A 25-year old recent graduate (transferor) of a public university names the university (reporting entity) as the primary beneficiary in her will. This is communicated to the university. The graduate is unmarried and childless and has an estate currently valued at CU500,000.	32. تقوم خريجة حديثة من جامعة حكومية تبلغ من العمر 25 عاماً (الجهة المحوّلة) بتسمية الجامعة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) في وصيتها على أنها المستفيد الأساسي. ويتم إعلام الجامعة بذلك. وهذه الخريجة غير متزوجة وليس لديها أطفال ولديها أملاك تبلغ قيمتها حالياً 500,000 ريال سعودي.
33. The public university does not recognize any asset or revenue in its general purpose financial statements for the period in which the will is made. The past event for a bequest is the death of the testator (transferor), which has not occurred.	33. لا تثبت الجامعة الحكومية أي أصل أو إيراد في قوائمها المالية ذات الغرض العام للفترة التي كُتِبَت فيها الوصية. إن الحدث السابق بالنسبة للآيلة عن طريق الوصية هو وفاة الموصية (الجهة المحوّلة)، الأمر الذي لم يحدث بعد.
Pledge—Television Appeal for Public Hospital (paragraph 104)	*التعهد – دعوة عبر التلفاز للمساهمة في إنشاء مستشفى حكومي (الفقرة 104)*

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
34. On the evening of June 30, 20X5, a local television station conducts a fundraising appeal for a public hospital (reporting entity). The annual reporting date of the public hospital is June 30. Television viewers telephone or e-mail, promising to send donations of specified amounts of money. At the conclusion of the appeal, CU2 million has been pledged. The pledged donations are not binding on those making the pledge. Experience with previous appeals indicates approximately 75 percent of pledged donations will be made.	34. تجري محطة تلفزيونية محلية مساء 30 يونيو 20x5 دعوة لجمع الأموال بغرض إنشاء مستشفى حكومي (الجهة المعدّة للقوائم المالية). ويصادف تاريخ القوائم المالية السنوي للمستشفى الحكومي 30 يونيو. ويقوم مشاهدو التلفاز بالاتصال أو إرسال بريد إلكتروني متعهدين بإرسال تبرعات بمبالغ محددة من المال. وفي نهاية برنامج الدعوة، تم التعهد بمبلغ 2 مليون ريال سعودي. ولا تكون التبرعات المتعهد بها ملزمة على أولئك الأشخاص الذين يقومون بالتعهد. وتشير التجارب المماثلة في مثل هذه الأنشطة إلى أنه يتم الحصول على ما يقارب 75 % من التبرعات المتعهد بها.
35. The public hospital does not recognize any amount in its general purpose financial statements in respect of the pledges. The entity does not control the resources related to the pledge, because it cannot exclude or regulate the access of the prospective transferors to the economic benefits or service potential of the pledged resources; therefore it cannot recognize the asset or the related revenue until the donation is binding on the donor.	35. لا يثبت المستشفى الحكومي أي مبلغ في قوائمها المالية ذات الغرض العام فيما يتعلق بالتعهدات. ولا تسيطر الجهة على الموارد المتعلقة بالتعهد لأنها لا تستطيع منع أو تنظيم وصول المحوّلين المحتملين إلى المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المحتملة للموارد المتعهد بها، ولذلك لا تستطيع إثبات الأصل أو الإيراد ذي العلاقة إلى أن يصبح التبرع ملزماً على المتبرع.
Fine (paragraphs 88–89)	*الغرامات (الفقرة 88-89)*
36. A major corporation is found guilty of polluting a river. As a penalty, it is required to clean up the pollution and to pay a fine of CU50 million. The company is in sound financial condition and is capable of paying the fine. The company has announced that it will not appeal the case.	36. اتُّهِمَت شركة كبرى بتلويث نهر معين. وكعقوبة على ذلك، يتعين عليها تنظيف التلوث ودفع غرامة مقدارها 50 مليون ريال سعودي. وهذه الشركة هي في حالة مالية جيد وقادرة على دفع الغرامة. وأعلنت الشركة بأنها لن تستأنف القضية.
37. The government (reporting entity) recognizes a receivable and revenue of CU50 million in the general purpose financial statements of the reporting period in which the fine is imposed.	37. تثبت الحكومة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) مبلغ مستحق الاستلام وإيراد بقيمة 50 مليون ريال سعودي في القوائم المالية ذات الغرض العام الخاصة بفترة القوائم المالية التي تُفرَض فيها الغرامة.
External Assistance Recognized (paragraphs 76–82)	*المساعدات الخارجية المثبتة (الفقرات 76-82)*
38. National Government A (reporting entity) enters into an external assistance agreement with National Government B, which provides National Government A with development assistance grants to support National Government A's health objectives over a two-year period. The external assistance agreement is binding on both parties. The agreement specifies the details of the development assistance receivable by National Government A. Government A measures the fair value of the development assistance at CU5 million.	38. تبرم الحكومة الوطنية "أ" (الجهة المعدّة للقوائم المالية) اتفاقية مساعدات خارجية مع الحكومة الوطنية "ب "والتي تزود الحكومة الوطنية "أ" بمنح مساعدات تطويرية لدعم أهداف الحكومة الوطنية "أ" المتعلقة بالصحة خلال فترة مدتها سنتين. وتُعَدُّ اتفاقية المساعدات الخارجية ملزمة لكلا الطرفين. وتحدد الاتفاقية تفاصيل المساعدات التطويرية التي ستحصل عليها الحكومة الوطنية "أ". وتقيس الحكومة الوطنية "أ" القيمة العادلة لهذه المساعدات التطويرية بمبلغ 5 ملايين ريال سعودي.

<table>
<tr><th>Implementation Guidance</th><th>إرشادات التنفيذ</th></tr>
<tr><td>39. When the external assistance agreement becomes binding, National Government A recognizes an asset (a receivable) for the amount of CU5 million, and revenue in the same amount. The resources meet the definition of an asset and satisfy the recognition criteria when the agreement becomes binding. There are no conditions attached to this agreement that require the entity to recognize a liability.</td><td>39. عندما تصبح اتفاقية المساعدات الخارجية ملزمة، تثبت الحكومة الوطنية "أ" أصلاً (مستحق الاستلام) بمبلغ خمسة ملايين ريال سعودي، وتثبت إيراد بنفس المبلغ. وينطبق على الموارد تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل عندما تصبح الاتفاقية ملزمة. وليس هناك شروط مقترنة بهذه الاتفاقية تقتضي من الحكومة إثبات التزام معين.</td></tr>
<tr><td>Revenue of Aid Agency (paragraphs 76, 93–97)</td><td>إيراد وكالة المساعدات (الفقرات 76 و93-97)</td></tr>
<tr><td>40. Green-Aid Agency relies on funding from a group of governments. The governments have signed a formal agreement, which determines the percentage of Green-Aid Agency's approved budget that each government will fund. Green-Aid Agency can only use the funds to meet the expenses of the budget year for which the funds are provided. Green-Aid Agency's financial year begins on January 1. Green-Aid Agency's budget is approved in the preceding October, and the invoices are mailed out to the individual governments ten days after the budget is approved. Some governments pay before the start of the financial year and some during the financial year. However, based on past experience, some governments are very unlikely to pay what they owe, either during the financial year or at any future time.</td><td>40. تعتمد وكالة المساعدات على تمويل من مجموعة حكومات. وقد وقعت الحكومات على اتفاقية رسمية تحدد النسبة التي ستمولها كل حكومة في موازنة وكالة المساعدات المعتمدة. ويمكن أن تستخدم وكالة المساعدات هذه الأموال فقط من أجل تلبية مصروفات سنة الموازنة التي تُمنح من أجلها هذه الأموال. وتبدأ السنة المالية لوكالة المساعدات في 1 يناير. واعتُمدت موازنة وكالة المساعدات في أكتوبر السابق وأرسلت الفواتير بالبريد الإلكتروني إلى الحكومات الفردية بعد 10 أيام من اعتماد الموازنة. وتقوم بعض الحكومات بالدفع قبل بداية السنة المالية أما البعض الآخر فيقوم بالدفع خلال السنة المالية. بالرغم من ذلك، بناءً على التجارب السابقة، تميل بعض الحكومات إلى عدم دفع ما يستحق عليها دفعه خلال السنة المالية أو في أي وقت مستقبلي.</td></tr>
<tr><td>41. For the budget year 20X8, the profile of amounts and timing of payments was as follows:
<table>
<tr><th></th><th>(CU Million)</th></tr>
<tr><td>Budget approved October 24, 20X7</td><td>55</td></tr>
<tr><td>Amount invoiced November 4, 20X7</td><td>55</td></tr>
<tr><td>Transfers received as at December 31, 20X7</td><td>15</td></tr>
<tr><td>Transfers received during 20X8</td><td>38</td></tr>
<tr><td>Amount not received by December 31, 20X8 and unlikely to be received</td><td>2</td></tr>
</table></td><td>41. وفيما يتعلق بسنة الموازنة 20x8 كانت الصورة العامة للمبالغ وتوقيت الدفعات كالتالي:
<table>
<tr><th></th><th>مليون ريال (سعودي)</th></tr>
<tr><td>الموازنة المعتمدة في 24 أكتوبر20×7</td><td>55</td></tr>
<tr><td>المبلغ الصادر به فاتورة في 4 نوفمبر20×7</td><td>55</td></tr>
<tr><td>التحويلات المستلمة كما في 31 ديسمبر20×7</td><td>15</td></tr>
<tr><td>التحويلات المستلمة خلال عام 20×8</td><td>38</td></tr>
<tr><td>من المبالغ التي لم تُستلَم بحلول 31 ديسمبر 20×8 ومن غير المحتمل قبضها</td><td>2</td></tr>
</table></td></tr>
<tr><td>42. In 20X7, Green-Aid Agency recognizes an asset of CU15 Million for the amount of transfers received before the start of 20X8, because it has control over an asset when the transfer is received and deposited in its bank account. An equivalent CU15 Million liability, revenue received in advance, is recognized.</td><td>42. تثبت وكالة المساعدات في عام 20×7 أصل مقداره 15 مليون ريال سعودي فيما يخص مبلغ التحويلات المستلمة قبل بداية عام 20×8، لأنها تسيطر على الأصل عندما يُستلم التحويل وإيداعه في حسابها البنكي. كما يُثبَت التزام معادل بقيمة 15 مليون ريال سعودي وإيراد مستلم مقدماً.</td></tr>
</table>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
43. In 20X8, Green Aid Agency recognizes CU53 million of revenue from transfers. In the notes to its general purpose financial statements, it discloses that CU55 Million was invoiced and an allowance for doubtful debts of CU2 Million was established.	43. في عام 8×20، تثبت وكالة المساعدات إيراد من التحويلات مقداره 53 مليون ريال سعودي. وفي إيضاحات قوائمها المالية ذات الغرض العام، وأفصحت عن إصدار فاتورة بمبلغ 55 مليون ريال سعودي وإنشاء مخصص بقيمة 2 مليون ريال سعودي للديون المشكوك في تحصيلها.
Goods In-kind Recognized as Revenue (paragraphs 42, 93–97)	*السلع العينية المثبتة على أنها إيراد (الفقرات 42 و93-97)*
44. Transferor Government A has an arrangement with the public sector reporting entity, Aid Agency Inc., whereby Government A provides rice to meet its promised financial commitments to Aid Agency Inc. Based on the variability in Government A's past performance in meeting its commitments, Aid Agency Inc. has adopted an accounting policy of not recognizing the asset and revenue until receipt of the promised rice. Government A promises to provide Aid Agency Inc. with CU300,000 during 20X5. Government A subsequently transfers 1,000 metric tons of rice to Aid Agency Inc. on January 12, 20X5. The transfer of the rice takes place in one of the ports of the transferor nation. According to the details of the funding agreement between Aid Agency Inc. and Government A, the rice is valued at the previously agreed amount of CU300 per ton, with the result that the transfer of 1,000 metric tons of rice fully discharges Government A's financial commitment of CU300,000. During February and March 20X5, Aid Agency Inc. provides the rice to a network of local distribution agencies in Nations B and C in order to meet the needs of starving people.	44. لدى الحكومة المحوّلة ترتيب مع الجهة المعدّة للقوائم المالية في القطاع العام، شركة وكالة المساعدات، حيث تقدم الحكومة الأرز للوفاء بتعهداتها المالية تجاه وكالة المساعدات. بناءً على الاختلاف في الأداء السابق للحكومة فيما يتعلق بالوفاء بتعهداتها، طبقت وكالة المساعدات سياسة محاسبية تقضي بعدم إثبات الأصل والإيراد إلى أن يُستَلَم الأرز الذي وُعدت بتسليمه. وتتعهد الحكومة بتزويد وكالة المساعدات بمبلغ 300,000 ريال سعودي خلال عام 5×20. وتحول الحكومة لاحقا 1,000 طن من الأرز إلى وكالة المساعدات في 12 يناير 5×20. ويُحوَّل الأرز في أحد الموانئ الموجودة في موطن الجهة المحوّلة. ووفقا لتفاصيل اتفاقية التمويل المبرمة بين وكالة المساعدات والحكومة، يُقيَّم الأرز حسب المبلغ المتفق عليه مسبقا وهو 300 ريال سعودي للطن الواحد، حيث أن تحويل 1,000 طن من الأرز يحل الحكومة بشكل كامل من تعهدها المالي البالغ 300,000 ريال سعودي. وخلال فبراير ومارس 5×20، تقدم وكالة المساعدات الأرز إلى شبكة من وكالات التوزيع المحلية في الدولتين "ب "و "ج" من أجل تلبية احتياجات والمعوزين.
45. On January 12, 20X5, the market price of 1,000 metric tons of rice was: CU280,000 in Government A's nation; CU250,000 in the international commodities market; CU340,000 in recipient Nation B; and CU400,000 in recipient Nation C.	45. في 12 يناير 5×20، كان سعر السوق ل 1,000 طن من الأرز: 280,000 ريال سعودي في دولة الحكومة "أ"؛ 250,000 ريال سعودي في سوق السلع الدولي؛ 340,000 ريال سعودي في الدولة "ب "المحوّل إليها؛ 400,000 ريال سعودي في الدولة "ج" المحوّل إليها.
46. The fair value of the rice at the time of the donation must be determined to measure the revenue that Aid Agency Inc. recognizes. The financial agreement between the donor and the aid agency, which allows the rice to be valued at CU300 per metric ton, depends on a private agreement between the two parties, and does not necessarily reflect the fair value of the rice. Both Aid Agency Inc. and Donor Government A have the option of purchasing the rice on the world market at the	46. يجب تحديد القيمة العادلة للأرز وقت التبرع لقياس الإيراد الذي تثبته وكالة المساعدات. وتعتمد الاتفاقية المالية بين المتبرع ووكالة المساعدات، والتي تسمح بتقييم الأرز بسعر 300 ريال سعودي للطن الواحد، على اتفاقية خاصة بين الطرفين ولا تعكس بالضرورة القيمة العادلة للأرز. ولدى كل من وكالة المساعدات والحكومة المتبرعة خيار شراء الأرز في السوق العالمي بسعر أقل يبلغ 250,000 ريال سعودي. ويبدو أن أسعار السوق في الدول الفردية معرضة للتذبذب، إما نتيجة للحواجز التجارية أو المعوقات المؤقتة في الدول

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
lower price of CU250,000. The market prices for individual countries appear open to fluctuation – either as a result of trade barriers or, in the case of recipient countries, temporary distortions due to severe food shortages, and may not reflect a transfer between a knowledgeable willing buyer and a knowledgeable willing seller in an orderly market. Therefore, the world market price of CU250,000 is the most reliable and relevant reflection of fair value for the donated rice. Aid Agency Inc. recognizes an increase in an asset (rice inventory) and revenue of CU250,000 in its general purpose financial statements for the year in which the transfer is received.	المحوّل إليها بسبب النقص الحاد في الأغذية، وقد لا تعكس تحويلاً بين مشترٍ مطلع وراغب وبائع مطلع وراغب في سوق منظم. ولذلك، فإن سعر السوق العالمي البالغ، 250,000 ريال سعودي هي القيمة الأكثر موثوقية وملاءمة للقيمة العادلة للأرز المتبرع به. وتثبت وكالة المساعدات زيادة في الأصل (مخزون الأرز) وإيراد يبلغ 250,000 ريال سعودي في قوائمها المالية ذات الغرض العام الخاصة بالسنة التي يُستَلَم فيها التحويل.
Disclosure of Services In-kind not Recognized (paragraphs 98–102, 108)	*الإفصاح عن الخدمات العينية غير المثبتة (الفقرات 98-102 و108)*
47. A public hospital's (reporting entity) accounting policies are to recognize voluntary services received as assets and revenue when they meet the definition of an asset and satisfy the criteria for recognition as assets. The hospital enlists the services of volunteers as part of an organized program. The principal aim of the program is to expose volunteers to the hospital environment, and to promote nursing as a career. Volunteers must be at least sixteen years of age, and are initially required to make a six-month commitment to work one four-hour morning or afternoon shift per week. The first shift for each volunteer consists of a hospital orientation training session. Many local high schools permit students to undertake this work as part of their education program. Volunteers work under the direction of a registered nurse and perform non-nursing duties such as visiting patients and reading to patients. The public hospital does not pay the volunteers, nor would it engage employees to perform volunteers' work if volunteers were not available.	47. تقتضي السياسات المحاسبية لمستشفى حكومي (الجهة المعدّة للقوائم المالية) إثبات الخدمات التطوعية المستلمة على أنها أصول وإيرادات عندما ينطبق عليها تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. ويدرج المستشفى خدمات المتطوعين كجزء من برنامج منظم. ويتلخص الهدف الرئيس للبرنامج في عرض لبيئة عمل المستشفى على المتطوعين والتشجيع على مهنة التمريض. ويجب ألا تقل أعمار المتطوعين عن 16 عاماً وعليهم أولاً التعهد وفق التزام مدته ستة أشهر بالعمل في مناوبة صباحية أو مسائية لمدة 4 ساعات في الأسبوع. وتتألف المناوبة الأولى لكل متطوع من جلسة تدريبية وتعريفية حول المستشفى. ويأذن العديد من المدارس الثانوية المحلية أن يقوم الطلاب بهذا العمل كجزء من برنامجهم التعليمي. ويعمل المتطوعون تحت إشراف ممرض ممارس ويقومون بالمهام غير المتعلقة بالتمريض مثل زيارة المرضى والقراءة للمرضى. ولا يدفع المستشفى الحكومي للمتطوعين كما لا يقوم بإشراك الموظفين في تنفيذ عمل المتطوعين في حال عدم توافرهم.
48. The hospital analyzes the agreements it has with the volunteers and concludes that, at least for a new volunteer's first six months, it has sufficient control over the services to be provided by the volunteer to satisfy the definition of control of an asset. The hospital also concludes that it receives service potential from the volunteers, satisfying the definition of an asset. However, it concludes that it cannot reliably measure the fair value of the services provided by the volunteers, because there are no equivalent paid positions either in the hospital or in other health or community care facilities in the region. The hospital does not recognize the services in-kind	48. قام المستشفى بمراجعة اتفاقياته مع المتطوعين وتوصل إلى أنه يملك سيطرة كافية على الخدمات المقدمة من قبل المتطوع في أول ستة أشهر على الأقل من عمل المتطوع الجديد من أجل انطباق تعريف السيطرة على الأصل. كما توصل المستشفى أيضاً إلى أنه يحصل على خدمات متوقعة من المتطوعين، مما يجعل تعريف الأصل منطبقاً. بالرغم من ذلك، فقد توصل المستشفى إلى أنه لا يستطيع قياس القيمة العادلة للخدمات المقدمة من قبل المتطوعين بموثوقية لأنه لا يوجد مناصب معادلة مسددة الأجر في المستشفى أو في مرافق الرعاية الصحية أو رعاية المجتمع الأخرى في المنطقة. ولا يثبت المستشفى الخدمات العينية التي يقدمها المتطوعون. ولكن المستشفى يفصح عن عدد ساعات

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
provided by the volunteers. The hospital discloses the number of hours of service provided by volunteers during the reporting period and a description of the services provided.	الخدمة التي يقدمها المتطوعون أثناء فترة القوائم المالية ووصف للخدمات المقدمة.
Contribution from Owners (paragraphs 37–38)	*مساهمات الملاك (الفقرات 37-38)*
49. In 20X0 the neighboring cities of Altonae, Berolini and Cadomi form the Tri-Cities Electricity Generating Service (TCEGS) (reporting entity). The charter establishing TCEGS is binding on the city governments and provides for equal ownership, which can only be changed by agreement. The cities contribute CU25 million each to establish TCEGS. These contributions satisfy the definition of a contribution from owners, which the entity recognizes as such. The charter also provides for the cities to purchase the output of the TCEGS in proportion to their ownership. The purchase price is equal to the full costs of production. In 20X9, the city of Berolini gives approval for the construction of an aluminum smelter within the city, which will result in a doubling of the city's electricity demand. The three cities agree to amend the charter of TCEGS to permit Berolini to make a contribution from owners to enable the construction of additional generating capacity. After an independent valuation of TCEGS, the cities agree that Berolini may make a CU50 million contribution from owners and increase its ownership share to 49.9%, with Altonae and Cadomi retaining 25.05% each.	49. في عام 0×20، أنشأت المدن "أ" و"ب" و"ج" - وهي مدن متجاورة - محطة ثلاثية لتوليد الكهرباء (الجهة المعدّة للقوائم المالية). ويُعَدُّ عقد تأسيس محطة توليد الكهرباء ملزماً لحكومات المدن الثلاث وينص على ملكية متكافئة يمكن تغييرها فقط من خلال الاتفاق. وتسهم كل مدينة بمبلغ 25 مليون ريال سعودي من أجل إنشاء محطة توليد الكهرباء. وينطبق على هذه المساهمات تعريف المساهمة من الملاك، وتثبتها المحطة (الجهة المعدّة للقوائم المالية) على أنها كذلك. كما ينص عقد التأسيس على أن تشتري المدن الثلاث إنتاج هذه المحطة بالتناسب مع ملكيتها. ويساوي سعر الشراء التكاليف الكاملة للإنتاج. وفي عام 9×20، توافق المدينة "أ" على إنشاء مصنع لإنتاج الألمونيوم في المدينة الأمر الذي سينتج عنه مضاعفة طلب المدينة "أ" على الكهرباء. وتتفق المدن الثلاث على تعديل عقد تأسيس محطة توليد الكهرباء من أجل السماح للمدينة "أ" بتقديم مساهمة رأسمالية للمحطة لتمكين المحطة من إنشاء قدرة توليد إضافية. وبعد تقييم مستقل لمحطة توليد الكهرباء، تتفق المدن الثلاثة على أن تقدم المدينة "أ" مساهمة رأسمالية مقدارها 50 مليون ريال سعودي وزيادة حصة ملكيتها إلى 49.9%، مع احتفاظ المدينتين الأخريين بنسبة 25.05% كل على حدة.
50. When the amendment to the charter becomes binding, TCEGS will recognize an increase in assets of CU50 million (cash or contribution from owners receivable) and a contribution from owners of CU50 million.	50. عندما يصبح تعديل عقد التأسيس ملزماً، ستثبت محطة توليد الكهرباء زيادة في الأصول مقدارها 50 مليون ريال سعودي (نقداً أو كمساهمة رأسمالية مستحقة الاستلام) وبمساهمة رأسمالية مقدارها 50 مليون ريال سعودي.
Grant Agreement Term not Requiring Recognition of a Liability (paragraphs 20–25)	*بند اتفاقية المنح الذي لا يقتضي إثبات التزام (الفقرات 20-25)*
51. National Park Department (reporting entity) of Country A receives a grant of CU500,000 from the bilateral aid agency of Country B. The grant agreement stipulates that the grant is required to be used to rehabilitate deforested areas of Country A's existing wilderness reserves, but if the money is not used for the stated purpose, it must be returned to Country B. The terms of the grant agreement are enforceable in the courts of Country A, and in international courts of justice. This is the thirteenth year that National Park Department has received a grant of this type	51. تحصل هيئة الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية (الجهة المعدّة للقوائم المالية) في دولة "أ" على منحة بمبلغ 500,000 ريال سعودي من وكالة المساعدات ثنائية الأطراف في الدولة "ب". وتنص اتفاقية المنح على استخدام المنحة في إصلاح المناطق الخالية من الأشجار في المحميات البرية القائمة في الدولة "أ"، ولكن في حال عدم استخدام الأموال للغرض المذكور، يجب إرجاعه إلى الدولة "ب". وتكون شروط اتفاقية المنحة قابلة للإنفاذ في محاكم الدولة "أ" ومحاكم عدل دولية. وهذه هي السنة الثالثة عشرة التي تستلم فيها هيئة الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية منحة من هذا النوع من نفس الجهة المحوّلة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
from the same transferor. In prior years, the grant has not been used as stipulated, but has been used to acquire additional land adjacent to national parks for incorporation into the parks. National Park Department has not conducted any rehabilitation of deforested areas in the past thirteen years. Country B's bilateral aid agency is aware of the breach of the agreement term.	ولم تُستخدم المنحة كما هو منصوص عليه في السنوات الماضية، ولكنها استخدمت لاستحواذ قطع إضافية من الأراضي المجاورة للمحميات الطبيعية من أجل دمجها في هذه المحميات الطبيعية. ولم تقم هيئة الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية بأي إصلاح للمناطق الخالية من الأشجار في الثلاث عشرة سنة الماضية. وتعي وكالة المساعدات ثنائية الأطراف في الدولة "ب" مخالفة بند الاتفاقية.
52. National Park Department analyzes the transaction and concludes that, although the terms of the grant agreement are enforceable, because the bilateral aid agency has not enforced the condition in the past, and given no indication that it ever would, the terms have the form of a stipulation and condition, but not the substance. National Park Department recognizes an increase in an asset (cash in bank) and grant revenue; it does not recognize a liability.	52. تحلل هيئة الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية المعاملة وتتوصل إلى أنه على الرغم من أن شروط الاتفاقية قابلة للإنفاذ، لأن وكالة المساعدات ثنائية الأطراف لم يسبق أن قامت بإنفاذ هذا الشرط فيما مضى ونظراً لعدم وجود أي مؤشر على أنها من شأنها أن تقوم بذلك على الإطلاق، تُعَدُّ البنود أحكام مفروضة وشروطاً من ناحية الشكل وليس من ناحية الجوهر. وتثبت هيئة الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية زيادة في الأصل (النقد في البنك) وإيراد من المنحة؛ ولكنها لا تثبت الالتزام.
Disclosures Made in the Financial Statements of Government A (paragraphs 106–108)	*الإفصاحات في القوائم المالية الخاصة بالحكومة "أ" (الفقرات 106-108)*
53. For the year ended December 31, 20X2, Government A prepares and presents financial statements prepared in accordance with IPSASs for the first time. It makes the following disclosures in its financial statements:	53. فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2، تعد وتعرض الحكومة "أ" القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة للقطاع العام لأول مرة. وستقوم بالإفصاحات التالية في قوائمها المالية:

	20X2 (CU',000)	20X1 (CU',000)
Revenue from Non-Exchange Transactions		
Taxation Revenue		
Income Tax Revenue (notes 4 and 8)	XXX	XXX
Goods and Services Tax (note 5)	XXX	XXX
Estate Taxes (notes 6 and 9)	XX	XX
Transfer Revenue		
Transfers from Other Governments (note 7)	XXX	XXX
Gifts, Donations, Goods In-kind (note 13)	X	X
Services In-kind (notes 15 and 16)	X	X
Statement of Financial Position		
Current Assets		
Cash at Bank	XX	XX
Taxes Receivable		

	20×2 بآلاف ريال (سعودي)	20×1 بآلاف ريال (سعودي)
الإيراد من المعاملات غير التبادلية		
إيراد الضرائب		
إيراد ضريبة الدخل (إيضاحان 4 و8)	XXX	XXX
ضريبة السلع والخدمات (إيضاح 5)	XXX	XXX
ضرائب الإرث (إيضاحان 6 و9)	XX	XX
إيراد التحويل		
تحويلات من حكومات أخرى (إيضاح 7)	XXX	XXX
الهبات والتبرعات والسلع العينية (إيضاح 13)	X	X
الخدمات العينية (إيضاحان 15 و16)	X	X
قائمة المركز المالي		
الأصول المتداولة		
النقد لدى البنك	XX	XX

Implementation Guidance			إرشادات التنفيذ		
Goods and Services Taxes Receivable (note 5)	XX	XX	الضرائب مستحقة الاستلام		
Transfers Receivable			ضرائب السلع والخدمات مستحقة الاستلام (إيضاح 5)	XX	XX
Transfers receivable from Other Governments (note 7)	X	X	التحويلات مستحقة الاستلام		
Noncurrent Assets			التحويلات مستحقة الاستلام من الحكومات الأخرى (إيضاح 7)	X	X
Land (note 11)	XXX	XXX	**الأصول غير المتداولة**		
Plant and Equipment (notes 12 and 14)	XX	XX	الأرض (إيضاح 11)	XXX	XXX
Current Liabilities			الآلات والمعدات (إيضاحين 12 و14)	XX	XX
Liabilities recognized under transfer arrangements (note 10)	XX	XX	**الالتزامات المتداولة**		
Advance Receipts	X	X	الالتزامات المثبتة بموجب اتفاقيات التحويل (إيضاح 10)	XX	XX
Taxes	X	X	المقبوضات المستلمة مقدما	X	X
Transfers	X	X	الضرائب	X	X
			التحويلات	X	X
Notes to the Financial Statements			**إيضاحات القوائم المالية**		
Accounting Policies			*السياسات المحاسبية*		
Recognition of Revenue from Non-Exchange Transactions			**إثبات الإيراد من معاملات غير تبادلية**		
1. Assets and revenue arising from taxation transactions are recognized in accordance with the requirements of IPSAS 23, Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers). However, the Government takes advantage of the transitional provisions in that Standard in respect of income taxes and estate taxes. Apart from income taxes and estate taxes, assets and revenue arising from taxation transactions are recognized in the period in which the taxable event occurs, provided that the assets satisfy the definition of an asset and meet the criteria for recognition as an asset. Income taxes and estate taxes are recognized in the period in which payment for taxation is received (see notes 4 and 6).			1. تُثبَت الأصول والإيراد الناتج عن المعاملات الضريبية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*. مع ذلك، تستفيد الحكومة من الأحكام الانتقالية الواردة في ذلك المعيار فيما يتعلق بضرائب الدخل وضرائب الإرث. وبعيدًا عن ضرائب الدخل وضرائب الإرث، تُثبَت الأصول والإيرادات الناتجة عن المعاملات الضريبية في الفترة التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة، شريطة أن ينطبق على الأصول تعريف الأصل وتستوفي ضوابط الإثبات على أنها أصل. وتُثبَت ضرائب الدخل وضرائب الإرث في الفترة التي تُستلَم فيها دفعة الضريبة (انظر الإيضاحين 4 و6).		
2. Assets and revenue arising from transfer transactions are recognized in the period in which the transfer arrangement becomes binding, except for some services in-kind. The government recognizes only those services in-kind that are			2. تُثبَت الأصول والإيراد الناتج عن معاملات التحويل في الفترة التي يصبح فيها اتفاق التحويل ملزماً، باستثناء ما يتعلق ببعض الخدمات العينية. وتثبت الحكومة فقط الخدمات العينية المستلَمة كجزء من برنامج منظم والتي بإمكانها أن تحدد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق. ولا تُثبَت الخدمات العينية الأخرى.		

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
received as part of an organized program and for which it can determine a fair value by reference to market rates. Other services in-kind are not recognized.	
3. Where a transfer is subject to conditions that, if unfulfilled, require the return of the transferred resources, the Government recognizes a liability until the condition is fulfilled.	3. عندما يكون التحويل خاضعاً لشروط تقتضي في حال عدم الوفاء بها إرجاع الموارد المحوّلة، تثبت الحكومة التزاماً إلى أن يتم الوفاء بالشرط.
Basis of Measurement of Major Classes of Revenue from Non-Exchange Transactions	*أساس قياس الفئات الرئيسة للإيراد المتأتي من معاملات غير تبادلية*
Taxes	الضرائب
4. Income tax revenue is measured at the nominal value of cash, and cash equivalents, received during the reporting period. The Government is currently developing a statistical model for measuring income tax revenue on an accruals basis. This model uses taxation statistics compiled since 19X2 as well as other statistical information, including average weekly earnings, gross domestic product, and the consumer and producer price indexes. The Government anticipates that the model will enable it to reliably measure income tax revenue on an accruals basis for the reporting period ended December 31, 20X4. The Government does not recognize any amount in respect of income taxes receivable.	4. يكون قياس إيراد ضريبة الدخل بالقيمة الاسمية للنقد ومعادلات النقد المستلم أثناء فترة القوائم المالية. وتقوم الحكومة حالياً بوضع نموذج إحصائي لقياس إيراد ضريبة الدخل على أساس الاستحقاق. ويستخدم هذا النموذج إحصائيات الضرائب المعدة منذ عام 19×2 بالإضافة إلى معلومات إحصائية أخرى بما في ذلك متوسط الإيرادات أسبوعياً وأجمالي الناتج المحلي ومؤشرات أسعار المستهلكين والمنتجين. وتتوقع الحكومة أن هذا النموذج سيمكّنها من قياس إيراد ضريبة الدخل بموثوقية على أساس الاستحقاق لفترة القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 20×4. ولا تثبت الحكومة أي مبلغ فيما يتعلق بضرائب الدخل مستحقة الاستلام.
5. Assets and revenue accruing from goods and services tax are initially measured at the fair value of assets accruing to the government during the reporting period, principally cash, cash equivalents, and goods and services tax receivable. The information is compiled from the goods and services tax returns submitted by taxpayers during the year and other amounts estimated to be due to the government. Taxpayers have a high compliance rate and a low error rate, using the electronic return system established in 20X0. The high compliance and low error rates have enabled the Government to develop a reliable statistical model for measuring the revenue accruing from the tax. iii. Goods and services taxes receivable is the estimate of the amount due from taxes attributable to the reporting period that remain unpaid at December 31, 20X2, less a provision for bad debts.	5. يكون قياس الأصول والإيراد الناشئ عن ضريبة السلع والخدمات أولياً بالقيمة العادلة للأصول المستحقة للحكومة خلال فترة القوائم المالية، وبشكل رئيس النقد ومعادلات النقد وضريبة السلع والخدمات مستحقة الاستلام. وتُجمَع المعلومات من إقرارات ضريبة السلع والخدمات التي يقدمها المكلّفون خلال السنة وغيرها من المبالغ المقدر استحقاقها للحكومة. ولدى المكلّفين معدل التزام مرتفع ومعدل خطأ متدني باستخدام نظام الإقرارات الإلكتروني المنشأ في عام 0×20. ولقد مكّنت معدلات الالتزام المرتفعة ومعدلات الخطأ المتدنية الحكومة من وضع نموذج إحصائي موثوق لقياس الإيراد المستحق من الضريبة. إن ضرائب السلع والخدمات مستحقة الاستلام هي تقدير للمبلغ المستحق من الضرائب التي تنسب إلى فترة القوائم المالية والتي تبقى غير مسددة في 31 ديسمبر 2×20. مطروحاً منها مخصص الديون المعدومة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
6. Estate tax of 40% is levied on all deceased estates; however, the first CU400,000 of each estate is exempt from the tax. Assets and revenue from estate taxes are measured at the nominal value of the cash received during the reporting period, or the fair value as at the date of acquisition of other assets received during the period, as determined by reference to market valuations or by independent appraisal by a member of the valuation profession.	6. تُفرَض ضريبة الإرث بنسبة 40% على جميع أملاك المتوفى مع ذلك، يُعفَى أول 400,000 ريال سعودي من قيمة كل ملكية من الضريبة. ويتم قياس الأصول والإيراد من ضرائب الإرث بالقيمة الإسمية للنقد المستلم خلال فترة القوائم المالية، أو بالقيمة العادلة كما في تاريخ اقتناء الأصول الأخرى المستلمة خلال الفترة، كما هو محدد بالرجوع إلى تقييمات السوق أو من خلال تثمين مستقل من قبل أحد أعضاء مهنة التقييم.
Transfer Revenue	*إيراد التحويل*
7. Assets and revenue recognized as a consequence of a transfer are measured at the fair value of the assets recognized as at the date of recognition. Monetary assets are measured at their nominal value unless the time value of money is material, in which case present value is used, calculated using a discount rate that reflects the risk inherent in holding the asset. Non-monetary assets are measured at their fair value, which is determined by reference to observable market values or by independent appraisal by a member of the valuation profession. Receivables are recognized when a binding transfer arrangement is in place, but cash or other assets have not been received.	7. يتم قياس الأصول والإيرادات المثبتة نتيجة لتحويل معين بالقيمة العادلة للأصول المثبتة في تاريخ الإثبات. وتُقاس الأصول النقدية بقيمتها الاسمية إلا إذا كانت القيمة الزمنية للنقود ذات أهمية نسبية، حيث تُستَخدَم في هذه الحالة القيمة الحالية وحسابها باستخدام معدل خصم يعكس المخاطرة الكامنة في الاحتفاظ بالأصول. وتُقاس الأصول غير النقدية بقيمتها العادلة التي تُحَدَّد بالرجوع إلى القيم السوقية الممكن رصدها أو من خلال تثمين مستقل من قبل أحد أعضاء مهنة التقييم. وتُثبَت الذمم المدينة عندما يُبرم اتفاق تحويل ملزم ولم يُستلم نقد أو أصول أخرى.
Taxes not Reliably Measurable in the Period in which the Taxable Event Occurs	*الضرائب غير القابلة للقياس بموثوقية فى الفترة التى يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة*
8. The Government is unable to directly measure the assets arising from income tax during the period in which all taxpayers earn income and is, therefore, taking advantage of the transitional provisions of IPSAS 23, *Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers)*, to develop a model to indirectly measure taxation revenue in the period in which taxpayers earn income. The government estimates that it will be able to reliably measure income tax on an accruals basis using the model for the reporting period ending December 31, 20X4.	8. إن الحكومة غير قادرة على قياس الأصول الناتجة من ضريبة الدخل بشكل مباشر خلال الفترة التي يكتسب فيها جميع المكلّفين دخلاً ولذلك فإنها تستفيد من الأحكام الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 23، *الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*، لوضع نموذج لقياس الإيراد الضريبي بشكل غير مباشر في الفترة التي يكتسب فيها المكلّفون دخلهم. وتقدر الحكومة بأنها ستكون قادرة على قياس ضريبة الدخل بموثوقية على أساس الاستحقاق باستخدام النموذج لفترة القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 4×20.
9. In respect of estate taxes, due to current high levels of noncompliance with the law, the government is unable to measure the amount of assets and revenue accruing in the period in which persons owning taxable property die. The government therefore recognizes estate taxes when it receives payment for the tax. The tax department is continuing work to develop a reliable method of	9. فيما يتعلق بضرائب الإرث، ونظراً للمستويات الحالية المرتفعة لعدم الالتزام بالنظام، فإن الحكومة غير قادرة على قياس مبلغ الأصول والإيرادات المستحقة في الفترة التي يتوفى فيها الشخص الذي يملك عقارات خاضعة للضريبة. ولذلك، تثبت الحكومة ضرائب الإرث عندما تستلم تسديد الضريبة. وتستمر مصلحة الضرائب في العمل من أجل وضع طريقة موثوقة لقياس الأصول مستحقة الاستلام والإيراد في السنة التي يقع فيها الحدث الخاضع للضريبة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
measuring the assets receivable and revenue in the year in which the taxable event occurs.	
Liabilities Recognized in Respect of Transfers	*الالتزامات المثبتة فيما يتعلق بالتحويلات*
10. At December 31, 20X2, the Government recognized a liability of CUXX,000 related to a transfer to it conditional upon it building a public hospital. As at December 31, the Government had received a cash payment, however, construction of the hospital had not commenced, although tenders for construction were called for on November 30, 20X2.	10. في 31 ديسمبر 2×20، ثبتت الحكومة التزاماً مقداره ××,000 ريال سعودي مرتبطاً بتحويل إليها يشترط فيه إنشاء مستشفى حكومي. واستلمت الحكومة في 31 ديسمبر دفعة نقدية، مع ذلك، لم يبدأ إنشاء المستشفى حتى الآن، بالرغم من أنه تمت الدعوة إلى تقديم عطاءات لإنشائها في 30 نوفمبر 2×20.
Assets Subject to Restrictions	*الأصول الخاضعة لقيود*
11. Land with a fair value of CUXX,000 was donated during 20X2, subject to the restriction that it be used for public health purposes and not be sold for 50 years. The land was acquired by the transferor at a public auction immediately prior to its transfer, and the auction price is the fair value.	11. تم التبرع بقطعة أرض قيمتها العادلة ××,000 ريال سعودي خلال عام 2×20، تحت قيد يقضي باستخدامها لأغراض الصحة العامة وعدم بيعها لمدة 50 عاما. واستحوذت الجهة المحوّلة على قطعة الأرض في مزاد علني قبل تحويلها مباشرة ويُعَدُّ سعر المزاد هو القيمة العادلة.
12. Plant and equipment includes an amount of CUXX,000, which is the carrying amount of a painting donated in 19X2 to an art gallery controlled by the Government, and subject to the restriction that it not be sold for a period of 40 years. The painting is measured at its fair value, determined by independent appraisal.	12. تتضمن الآلات والمعدات مبلغا مقداره ××,000 ريال سعودي وهي القيمة الدفترية للوحة فنية تم التبرع بها في عام 2×19 إلى معرض فني يقع تحت سيطرة الحكومة، مع مراعاة القيد الذي يقضي عدم بيعها لمدة 40 عاماً. ويتم قياس اللوحة الفنية بقيمتها العادلة التي تُحدد من خلال تثمين مستقل.
Major Classes of Bequests, Gifts, Donations, and Goods In-Kind Received	*الفئات الرئيسة للوصايا والهبات والتبرعات والسلع العينية المستلمة*
13. Transfers are received in the form of gifts, donations and goods in-kind – most notably medical and school supplies (inventory), medical and school equipment, and works of art (classified as equipment). Gifts and donations are received primarily from private benefactors. Hospitals, schools, and art galleries controlled by the Government recognize these assets when control passes to them, usually on receipt of the resources, either cash or plant and equipment. The Government does not accept these transfers with either conditions or restrictions attached unless the value of the transfer exceeds CUXX,000.	13. تُستَلم التحويلات على شكل هبات وتبرعات وسلع عينية، تكون غالباً مستلزمات طبية ومدرسية (مخزون) ومعدات طبية ومدرسية وأعمال فنية (تصنف كمعدات). وتُستَلم الهبات والتبرعات بشكل رئيس من جهات تبرع خاصة. وتثبت المستشفيات والمدارس والمعارض الفنية التي تسيطر عليها الحكومة هذه الأصول عندما تُحول السيطرة إليهم لدى استلام الموارد عادة إما نقداً أو على شكل آلات ومعدات. ولا تقبل الحكومة هذه التحويلات بوجود شروط أو قيود مفروضة عليها إلا إذا تجاوزت قيمة التحويل ××,000 ريال سعودي.
14. During 20X2, as part of an external assistance agreement with Government C, computer equipment with a fair value of CUXX,000 was provided to the Government on condition that it be used by the education department or be returned to Government C.	14. خلال عام 2×20، قُدِّمَت معدات أجهزة حاسوب بقيمة عادلة تبلغ ××,000 ريال سعودي إلى الحكومة كجزء من اتفاقية مساعدات خارجية مبرمة مع الحكومة "ج" شريطة أن تُستَخدَم من قبل وزارة التعليم أو إرجاعها إلى الحكومة "ج".

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Services In-kind	*الخدمات العينية*
15. Hospitals controlled by the government received medical services in-kind from medical practitioners as part of the medical profession's organized volunteer program. These services in-kind are recognized as revenue and expenses in the statement of financial performance at their fair value, as determined by reference to the medical profession's published schedule of fees.	15. استلمت المستشفيات التي تسيطر عليها الحكومة خدمات طبية عينية من ممارسين طبيين كجزء من البرنامج الطبي التطوعي المنظم. وتُثبَت هذه الخدمات العينية على أنها إيرادات ومصروفات في قائمة الأداء المالي بقيمتها العادلة كما هو محدد بالرجوع إلى جدول الرسوم المنشور فيما يتعلق بمهنة الطب.
16. Hospitals, schools, and art galleries controlled by the government also received support from volunteers as part of organized programs for art gallery greeters and guides, teachers' aides, and hospital visitor guides. These volunteers provide valuable support to these entities in achieving their objectives; however, the services provided cannot be reliably measured as there are no equivalent paid positions available in the local markets and, in the absence of volunteers, the services would not be provided. The government does not recognize these services in the statements of financial position or financial performance.	16. كما استلمت المستشفيات والمدارس والمعارض الفنية التي تسيطر عليها الحكومة على دعم من المتطوعين كجزء من برامج منظمة للمستقبلين والمرشدين في المعارض الفنية ومعاوني المعلمين ومرشدي زوار المستشفيات. ويقدم هؤلاء المتطوعون دعماً قيماً لهذه الجهات في تحقيق أهدافها؛ بالرغم من ذلك، فإنه لا يمكن قياس الخدمات المقدمة بموثوقية بما أنه لا توجد مناصب معادلة مدفوعة الأجر في الأسواق المحلية، وفي غياب المتطوعين لن تُقدَّم هذه الخدمات. ولا تثبت الحكومة هذه الخدمات في قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي.
Concessionary Loans (paragraphs 105A to 105B)	*القروض الميسرة (الفقرات 105أ-105ب)*

54. تتلقى جهة تمويلاً بمبلغ 6 ملايين ريال سعودي من وكالة تنمية متعددة الأطراف وذلك لبناء 10 مدارس على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويُقَدَّم التمويل وفق الشروط التالية:

- لا يلزم تسديد 1 مليون ريال سعودي من التمويل، شريطة أن تُبنى المدارس.
- يتعين تسديد 5 ملايين ريال سعودي من التمويل على النحو التالي:

السنة الأولى: لا يتعين تسديد أي جزء من رأس المال.
السنة الثانية: يتعين تسديد 10% من رأس المال.
السنة الثالثة: يتعين تسديد 20% من رأس المال.
السنة الرابعة: يتعين تسديد 30% من رأس المال.
السنة الخامسة: يتعين تسديد 40% من رأس المال.

- تُستوفى فائدة بمعدل 5% سنوياً على مدى فترة القرض (افترض أن الفائدة تُدفع سنوياً في نهاية كل 12 شهرا). ويبلغ سعر الفائدة في السوق لقرض مماثل ما نسبته 10%.
- إلى الحد الذي لا تبنى فيه مدارس، يجب إرجاع التمويل إلى الجهة المانحة (افترض أنه يوجد لدى الجهة المانحة أنظمة مراقبة فعالة ولديها تاريخ سابق في طلب إرجاع أي أموال لم تُنفق).
- قامت الجهة ببناء المدارس التالية على مدى فترة القرض:

السنة الأولى: اكملت مدرسة واحدة.
السنة الثانية: اكملت ثلاث مدارس.
السنة الثالثة: اكملت خمس مدارس.
السنة الرابعة: اكملت عشر مدارس.

التحليل

تلقت الجهة فعلياً منحة قدرها 1 مليون ريال سعودي وقرضاً بمبلغ 5 ملايين ريال سعودي (إيضاح: في مثل هذه الحالة، تنظر الجهة فيما إذا كان جوهر المليون ريال سعودي هو مساهمة من الملاك أو إيراد؛ ولنفترض، لأغراض هذا المثال أن المليون ريال سعودي هي إيراد). وتلقت الجهة أيضاً منحة إضافية بمبلغ 784,550 ريال سعودي (وهو الفرق بين متحصلات القرض البالغة 5 ملايين ريال سعودي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية للقرض، والمخصومة باستخدام معدل الفائدة السوقي ذي الصلة البالغ 10%).

تتم المحاسبة عن المنحة البالغة 1 مليون ريال سعودي + 784,550 ريال سعودي وفقاً لهذا المعيار، وتتم المحاسبة عن القرض ودفعات الفائدة ورأس المال التعاقدية المتعلقة به وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

1. عند الإثبات الأولي، سوف تُثبت الجهة ما يلي:

6,000,000 ر س من ح/ البنك

54. An entity receives CU6 million funding from a multi-lateral development agency to build 10 schools over the next 5 years. The funding is provided on the following conditions:

- CU1 million of the funding need not be repaid, provided that the schools are built.
- CU5 million of the funding is to be repaid as follows:

  Year 1: no capital to be repaid
  Year 2: 10% of the capital to be repaid
  Year 3: 20% of the capital to be repaid
  Year 4: 30% of the capital to be repaid
  Year 5: 40% of the capital to be repaid
- Interest is charged at 5% per annum over the period of the loan (assume interest is paid annually in arrears). The market rate of interest for a similar loan is 10%.
- To the extent that schools have not been built, the funding provided should be returned to the donor (assume that the donor has effective monitoring systems in place and has a past history of requiring any unspent funds to be returned).
- The entity built the following schools over the period of the loan:

  Year 1: 1 school completed
  Year 2: 3 schools completed
  Year 3: 5 schools completed
  Year 4: 10 schools completed

Analysis

The entity has effectively received a grant of CU1 million and a loan of CU5 million (Note: An entity would consider whether the substance of the CU1 million is a contribution from owners or revenue; assume for purposes of this example that the CU1 million is revenue). It has also received an additional grant of CU784,550 (which is the difference between the proceeds of the loan of CU5 million and the present value of the contractual cash flows of the loan, discounted using the market related rate of interest of 10%).

The grant of CU1 million + CU784,550 is accounted for in accordance with this Standard and, the loan with its related contractual interest and capital payments, in accordance with IPSAS 41.

1. On initial recognition, the entity will recognize the following:

4,215,450 ر س إلى حـ/ القرض
1,784,550 ر س إلى حـ/ التزام (إيراد مؤجل)

2. السنة الأولى: سوف تُثبت الجهة ما يلي:
178,455 ر س من حـ/ التزام (إيراد مؤجل)
178,455 ر س إلى حـ/ إيراد غير تبادلي
(10/1 من المدارس تم بناؤها × 1,784,455 ريال سعودي)

(إيضاح: لم تُعرض قيود اليومية المتعلقة بتسديد الفائدة ورأس المال واستحقاق الفائدة في هذا المثال حيث يُقصد منه توضيح إثبات الإيراد الناشئ عن القروض الميسرة. وقد ضمِّنت أمثلة شاملة في الأمثلة التوضيحية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41).

3. السنة الثانية: سوف تُثبت الجهة ما يلي (بافتراض أن الجهة تقيس القرض الميسر لاحقاً بالتكلفة المستنفدة):
356,910 ر س من حـ/ التزام (إيراد مؤجل)
356,910 ر س إلى حـ/ إيراد غير تبادلي
(10/3 من المدارس تم بناؤها × 1,784,550 ريال سعودي - 178,455 ريال سعودي سبق إثباتها على أنها إيراد غير تبادلي)

4. السنة الثالثة: سوف تُثبت الجهة ما يلي:
356,910 ر س من حـ/ التزام (إيراد مؤجل)
356,910 ر س إلى حـ/ إيراد غير تبادلي
(10/5 من المدارس تم بناؤها × 1,784,550 ريال سعودي - 525,365 ريال سعودي سبق إثباتها على أنها إيراد غير تبادلي)

5. السنة الرابعة: سوف تُثبت الجهة ما يلي:
892,275 ر س من حـ/ التزام (إيراد مؤجل)
892,275 ر س إلى/ إيراد غير تبادلي
(جميع المدارس تم بناؤها، 1,784,550 ريال سعودي - 892,275 ريال سعودي)

لو أن القرض الميسر مُنح بدون شروط، لكانت الجهة سُتثبت ما يلي عند الإثبات الأولي:
6,000,000 ر س من حـ/ البنك
4,215,450 ر س إلى/ القرض
1,784,550 ر س إلى حـ/ إيراد غير تبادلي

Dr Bank CU6,000,000
Cr Loan CU4,215,450
Cr Liability CU1,784,550

2. Year 1: the entity will recognize the following:
Dr Liability CU178,455
Cr Non-exchange revenue CU178,455
(1/10 of the schools built X CU1,784,550)
(Note: The journal entries for the repayment of interest and capital and interest accruals, have not been reflected in this example as it is intended to illustrate the recognition of revenue arising from concessionary loans. Comprehensive examples are included in the Illustrative Examples to IPSAS 41).

3. Year 2: the entity will recognize the following (assuming that the entity subsequently measures the concessionary loan at amortized cost):
Dr Liability CU356,910
Cr Non-exchange revenue CU356,910
3/10 schools built X CU1,784,500 – CU178,455 already recognized)

4. Year 3: the entity will recognize the following:
Dr Liability CU356,910
Cr Non-exchange revenue CU356,910
(5/10 schools built X CU1,784,550 – CU535,365 already recognized)

5. Year 4: the entity will recognize the following:
Dr Liability CU892,275
Cr Non-exchange revenue CU892,275
(All schools built, CU1,784,550 – CU892,275)

If the concessionary loan was granted with no conditions, the entity would recognize the following on initial recognition:
Dr Bank CU6,000,000
Cr Loan CU4,215,450
Cr Non-exchange revenue CU1,784,550

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Interaction Between Measurement Requirements of IPSAS 23 and IPSAS 41	*التفاعل بين متطلبات القياس في معيار المحاسبة للقطاع العام 23 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41*
Background	*خلفية*
55. An individual donates shares in listed Entity X to public sector Entity A on January 1, 20X8. At that date, the shares in Entity X have a fair value of CU1,000,000. At December 31, 20X8, the fair value of the shares is CU900,000. As part of the arrangement, Entity A incurs the transfer duty to have the shares transferred into its name. These costs amount to CU10,000.	55. يتبرع فرد بأسهم في منشأة مدرجة س لجهة القطاع العام أ في 1 يناير 8X20. في ذلك التاريخ، تبلغ القيمة العادلة للأسهم في المنشأة س 1,000,000 ريال سعودي. في 31 ديسمبر 8X20، تبلغ القيمة العادلة للأسهم 900,000 ريال سعودي. كجزء من الترتيب، تتكبد الجهة أ رسم نقل ملكية لتحويل الأسهم إلى اسمها. تبلغ هذه التكاليف 10,000 ريال سعودي.
56. Listed Entity X provides telecommunications infrastructure and related services to the public. During 20X9, new technology was introduced into the telecommunications industry, making the infrastructure and equipment used by Entity X almost obsolete. This resulted in a permanent decline in the value of listed Entity X. The value of the impairment loss as at December 31, 20X9 is CU700,000. Entity A measures investments in shares at fair value through net assets/equity when the shares are not held for trading. Assume that the arrangement is a contractual arrangement, no present obligations arise from the donation and that the entity's reporting period ends on December 31, 20X8.	56. توفر المنشأة المدرجة س بنية تحتية للاتصالات وخدمات ذات علاقة للجمهور. خلال 20X9، تم استحداث تقنية جديدة في قطاع الاتصالات، مما جعل البنية التحتية والمعدات المستخدمة من قبل المنشأة س متقادمة تقريباً. نتج عن هذا انخفاض دائم في قيمة المنشأة المدرجة س. تبلغ خسارة الهبوط في القيمة كما في 31 ديسمبر 20X9 700,000 ريال سعودي. تقيس الجهة أ الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية عندما لا تكون الأسهم محتفظا بها للمتاجرة. افترض أن الترتيب هو ترتيب تعاقدي، وأنه لا تنشأ واجبات حالية عن التبرع، وأن فترة القوائم المالية للجهة تنتهي في 31 ديسمبر 8X20.
Analysis	*التحليل*
57. As Entity A received the shares as a donation, it uses IPSAS 23 to initially recognize the shares acquired and the related non-exchange revenue. However, because Entity A has acquired a financial asset, it considers the initial measurement requirements of IPSAS 23 and IPSAS 41.	57. حيث إن الجهة أ تلقت الأسهم على سبيل التبرع، فإنها تستخدم معيار المحاسبة للقطاع العام 23 لتُثبت بشكل أولي الأسهم المقتناة والإيراد غير التبادلي ذي العلاقة. وبالرغم من ذلك، نظراً لأن الجهة أ قد اقتنت أصلاً مالياً، فإنها تأخذ في الاعتبار متطلبات القياس الأولي الواردة في كل من معيار المحاسبة للقطاع العام 23 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.
58. IPSAS 23 prescribes that assets acquired as part of a non-exchange revenue transaction are initially measured at deemed cost, while IPSAS 41 prescribes that	58. يقضي معيار المحاسبة للقطاع العام 23 بأن تُقاس الأصول المقتناة على أنها جزء من معاملة إيراد غير تبادلية بالتكلفة المفترضة، بينما يقضي معيار المحاسبة للقطاع العام 41

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
financial assets are initially measured at fair value and, depending on their classification, transaction costs may or may not be included. As the entity has a policy of measuring investments in shares at fair value through net assets/equity, the transaction costs of CU10,000 are added to the value of the shares of CU1,000,000 on initial measurement.	بأن تُقاس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة و- تبعاً لتصنيفها - قد تُضمن أو لا تُضمن تكاليف المعاملة. وحيث إن الجهة لديها سياسة لقياس الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فإن تكاليف المعاملة البالغة 10,000 ريال سعودي تُضاف إلى قيمة الأسهم البالغة 1,000,000 ريال سعودي عند القياس الأولي.
59. The subsequent measurement and derecognition of the shares is addressed in IPSAS 41. The entity measures investments in shares at fair value through net assets/equity which means that the shares are measured at a fair value with any subsequent changes in fair value recognized in net assets/equity. Dividends are however recognized in surplus or deficit. The journal entries at initial acquisition and at the reporting dates are as follows: 1. Acquisition of shares through donation Dr Investment in Entity X CU1,010,000 Cr Non-exchange revenue CU1,000,000 Cr Bank (Transfer costs paid) CU10,000 2. Subsequent measurement at December 31, 20X8 Dr Net assets/equity (fair value adjustment of investment) CU110,000 Cr Investment in Entity X CU110,000 3. Subsequent measurement at December 31, 20X9 Dr Impairment loss (net assets/equity) CU700,000 Cr Investment in Entity X CU700,000	59. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 القياس اللاحق وإلغاء الإثبات للأسهم. تقيس الجهة الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية مما يعني أن الأسهم تُقاس بالقيمة العادلة مع إثبات أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة في صافي الأصول/حقوق الملكية. وبالرغم من ذلك، تُثبت توزيعات الأرباح ضمن الفائض أو العجز. وتكون قيود اليومية عند الإقتناء وفي تواريخ القوائم المالية كالآتي: 1. اقتناء الأسهم من خلال تبرع 1,010,000 ر س من حـ / الاستثمار في المنشأة س 1,000,000 ر س إلى حـ / إيراد غير تبادلي 10,000 ر س إلى حـ / البنك (تكاليف نقل الملكية المدفوعة) 2. القياس اللاحق في 31 ديسمبر 8X20 110,000 ر س من حـ/ صافي الأصول/حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة للاستثمار) 110,000 ر س إلى حـ / الاستثمار في المنشأة س 3. القياس اللاحق في 31 ديسمبر 9X20 700,000 ر س من حـ/ خسارة هبوط في القيمة (صافي الأصول/حقوق الملكية) 700,000 ر س إلى حـ/ الاستثمار في المنشأة س